بين مؤيد و معارض.. «البنك المركزي» يعود إلي التشدد النقدي

خبراء يرصدون تأثير قرار رفع الفائدة علي مستهدفات التضخم و سعر الصرف و الأموال الساخنة



مصر تبحث عن الفرص الواعدة للغاز بأكبر مشروع للمسح السيزمي البحري

تشريع جديد يعفي سيارات المشروع القومي لتشغيل الشباب من الأعباء الضريبية



القمة الروسية الإفريقية.. الحضور المصري بين رهانات الشراكة الاستراتيجية ومستقبل النفوذ الروسي في القارة السمراء



صياغة جديدة لتوطين صناعة الرمال السوداء بمشاركة القطاع الخاص

الأحد
الاحد ١ نوفمبر ٢٠٢٦
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٦٥ • الثمن ٥ جنيه
alhassad.com.eg



قفزة أسعار الأعلاف تربك سوق الدواجن واللحوم

مصر تطرح رؤيتها لإصلاح منظمة التجارة العالمية علي منتدي الاستثمار بالدوحة



غدا .. بدء تداول سهم بنك القاهرة في البورصة

ضوابط مشدد قبل انطلاق موسم تخفيضات «الجمعة البيضاء»



تفاصيل استراتيجية غزو الصادرات المصرية لأسواق أفريقيا



مواجهة ساخنة مع وزير التموين تحت قبة «الشيوخ» حول الأسعار والاحتكارات

مصر تقود العمل العربي المشترك..

بالإجماع تجديد انتخاب وزير العمل المصري رئيسًا لمجلس إدارة منظمة العمل العربية



كتبت – رضوى عبدالله

بالإجماع، انتخب أعضاء مجلس إدارة منظمة العمل العربية، إحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية،وللمرة الثالثة على التوالي، جمهورية مصر العربية، ممثلة في حسن رداد، وزير العمل، رئيسًا لمجلس إدارة المنظمة ، المتدة حتى نهاية شهر أكتوبر عام 2027..جاء ذلك خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد أمس بالقاهرة، في دورته رقم 105، بدعوة من فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، وبحضور ممثلي أطراف العمل الثلاثة العرب، من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، أعضاء «المجلس «،وممثلي جامعة الدول العربية.

كما انتخب مجلس الإدارة الشيخ راشد بن عامر المصلحي من سلطنة عُمان، ممثلا عن فريق أصحاب الأعمال، والدكتور سر الختم الأمين عبد القادر،من السودان،ممثلا عن فريق العمال.

ووجّه وزير العمل حسن رداد الشكر والتقدير إلى ممثلي أطراف العمل الثلاثة العرب على ثقتهم وانتخابهم مصر لرئاسة مجلس إدارة المنظمة، مؤكدًا اعتزازه بهذه الثقة، وتعهد بأن مصر ستواصل بذل كل الجهود لتعزيز العمل العربي المشترك، وتوحيد الرؤى والمواقف لمواجهة مختلف التحديات الراهنة التي تواجه أسواق العمل العربية، ودعم قضايا التشغيل والتدريب والتأهيل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل اللائق.

ودعا الوزير إلى وحدة الصف العربي، وتكامل الجهود بين أطراف العمل الثلاثة، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بما يدعم المصالح العربية، ويعزز حضورها وتأثيرها في القضايا المتعلقة بالعمل والعمال.

«التنمية الصناعية» تعلن تطبيق آلية جديدة بالتنسيق مع «المجمعة العشرية» لمنع تكرار المراجعات وتسريع إصدار تراخيص البناء

أعلنت الدكتورة ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، عن تطبيق آلية تنظيمية جديدة اعتبارًا من 1 نوفمبر 2026، بالتنسيق مع المجمعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن أخطار أعمال البناء (المجمعة العشرية)، تيسيرًا للإجراءات على المنشآت الصناعية التي لا تزال خاضعة لاشتراط تقديم وثيقة التأمين، حيث تقضي الآلية بعدم استلام أو قيد أو مراجعة أي ملفات للتصميمات الإنشائية بالفروع التابعة للمجمعة ما لم تكن الرسومات المعمارية الخاصة بها قد تم اعتمادها رسميًا من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بإصدار تراخيص البناء لمنشآت الصناعية والمنوط بها مراجعة واعتماد الرسومات المعمارية.

وأكدت الدكتورة ناهد يوسف أن هذه الآلية تأتي في إطار منظومة متكاملة من التيسيرات التي يكمل بعضها بعضًا؛ حيث أسهمت التيسيرات التي أطلقتها وزارة الصناعة مؤخرًا، وعلى رأسها خفض القيمة التقديرية المعتمدة لحساب تكلفة أعمال البناء بنسبة 90%، في إعفاء الشريحة الأكبر من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من شرط تقديم وثيقة التأمين للمجمعة العشرية، وفقًا للضوابط المقررة، بينما تستهدف الآلية الجديدة تبسيط الإجراءات على الشريحة المتبقية من المشروعات الصناعية التي لا تزال خاضعة لهذا الاشتراط، من خلال منع ازدواجية المراجعات وتوحيد خطوات العمل بين الهيئة والمجمعة، بما يسهم في اختصار الوقت والجهد وتسريع إصدار تراخيص البناء.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن بدء إجراءات المراجعة الإنشائية لدى فروع المجمعة العشرية للمشروعات الكبيرة التي ينطبق عليها الحصول على موافقة المجمعة العشرية لاصدار رخصة البناء يستلزم تقديم نسخة من الرسومات المعمارية المعتمدة والمختومة بختم الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وخطاب رسمي صادر عن الهيئة يفيد اعتماد الرسومات المعمارية واستيفاءها جميع المراجعات من جانب الهيئة، بما يضمن تطابق الرسومات الإنشائية مع الرسومات المعمارية المعتمدة، ويمنع تكرار المراجعات.

كما أكدت أنه تم التنسيق مع المجمعة العشرية لاستكمال مراجعة واعتماد جميع الملفات التي سبق استلامها قبل 1 نوفمبر 2026، وفقًا للقواعد الإجرائية السابقة، دون إرجاء أو تعطيل، ضمانًا لعدم تأثر المشروعات الصناعية القائمة بإجراءات تطبيق الآلية الجديدة، داعية المستثمرين للحصول على خدماتهم من خلال مقر الهيئة بالتجمع الخامس والذي يضم فرعا للمجمعة العشرية.

اليوم ..بدء تطبيق مضاعفة باقة الإنترنت الأرضى إلى ١٠٠ جيجا بنفس السعر

كتب – أحمد ابراهيم

تبدأ شركات الاتصالات في مصر، اليوم ، تطبيق قرار مضاعفة سعة باقة الإنترنت الأرضي الأساسية من 50 إلى 100 جيجابايت، مع تثبيت سعر الاشتراك عند 150 جنيها شهريا، وفقا لتعليمات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

وكان الجهاز قد أصدر في 27 أكتوبر الماضي تعليمات تنفيذية لشركات تقديم خدمات الإنترنت الثابت، بمضاعفة سعة الباقة الأساسية التي يبلغ سعرها 150 جنيها، لتصبح 100 جيجابايت بدلا من 50 جيجابايت، دون أي زيادة في سعر الاشتراك، على أن يبدأ تنفيذ القرار اعتبارا من 1 نوفمبر 2026.

وتأتي الخطوة استجابة للتوصيات الصادرة عن منتدى مصر 2026، التي أعلنها رئيس مجلس الوزراء، وفي إطار توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة بتوفير بدائل مناسبة للمواطنين، تسهم في تسهيل الوصول إلى خدمات الاتصالات، وتوسيع استخدام الخدمات الحكومية الرقمية، ودعم التحول الرقمي.

وكان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد أطلق في مايو الماضي باقة إنترنت أرضي بسعة 50 جيجابايت مقابل 150 جنيها شهريا، لتكون أقل باقة في السوق، وتستهدف الفئات ذات الاستهلاك المنخفض، في إطار دعم الشمول الرقمي وتوسيع قاعدة المستخدمين.

وقال المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، إن توجيه الشركات بتقديم الباقة يأتي تجسيدا لدور الجهاز كمنظم للقطاع وميسر لخدماته، مشيرا إلى أن المبادرة تستهدف تمكين الأسر من الوصول إلى خدمات اتصالات عالية الجودة بتكلفة ميسورة، بما يدعم اندماجها في المجتمع الرقمي ويعزز جودة حياتها.

اليوم .. وزارة البترول تبدأ التشغيل التجريبي لمنظومة الرقابة الإلكترونية على المنتجات البترولية

كتبت – شيماء مرسي

تبدأ وزارة البترول والثروة المعدنية، اليوم الأحد الموافق الأول من نوفمبر 2026، التشغيل التجريبي لمنظومة إلكترونية جديدة لمتابعة توزيع المنتجات البترولية بمحافظة بورسعيد، بهدف إحكام الرقابة على تداول الوقود والحد من ممارسات التسرب والتهريب.

ووفق بيان وزارة البترول والثروة المعدنية، جرى إعداد تصور المنظومة بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في إطار توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة، بما يسهم في ضبط منظومة توزيع المنتجات البترولية ومنع الممارسات غير المشروعة.

تعتمد المنظومة على قراءة وتجميع بيانات تموين السيارات بالوقود من خلال الملصق الإلكتروني الصادر عن وحدات المرور التابعة لوزارة الداخلية، بما يتيح متابعة سلسلة إمداد المنتجات البترولية، بدءًا من مراحل تداولها وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي.

ومن المقرر أن يستمر التشغيل التجريبي للمنظومة في بورسعيد لمدة شهر، لإتاحة الفرصة أمام أصحاب السيارات الذين لم يسبق لهم تركيب الملصق الإلكتروني لتوفيق أوضاعهم، إلى جانب استكمال تغطية جميع محطات تموين السيارات بالمحافظة.

وأكدت وزارة البترول والثروة المعدنية استمرارها في تلبية احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية، موضحة أن المنظومة الجديدة تستهدف توظيف الحلول التكنولوجية الحديثة في حوكمة إدارة وتداول الوقود، دون ارتباطها بتسعير المنتجات أو تحديد الكميات المنصرفة.

وأضافت الوزارة أن المنظومة تستهدف تعزيز القدرة على رصد أنماط الاستهلاك غير الطبيعية، ودعم أعمال الرقابة والتفتيش، بما يسهم في رفع كفاءة عمليات توزيع المنتجات البترولية.



وزيرة الإسكان : ١٠ نوفمبر بدء التسجيل للطرح الثالث من مبادرة «بيتك في مصر» للمصريين بالخارج

تنفيذًا لتكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي ، في «منتدى مصر ٢٠٢٦»، أعلنت المهندسة رانيا المشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بدء إتاحة التسجيل على الموقع الإلكتروني لمبادرة «بيتك في مصر»، التي يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارة الإسكان ووزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، اعتبارًا من يوم الثلاثاء الموافق 10 نوفمبر 2026، أمام المصريين المقيمين بالخارج الراغبين في الاستفادة من الطرح الثالث للمبادرة، مع السماح بإجراء التحويلات الدولارية مسبقًا، ومراجعتها وإثبات قيمتها ضمن أرصدة الحسابات الإلكترونية للحاجزين، تمهيدًا لفتح باب حجز الوحدات في موعد يُعلن عنه لاحقًا، وذلك في إطار توصيات منتدى مصر ٢٠٢٦.

وأوضحت وزيرة الإسكان أن الطرح الثالث يضم نحو 4 آلاف وحدة متنوعة، بمستويات إسكان ومساحات مختلفة، ضمن عدد من المشروعات المتميزة بمدن: العلمين الجديدة، والقاهرة الجديدة، والشروق، و6 أكتوبر، والشيخ زايد، والعاصمة الجديدة، والمنصورة الجديدة، ومدينة ومياط الجديدة، ومن بينها مشروعات «مدينتي، وجنة، وظلال، وديارنا، ومزارين، وزاهية»، وغيرها من المشروعات شديدة التميز.

وأكدت المهندسة رانيا المشاوي أن المبادرة تأتي في إطار حرص الدولة على تلبية تطلعات المصريين بالخارج، وإتاحة فرص متنوعة لامتلاك وحدات سكنية متميزة في وطنهم، سواء بغرض الاستقرار أو الاستثمار، مشيرة إلى استمرار العمل على تطوير آليات الطرح والحجز وتبسيط الإجراءات، مع توفير أنظمة سداد متنوعة ومزايا سعرية تنافسية، بما يحقق مزيدًا من التيسير والشفافية، ويعزز استفادة المصريين بالخارج من الفرص العقارية المتاحة بالمدن الجديدة.



ومن جانبه، أوضح الدكتور وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، أن حجز الوحدات بالطرح الثالث سيتم بنظام أسبقية الحجز الإلكتروني، مع إتاحة آليات سداد متنوعة تتناسب مع طبيعة المشروعات المطروحة، تشمل سداد كامل قيمة الوحدة بنسبة 100% في بعض المشروعات، أو سداد نسبة 50% من قيمتها في مشروعات أخرى، مع إقرار نسب خصم تتناسب مع كل نظام سداد، على أن يتم الإعلان عن تفاصيل هذه الأنظمة ونسب الخصم المقررة لكل مشروع ضمن الشروط النهائية للطرح.

وأضاف الدكتور وليد عباس أن إتاحة التسجيل والتحويلات الدولارية قبل بدء الحجز الفعلي تأتي في إطار تطوير منظومة الحجز الإلكتروني بالمبادرة، من خلال الفصل بين مرحلة تجهيز الأرصدة المالية ومرحلة اختيار الوحدات وحجزها، بما يمنح الراغبين في الحجز فترة كافية لإتمام تحويلاتهم البنكية، ومراجعتها والتأكد من إثبات قيمتها في حساباتهم الإلكترونية، ويسهم في تلافي أية معوقات قد تنشأ عن تأخر التحويلات أو إجراءات اعتمادها، بما يتيح للمصريين بالخارج المشاركة في الحجز بصورة أكثر سهولة وتنظيمًا.

وفي السياق ذاته، أوضح الدكتور أحمد عمارة، المشرف على قطاع الشئون العقارية والتجارية بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، أن المرحلة التي تبدأ في 10 نوفمبر تتيح للراغبين إنشاء حساباتهم الإلكترونية على موقع المبادرة، وإجراء التحويلات الدولارية بحد أدنى 5 آلاف دولار للتحويل الواحد، مع إمكانية إجراء تحويلات إضافية، حيث تُضاف قيمة المبالغ المحولة، بعد مراجعتها واعتمادها، إلى رصيد الحاجز في حسابه الإلكتروني، على أن تُخصم من هذا الرصيد المبالغ المستحقة عند حجز وحدة أو أكثر، وفقًا لضوابط الطرح ونظام السداد المقرر لكل مشروع.

وأضاف الدكتور أحمد عمارة أن التحويلات تتم وفقًا للآلية الموضحة على الموقع الإلكتروني للمبادرة، باستخدام الكود المخصص لكل حاجز عند إجراء التحويل البنكي إلى حساب هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لدى البنك المركزي المصري.

مصر تربط شرق إفريقيا بغربها بممر لوجستي بطول ٤٣٠٠ كيلومتر

سلطت وزارة النقل الضوء على الممر اللوجستي الدولي التنموي الثامن «برنيس – أسوان – توشكى – شرق العوينات – الكفرة – إنجامينا»، والذي يمتد حتى مدينة دوالا بالكاميرون بإجمالي طول يقارب 4300 كيلومتر ليكون أول ممر لوجستي يربط شرق إفريقيا بغربها.
وقالت الوزارة، بيان ، إن المشروع يمثل تحولا استراتيجيا في حركة التجارة بالقارة وسيخفض زمن نقل البضائع والتجارة بين مصر وتشاد من نحو ثلاثة أشهر إلى أسبوع واحد فقط، بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري، وخفض تكاليف النقل، وتعزيز تنافسية الصادرات، ودعم حركة الاستثمار بين البلدين.
وأضافت أنه في إطار خطة الدولة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، تواصل الوزارة تطوير وتنفيذ 8 ممرات لوجستية متكاملة تربط مناطق الإنتاج الصناعي والزراعي والتعديني بالموانئ البحرية والجافة والمناطق اللوجستية، عبر شبكات الطرق والسكك الحديدية والقطار الكهربائي السريع، بما يسهم في تيسير حركة تداول البضائع، وخفض تكاليف النقل، وتعزيز حركة التجارة الداخلية والخارجية، ودعم الصادرات وجذب الاستثمارات.

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 1 نوفمبر 2026 ● العدد 865

الحصــــاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شـيماء محـمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هـيثم السـيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

توجيهات رئاسية بتوطين صناعات الرمال السوداء والعناصر النادرة

صياغة جديدة لتوطين صناعة الرمال السوداء بمشاركة القطاع الخاص



العمل على تحويل الموارد الطبيعية المصرية إلى منتجات صناعية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة ..

أصبحت الرمال السوداء المنتشرة على امتداد السواحل المصرية واحدة من الثروات المعدنية التي تراهن عليها الدولة في توطين الصناعات الاستراتيجية، وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والتصدير، خاصة مع احتوائها على معادن تدخل في الصناعات الإلكترونية والهندسية والطائرات والسيراميك وغيرها من الصناعات ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.ادرس الجيولوجيا

وتحظى مشروعات الرمال السوداء باهتمام الرئيس عبد الفتاح السيسي، في إطار توجه الدولة نحو الاستفادة من الثروات التعدينية، وعدم الاكتفاء باستخراج المواد الخام، والعمل على زيادة القيمة المضافة من خلال التصنيع المحلي، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتقليل الفاتورة الاستيرادية.

ويمثل مجمع مصانع الرمال السوداء بمدينة البرلس في محافظة كفر الشيخ إحدى الخطوات الرئيسية في هذا الاتجاه، إذ يستهدف فصل المعادن الاقتصادية الموجودة في الرمال وإتاحتها للاستخدام الصناعي، وسط تطلعات للتوسع في الصناعات التحويلية المرتبطة بها، والاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على المعادن الاستراتيجية.

وفي أحدث توجيهات رئاسية بهذا الشأن، تابع الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال اجتماعه الأسبوع الماضي ، مع رئيس مجلس الوزراء ووزيري الكهرباء والطاقة المتجددة والمالية، جهود الدولة لتنمية التصنيع المحلي في صناعات الرمال السوداء وتعظيم القيمة المضافة لها.اقرأ أدلة السفر

وأكد الرئيس، بحسب البيان الرسمي لرئاسة الجمهورية، ضرورة توطين صناعات الرمال السوداء والعناصر النادرة، والعمل على تحويل الموارد الطبيعية المصرية إلى منتجات صناعية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، بدلا من الاكتفاء باستغلالها في صورتها الأولية.

وتعكس هذه التوجيهات توجهًا نحو الانتقال من مرحلة استخراج المعادن وفصلها إلى مرحلة التصنيع المتقدم، بما يفتح المجال أمام إقامة صناعات جديدة تعتمد على الخامات المحلية، وتعزز قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة في الأسواق العالمية.

خطة حكومية

لم يبدأ الاهتمام الرئاسي بالرمال السوداء مع التوجيهات الأخيرة، إذ شهد ديسمبر 2021 اجتماعًا للرئيس السيسي مع عدد من المسؤولين المعنيين بقطاع التعدين والشركة المصرية للرمال السوداء، لمتابعة جهود تعظيم القيمة المضافة للمعادن الاقتصادية المستخرجة من هذه الرواسب.

ووجّه الرئيس آنذاك بالتدقيق في دراسات المشروعات، وإحكام إدارة جوانبها المختلفة، بهدف تحقيق أكبر استفادة اقتصادية واستثمارية من الموارد الطبيعية المصرية.

وفي 19 أكتوبر 2022، افتتح الرئيس مجمع مصانع الرمال السوداء بمدينة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، باعتباره أحد المشروعات التي تستهدف الاستفادة من الثروات التعدينية وإنتاج المعادن المستخدمة في الصناعات الدقيقة. طوّر أعمالك

ثروات

تمتلك مصر رواسب من الرمال السوداء على امتداد أجزاء من ساحل البحر المتوسط، خاصة من منطقة أبو قير غربًا وحتى رفح شرقًا، بالإضافة إلى مناطق أخرى على ساحل البحر الأحمر وبحيرة ناصر.

وتحتوي هذه الرواسب على معادن اقتصادية متعددة، أبرزها الإلمنيت والروتيل والزركون والجارنت والماجنيتيت والمونازيت، وهي معادن تختلف استخداماتها بين الصناعات التقليدية والصناعات التكنولوجية المتقدمة.

وتكمن أهمية الرمال السوداء في إمكانية فصل هذه المعادن وتحويلها إلى خامات صناعية تدخل في إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات، بدلًا من تركها دون استغلال اقتصادي.تعلم الاقتصاد

وتتعدد الاستخدامات الصناعية للمعادن المستخرجة من الرمال السوداء، إذ يُستخدم الإلمنيت والروتيل في إنتاج مركبات التيتانيوم المستخدمة في الدهانات والأصباغ، كما يمكن استخلاص التيتانيوم المعدني لاستخدامه في صناعات الطيران والمعدات الهندسية.

أما الزركون، فيدخل في صناعة السيراميك والمواد المقاومة للحرارة، بينما يُستخدم الجارنت في عمليات الصنفرة والقطع الصناعي، ويُستفاد من الماجنيتيت في عدد من التطبيقات التعدينية والصناعية.

ويحظى معدن المونازيت بأهمية خاصة لاحتوائه على عناصر أرضية نادرة تدخل، بعد فصلها ومعالجتها، في تطبيقات تكنولوجية متقدمة، من بينها بعض مكونات الأجهزة الإلكترونية والمعدات الكهربائية وتقنيات الطاقة الحديثة.خطط ليزانيتك

وبحسب البيانات الرسمية لمحافظة كفر الشيخ، يضم مجمع البرلس خطوطا متخصصة لفصل ستة معادن اقتصادية رئيسية، بما يوفر قاعدة لإقامة صناعات تعتمد على هذه الخامات.

مشروع البرلس

يمثل مجمع البرلس أحد أبرز المشروعات المنفذة في قطاع الرمال السوداء، حيث يعتمد على منظومة لاستخراج الرمال وتركيزها وفصل المعادن الاقتصادية باستخدام تقنيات التعدين الحديثة.

ويستهدف المشروع توفير خامات للصناعات المحلية، وإتاحة تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، بما يدعم موارد النقد الأجنبي ويقلل الاعتماد على استيراد بعض المواد الخام. ادرس الجيولوجيا

كما يفتح المجال أمام إنشاء مشروعات صناعية مكملة تعتمد على المعادن المستخرجة، بما يسهم في زيادة القيمة المضافة وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة ، وتوضح البيانات الرسمية أن المشروع أنشئ بالتعاون مع جهات وطنية وخبرات أجنبية، بهدف نقل التكنولوجيا وتوطين الخبرات الفنية المرتبطة باستخراج المعادن وفصلها.

وخلال افتتاح مجمع البرلس في أكتوبر 2022، كشف الدكتور حامد ميرة، رئيس هيئة المواد النووية آنذاك، أن العوائد المقدرة لمشروعات القيمة المضافة المرتبطة بالمجمع قد تصل إلى نحو 6 مليارات دولار.اقرأ أدلة السفر

وأوضح أن تعظيم الاستفادة من الرمال السوداء لا ينبغي أن يقتصر على استخراج المعادن وتسويقها، بل يمتد إلى معالجتها واستخلاص العناصر الاقتصادية والاستراتيجية منها، وإقامة صناعات تكنولوجية متقدمة تعتمد عليها.

وتُعد هذه القيمة تقديرًا للعوائد المحتملة من مشروعات التصنيع والقيمة المضافة، وليست إيرادات محققة أو أرباحًا معلنة للمجمع. كما لا تكفي البيانات المتاحة لتحديد حجم العوائد الفعلية التي تحققت حتى أكتوبر 2026.

شراكة مع القطاع الخاص

دعا الرئيس السيسي، خلال افتتاح مجمع البرلس عام 2022، القطاع الخاص والشركات المحلية إلى المشاركة في مشروعات تعظيم القيمة المضافة من الرمال السوداء، في ضوء حجم الموارد المتاحة والطلب العالمي على المعادن المستخرجة منها.طوّر أعمالك

وتبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مصانع للمعالجة المتقدمة وإنتاج المواد الوسيطة والمنتجات النهائية، بما يسمح بالانتقال من تصدير المعادن الخام إلى تصنيع منتجات أعلى قيمة.

كما أكد الرئيس، خلال اجتماع في يوليو 2025 لمتابعة المشروعات الصناعية، أهمية الإسراع بتوطين الصناعات التعدينية وجذب الاستثمارات إليها، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلية وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل.

تحديات

ورغم الفرص الاقتصادية المتاحة، فإن تحويل الرمال السوداء إلى قاعدة للصناعات الإلكترونية والتعدينية يتطلب تجاوز تحديات تتعلق بتكلفة التكنولوجيا، والحاجة إلى إنشاء مصانع متخصصة لتنقية المعادن ومعالجتها وتحويلها إلى منتجات صناعية متقدمة.استكشف الدورات كما يتطلب الأمر توفير التمويل والاستثمارات اللازمة، وتطوير الكوادر الفنية، وربط البحث العلمي باحتياجات الصناعة، إلى جانب الالتزام بالاشتراطات البيئية والرقابية خلال عمليات الاستخراج والمعالجة.

وتزداد أهمية هذه المتطلبات مع التوجه نحو الاستفادة من العناصر الأرضية النادرة، التي تحتاج إلى تقنيات فصل وتنقية أكثر تعقيدًا، فضلًا عن إجراءات خاصة للتعامل الآمن مع المعادن التي قد تحتوي على مواد مشعة طبيعية.

وتمثل التوجيهات الرئاسية الأخيرة خطوة جديدة في مسار الاستفادة من الرمال السوداء، من خلال التركيز على توطين الصناعات المرتبطة بها، وعدم الاكتفاء بإنتاج الخامات المعدنية الأولية.تعلم الاقتصاد

ويمكن أن يسهم التوسع في الصناعات التحويلية في توفير مدخلات إنتاج محلية لقطاعات الإلكترونيات والطاقة والصناعات الهندسية، فضلًا عن زيادة فرص التصدير وجذب الاستثمارات المتخصصة.

وتظل قدرة مصر على تحقيق عوائد اقتصادية أكبر من هذه الثروة مرتبطة بحجم التوسع الصناعي الفعلي، وتطوير تكنولوجيا المعالجة، وزيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات النهائية.

وبينما كانت الرمال السوداء لسنوات طويلة ثروة كامنة على السواحل المصرية، تتجه الدولة إلى تحويلها إلى قاعدة صناعية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، في إطار رؤية تستهدف استغلال الموارد الطبيعية بصورة أكثر كفاءة، وتعزيز مساهمة الصناعات التعدينية والتكنولوجية في الاقتصاد الوطني.

تعظيم الثروات المعدنية

من جانبها قالت الدكتورة منال متولي، رئيس شعبة هندسة التعدين والبترول بنقابة المهندسين، إن توطين صناعة الرمال السوداء يمثل خطوة مهمة لتعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية في مصر، ودعم تصنيع المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة، بما يسهم في تقليل الاعتماد على استيراد التكنولوجيا.

وأضافت «متولي»، أن ربط ملف الرمال السوداء بالطاقة الجديدة والمتجددة يعكس أهمية هذه الثروة في دعم الاقتصاد، مشيرة إلى أن المعادن المستخرجة منها يمكن أن تسهم في تصنيع توربينات الرياح.

وتابعت أن الوصول إلى المستهدفات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة يتطلب تنفيذ الخطط المرتبطة بتوطين الصناعات، مشيرة إلى أن مصر تمتلك بالفعل إمكانات لفصل عدد من المعادن، من خلال مصنع البرلس، بينما تحتاج مراحل أخرى إلى تكنولوجيا متقدمة، خاصة في عمليات تنقية المعادن.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب



بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

غنيمة العمر

على مسرح الجريمة الإلكترونية، تتعدد الحيل، وتتبدل أقنعة الشر، وتتنوّع الجرائم بين السرقة والابتزاز والاغتيال الأخلاقي للضحايا.

وفي هذا المقال، نتناول ضحايا من كبار السن، أفنوا حياتهم في العمل والعطاء، ليجدوا أنفسهم فجأة في مواجهة محتال يسطو على مدخراتهم، وينتهك خصوصيتهم، ويسلبهم حقهم في الشعور بالأمان، بعد سنوات طويلة من الكفاح.

يُفتح الستار على رنين جرس الهاتف المحمول؛ رقم مجهول، وصوت هادئ يخبر الضحية، الذي تجاوز السبعين من عمره، بأنه موظف في بنك كبير، وأن حسابه المصرفي يتعرض حاليًا لمحاولة اختراق، وأن عليه إرسال بيانات الحساب فورًا حتى يتمكنوا من إنقاذ مدخراته.

يتجمد المسن على كرسيه للحظة، ويمر شريط ذكرياته أمام عينيه: خمسون عامًا من الغربة والعمل، ومدخرات العمر، وخطط التقاعد، والميراث الذي طالما حلم بأن يتركه لأبنائه وأحفاده.

ليأتيه الصوت مرة أخرى على عجل: «اطمئن يا فندم، إحنا هنحمي فلوس حضرتك، بس محتاجين بياناتك، وتضغط على الرابط المرسل لك، وتنفذ جميع التعليمات فورًا».

وفي لحظات معدودة، يختفي الرصيد نهائيًا من الحساب البنكي.

وتكشف الأرقام والمؤشرات حجم الكارثة التي تحدث يوميًا حول العالم. فوفقًا لبيانات مركز شكاوى جرائم الإنترنت التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)، بلغت خسائر كبار السن، ممن تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر، نحو 7.748 مليار دولار خلال عام 2025، بزيادة قدرها 59% مقارنة بعام 2024.

وتتنوع الجرائم بين الاحتيال الاستثماري، الذي بلغت خسائره نحو 3.5 مليار دولار، والجرائم المرتبطة بالعملات المشفرة، بنحو 4.3 مليار دولار. كذلك سجل التقرير نحو 584 مليون دولار خسائر لجرائم الثقة والاحتيال العاطفي، فضلًا عن مليار دولار خسائر لعمليات احتيال الدعم الفني.

أما خسائر انتحال صفة الجهات الحكومية والاحتيال على كبار السن، فبلغت نحو 448 مليون دولار، و422 مليون دولار لعمليات انتحال صفة الشركات. وسُجل أيضًا 143 مليون دولار لجرائم الاحتيال الوهمية باستخدام الجوائز واليانصيب، ونحو 59 مليون دولار للاحتيال في التسوق الإلكتروني. كما تم تسجيل أكثر من 201 ألف شكوى لكبار السن خلال عام 2025، بمتوسط خسارة بلغ 38,500 دولار للضحية الواحدة.

والمشكلة التي خلص إليها التقرير ليست في تقدم سن الضحايا، ولا في استخدامهم للتطبيقات الرقمية، وإنما في الفجوة بين التطور السريع لأساليب الاحتيال وقدرة المستخدمين على اكتشافها، إلى جانب مسؤولية المؤسسات المالية والدول عن التحوط من مخاطر الأمن السيبراني، وتوفير الحماية الكاملة للخدمات المقدمة، خاصة لفئة كبار السن.

فالمحتال متعدد الأقنعة؛ مرة ينتحل صفة موظف بنك، أو خبير استثمار، أو ممثل جهة حكومية، حتى يدفع ضحيته إلى مشاركة بياناته أو تحويل الأموال.

ومرة أخرى، يتسلل من باب العلاقات الإنسانية، التي تتحول إلى ابتزاز عاطفي، ثم طلبات مالية تحت غطاء الصداقة أو الظروف الطارئة.

ويعود مرة جديدة بحيل الدعم الفني، فيتقمص دور المنقذ، ويطلب صلاحية التحكم في الأجهزة، كالهاتف المحمول أو الكمبيوتر، ومن ثم يصبح الطريق إلى البيانات والحسابات المالية مفتوحًا. أما الجوائز الوهمية والتسوق الإلكتروني، فيكفي فيهما وعد بمكسب أو عرض مغرٍ للإيقاع بالضحية في الفخ.

وعلى الرغم من التحركات المستمرة على المستوى الدولي، بقيادة البنوك المركزية والجهات المعنية، لتعزيز الأمن السيبراني وإطلاق حملات التوعية التي تحذر من مشاركة الأرقام السرية ورموز التحقق، أو تحويل الأموال، أو منح الغرباء صلاحية التحكم في الأجهزة، فضلًا عن الحث على سرعة الإبلاغ عند الاشتباه في أي عملية احتيال، فإن جرائم النصب والاحتيال والابتزاز لا تزال تقع يوميًا حول العالم، مستهدفة مختلف الفئات العمرية، خاصة كبار السن، دون رادع.

لتبقى المشكلة الأكبر هي غياب الثقافة المجتمعية، وعدم الوعي الكافي بأهمية الحفاظ على الأمن الرقمي.

اكتشاف بترولي جديد بالصحراء الغربية يضيف ١٥٠٠ برميل زيت و٨ ملايين قدم مكعب غاز يومياً



أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية نجاح شركة بترونفرتيتي، التابعة لشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول، في حفر البئر الاستكشافية «لوركان-6» بمنطقة شمال خليج الزيت في جبل الزيت بالصحراء الشرقية، بمعدلات إنتاج أولية تصل إلى 1500 برميل من الزيت الخام و8 ملايين قدم مكعب من الغاز المصاحب يوميًا.

ويأتي الاكتشاف في إطار جهود الوزارة لتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف وتنمية الموارد البترولية، وزيادة الإنتاج المحلي من الزيت الخام والغاز الطبيعي، من خلال التوسع في أعمال الحفر واستغلال الفرص الواعدة بمناطق الامتياز، بالتعاون مع الشركاء الاستثماريين وبالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول.

وتُنفذ أعمال البحث والاستكشاف في منطقة امتياز شركة بترونفرتيتي باستثمارات من شركتي «دانا بتروليوم» والشركة الكورية الوطنية للبترول (KNOC)، بما يدعم مواصلة عمليات الاستكشاف وتقييم الإمكانات البترولية بالمنطقة.

ومن المقرر ربط البئر «لوركان-6» على الإنتاج عقب الانتهاء من برنامج الاختبارات واستكمال الإجراءات الفنية اللازمة، بما يسهم في إضافة الكميات المكتشفة إلى الإنتاج المحلي.

وفي الوقت نفسه، تتواصل أعمال تحديث البيانات والخرائط الجيولوجية وتحليل نتائج الاختبارات، بهدف تحديد فرص حفر آبار استكشافية جديدة وتعظيم الاستفادة من الإمكانات البترولية في منطقة جبل الزيت، دعمًا لجهود زيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز.

رضوى عبدالله

نوفمبر الجاري .. ٤١ شركة مصرية في الذكاء الاصطناعي تشارك في Web Summit ٢٠٢٦ بالبرتغال

تستعد 41 شركة مصرية للمشاركة في معرض ومؤتمر Web Summit Lisbon 2026، المقرر انعقاده في العاصمة البرتغالية لشبونة، خلال نوفمبر الجاري، ضمن بعثة الشركات المصرية التي تنظمها الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية، بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، في إطار الجهود الرامية إلى دعم الشركات الناشئة المصرية وتعزيز حضورها في المحافل التكنولوجية الدولية.

وتضم المشاركة المصرية 24 شركة عارضة تستعرض حلولها ومنتجاتها أمام مجتمع التكنولوجيا العالمي والمستثمرين والشركات الدولية، إلى جانب 17 شركة زائرة تستهدف الاستفادة من فعاليات المؤتمر، وبناء علاقات أعمال جديدة، والتعرف على فرص التعاون والشراكات والتوسع في الأسواق الخارجية.

وتتنوع الشركات المشاركة بين مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والتعليم الرقمي، والرعاية الصحية، والأمن السيبراني، والحلول التكنولوجية، بما يعكس تنوع الأفكار ونماذج الأعمال التي تطورها الشركات المصرية، وقدرتها على توظيف التكنولوجيا لتقديم حلول تلبي احتياجات الأسواق.

وقال المهندس خليل حسن خليل، رئيس الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن التعاون المستمر مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا» يمثل نموذجًا مهمًا لتكامل الجهود بين مؤسسات الدولة ومجتمع الأعمال من أجل دعم الشركات الناشئة المصرية، وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

وأضاف أن الشعبة تولي اهتمامًا خاصًا باحتضان الأفكار المبتكرة والمشروعات التكنولوجية الناشئة، والعمل على تهيئة الفرص أمام أصحاب الأفكار ورواد الأعمال لتحويل ابتكاراتهم إلى مشروعات قابلة للنمو والتوسع، مؤكدًا أن دعم الشركات الناشئة لا يقتصر على مراحل التأسيس، بل يمتد إلى مساعدتها على الوصول إلى الأسواق والعملاء والمستثمرين وبناء شراكات استراتيجية.

وأوضح «خليل» أن المشاركة في Web Summit تمثل فرصة مهمة للشركات المصرية للتواصل المباشر مع المستثمرين وصناديق الاستثمار والشركات التكنولوجية العالمية، واستعراض حلولها أمام جمهور دولي، إلى جانب التعرف على الاتجاهات الحديثة في صناعة التكنولوجيا وتبادل الخبرات مع رواد الأعمال من مختلف دول العالم.

وأشار إلى أن الاهتمام بمشاركة الشركات المصرية في المعرض يتزايد عامًا بعد عام، في انعكاس لتطور منظومة ريادة الأعمال في مصر، وتنامي تطلعات الشركات الناشئة إلى تجاوز حدود السوق المحلية والانطلاق نحو الأسواق الإقليمية والعالمية.

«القومي للاتصالات» يفتح باب التقديم لبرنامج «سفراء الذكاء الاصطناعي»

أعلن المعهد القومي للاتصالات NTI، عن فتح باب التقديم في دورة جديدة من برنامج «سفراء الذكاء الاصطناعي»، تشمل الدفعة الرابعة عشرة من المستوى الأساسي والدفعة الثامنة من المستوى المتقدم.

ويجرى تقديم التدريب عبر الإنترنت بالتعاون مع مؤسسة مهندسون من أجل مصر المستدامة، ويهدف إلى تأهيل غير المتخصصين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في بيئات العمل. وتبلغ مدة المستوى الأساسي، 36 ساعة، بالإضافة إلى 4 ساعات مخصصة لتنفيذ مشروع عملي، ويستهدف تعزيز فهم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتحدياته، وإكساب المتدربين مهارات تحليل البيانات وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في القطاعين العام والخاص. كما يتيح هذا المستوى للمتفوقين فرصة الالتحاق مجانًا ببرنامج «أكاديمية المواهب المصرية».

أما المستوى المتقدم، فيستمر لمدة 40 ساعة، ويهدف إلى التعمق في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الأتمتة الذكية وتصميم حلول ذكية قابلة للتطبيق واتخاذ قرارات قائمة على البيانات، ويُشترط للالتحاق به اجتياز المستوى الأساسي أولا.

وأوضح المعهد، أن آخر موعد للتقديم هو 15 نوفمبر الجاري

وزيرة التنمية المحلية والبيئة تشهد حفل التخرج لطلاب عدد من كليات جامعة حورس



شهدت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة، حفل التخرج لطلاب جامعة حورس من كليات الطب البشري والهندسة وطب الأسنان وإدارة الأعمال والعلاج الطبيعي والصيدلية ، و ذلك في الاحتفالية الكبرى التي نظمتها جامعة حورس بحضور كل من الدكتور أحمد إبراهيم صابر رئيس مجلس الأمناء والمهندس زياد إبراهيم صابر نائب رئيس مجلس الأمناء ومحافظي مطروح ودمياط والدقهلية والدكتور السعيد عبدالهادي رئيس الجامعة وأعضاء مجلس الأمناء و هيئة التدريس بالجامعة ونواب رئيس الجامعة وأولياء الأمور ونواب المحافظين وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ والوزراء السابقين و رؤساء الجامعات و أمين المجلس الأعلى للجامعات .

وشهدت فعاليات الاحتفالية عرض طابور دخول الخريجين تلاه كلمة ممثلي الخريجين وفيلم تسجيلي عن الدكتور إبراهيم صابر وكلمة رئيس مجلس الأمناء ورئيس الجامعة الذين توجهوا بالشكر إلى الدكتورة منال عوض لحرصها على مشاركتهم احتفالية الجامعة اليوم بجانب الحضور الكريم من جميع القيادات العلمية والمحافظين .

وتخللت فعاليات الإحتفالية تكريم عدد من الضيوف وتكريم أوائل الخريجين وتكريم الطلاب المتميزين في الأنشطة .

ومن جانبها أعربت وزيرة التنمية المحلية والبيئة عن سعادتها بحضور حفل تخرج جامعة حورس ، وحضور هذه اللحظة الفارقة من حياة أبنائنا وبناتنا خريجي الجامعة فهذه اللحظة تُمثل جني ثمار سنوات طويلة من التعب، والدراسة، والاجتهاد.

وأشارت د.منال عوض إلى أنها تعتاد سنويا المشاركة في هذا الاحتفال ، مشيدة بدور الراحل الدكتور إبراهيم صابر، مؤسس ورئيس مجلس أمناء جامعة حورس، الذي رحل عن دنيانا .

الزراعة تطلق مبادرة لخفض الميكنة الزراعية ٥٠٪ لصغار مزارعي القمح



عقد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، اجتماعا موسعا ضم عددا من قيادات الوزارة المعنيين والقطاعات التنفيذية؛ وذلك للبدء الفوري في وضع خطة عمل عاجلة لتنفيذ وتطبيق مخرجات المنتدى على أرض الواقع.

يأتي في إطار توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، وبناءً على التوصيات الختامية لمنتدى مصر 2026، التي أعلنها الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأكد فاروق أن الوزارة سارعت بالتنفيذ الفعلي لمخرجات «منتدى مصر ٢٠٢٦»، مشدداً على أن هذه المخرجات تمثل خارطة طريق عملية لتطوير القطاع الزراعي وتلبية تطلعات المرحلة المقبلة.

وأوضح الوزير أن تحويل مخرجات المنتدى إلى قرارات ومبادرات ملموسة يأتي من التزام الدولة بالوقوف إلى جانب المزارع المصري، وتحقيق الأمن الغذائي، ودعم الاستثمارات الزراعية بما يضمن رفع الكفاءة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وتناول الاجتماع الاستعدادات الخاصة بالموسم الزراعي الشتوي الجديد، حيث أعلن فاروق عن إطلاق مبادرة مساندة النشاط الزراعي ودعم صغار المزارعين، والتي تستهدف تجهيز مساحة مليون فدان من حيازات صغار المزارعين في المساحات الأقل من فدانين، لزراعتها بمحصول القمح، وذلك باستخدام المعدات وأجهزة الميكنة الزراعية بالوزارة، بتخفيض قدره 50٪ من التكلفة الإجمالية، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن كاهل المزارعين وتحفيزهم على التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها القمح.

وفي هذا السياق، تم الاتفاق على خطة متكاملة للانتهاء من إعداد وزراعة المساحة المستهدفة وفق التوقيتات المحددة، من خلال تكامل الجهود والتنسيق الشامل بين مختلف القطاعات والهيئات التابعة للوزارة، وفي مقدمتها مركزا البحوث الزراعية وبحوث الصحراء، والجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي، إلى جانب قطاع شؤون التعاونيات ومديريات الزراعة.

كما وجّه فاروق بتكثيف جهود تطوير السلالات الحيوانية ورفع كفاءتها الإنتاجية، عبر التوسع في التحسين الوراثي وبرامج التلقيح الاصطناعي، بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجية اللحوم الحمراء والألبان، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام، على أن تعرض الخطة التفصيلية لهذا الملف خلال أسبوع من تاريخه.

وأكد وزير الزراعة خلال الاجتماع أن الوزارة تسخر كافة إمكانياتها الفنية والتنفيذية للوقوف بجانب المزارع المصري، وتوفير كافة أشكال الدعم اللوجستي والفني لضمان نجاح الموسم الشتوي وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة.

هيئة الطاقة الذرية توقع ميثاق التحالف الوطني للتحلية من أجل الأمن المائي والغذائي



وقع الدكتور نادر محمود عبد الحليم، القائم بأعمال رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية، على ميثاق «التحالف الوطني للتحلية من أجل الأمن المائي والغذائي»، وذلك خلال فعاليات أسبوع القاهرة التاسع للمياه، بحضور الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري.

وقالت هيئة الطاقة الذرية- في بيان ، إن توقيع الميثاق يأتي في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز الأمن المائي والغذائي، ودعم التكامل بين المؤسسات العلمية والبحثية الوطنية، بمشاركة عدد من رؤساء الهيئات والمراكز البحثية والجامعات والمؤسسات الوطنية والدولية.

وأوضحت في البيان، أن التحالف أطلق بمبادرة من المركز القومي لبحوث المياه، بهدف إنشاء منصة وطنية تجمع الخبرات العلمية والتكنولوجية والقدرات البحثية والصناعية والاستثمارية، للعمل على تطوير حلول مبتكرة ومستدامة لتحلية ومعالجة المياه، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية، وتحويل نتائج البحوث العلمية إلى مشروعات تطبيقية قابلة للتنفيذ والتوسع، بما يدعم الأمن المائي والغذائي للدولة المصرية.

وقال عبد الحليم إن مشاركة الهيئة لها أهمية خاصة لما تمتلكه من إمكانات علمية وبحثية وتكنولوجية متقدمة، وخبرات متراكمة في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتطبيقات النظائر المشعة والتقنيات النووية والإشعاعية في مجالات المياه والزراعة والطاقة والصناعة والبيئة.

وأضاف عبد الحليم، أن الهيئة تسعى من خلال مشاركتها في التحالف إلى توظيف هذه الخبرات في دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية، خاصةً باستخدام تقنيات الهيدرولوجيا النظيرية لتقييم مصادر المياه الجوفية وجودتها، ودراسة حركة المياه وانتقال الملوثات ومصادر الملوحة، إلى جانب المساهمة في تقييم الآثار البيئية لمشروعات التحلية والإدارة الآمنة للرجيع الملحي.

وأشارت الهيئة إلى أنها تمتلك خبرات بحثية وتطبيقية في مجال الطاقة الشمسية والمتجددة، وأنظمة ضخ المياه وكفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح فرصًا للتعاون في تطوير نظم تحلية ومعالجة أكثر كفاءة واستدامة، إلى جانب خبراتها في استخدام التقنيات الإشعاعية لتحسين المحاصيل الزراعية، واستنباط سلالات أكثر قدرة على تحمل الملوحة والجفاف، ورفع كفاءة استخدام المياه في الإنتاج الزراعي.

وبينت أن التحالف يضم عددًا من المؤسسات البحثية والأكاديمية والتنموية، من بينها المركز القومي لبحوث المياه، والمركز القومي للبحوث، والمركز القومي للبحوث الزراعية، ومركز بحوث الصحراء، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة الملك سلمان الدولية.

مد فترة تقديم الحصول على وحدات سكنية بديلة للإيجار القديم ٣ شهور

وافق مجلس الوزراء على استمرار فترة تقديم المواطنين المخاطبين بأحكام القانون رقم 164 لسنة 2025 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بقوانين إيجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر؛ الراغبين في الحصول على وحدات بديلة، وذلك لمدة ثلاثة أشهر إضافية تنتهي في 12 يناير 2027، ويأتي ذلك في ضوء انتهاء الفترة الحالية في 12 أكتوبر 2026.

جاء ذلك بعد أن استعرض مجلس الوزراء تقريرا من وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، تضمن بيانا بعدد المستأجرين المتقدمين للحصول على أماكن لغرض السكنى ولغير غرض السكنى، وتصنيفهم بحسب المحافظات، وبيان عدد المستأجرين الأصليين منهم (أو زوجه أو من امتد إليهم عقد الإيجار)، وكذلك بيان الخطة المعدة لتلبية طلبهم في حالة أحقيتهم.

وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى أنه تقدم حوالي ٩٦,٥ ألف مواطن بعدد استمارات بلغ ١٠٦,٦ ألف استمارة مُقسمين إلى ١٠٤,٧ ألف استمارة لوحدات سكنية و١٨ ألف استمارة لوحدات غير سكنية، والإفادة بأن المتقدمين من محافظة القاهرة هم الأكثر إقبالا من حيث عدد الاستمارات والمواطنين، يليها محافظة الجيزة.

وفيما يخص الخطة المُعدة لتلبية طلبات المواطنين حال أحقيتهم، أوضح التقرير أن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري قام بتوفير عدد يصل إلى ١٥ ألف وحدة سكنية بالمدن الجديدة والمحافظات لبرنامج الإيجار المزمع طرحه للمواطنين منتصف الشهر القادم، كما يعمل الصندوق حاليا على حصر الوحدات السكنية المتاحة لدى الجهات ذات الصلة.

تشريع جديد يعفي سيارات المشروع القومي لتشغيل الشباب من الأعباء الضريبية

المشروع يستهدف توفير ٣ آلاف سيارة تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي و ١٠٠٠ سيارة رُبع نقل وطرحها للشباب .



ناقشت لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، الأسبوع الماضي ، مشروع القانون المقدم من الحكومة في شأن المعاملة الخاصة بالمركبات المخصصة للمشروع القومي لتشغيل الشباب الذي ينفذه صندوق تحيا مصر.

ويتضمن مشروع القانون التيسيرات والإعفاءات الخاصة بالمركبات المخصصة للمشروع القومي لتشغيل الشباب الذي ينفذه صندوق تحيا مصر، ويستهدف توفير عدد 3 آلاف سيارة تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي، وعدد 1000 سيارة رُبع نقل وطرحها للشباب.

ونص مشروع القانون على أن تسري أحكامه على المركبات المصنعة محليا، الداخل في مُكوناتها أجزاء مُستوردة من الخارج، التي يُخصصها صندوق «تحيا مصر» لأغراض تنفيذ المشروع القومي لتشغيل الشباب.

ووفقا لمشروع القانون، تتحمل الخزانة العامة للدولة ما يتم سداده من الضريبة الجمركية، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول، وضريبة الدمغة، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، المقررة قانونا على المركبات وأجزائها المشار اليها.

ويُحظر على المستفيد بإحدى مركبات المشروع القومي للشباب، التصرف فيها خلال 7 سنوات من تاريخ صدور أول رخصة تسيير خاصة بها، بأي صورة من صور التصرف، سواء تم بتوكيل أول بالبيع الابتدائي أو النهائي أو غيره، أو استعمالها في غير الغرض المخصصة له، وإلا سقط حقه في الاستفادة من هذه المركبة، ويكون مُلزماً بردها لصندوق «تحيا مصر» .

وبحسب المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون، فإنه يأتي في إطار جهود الدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة للنهوض بالاقتصاد المصري وتشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستكمالا لدور صندوق تحيا مصر وفقا لقانون إنشائه الصادر بالقانون رقم 84 لسنة 2015، الذي تضمن قيام الصندوق بمعاونة أجهزة الدولة في إقامة مشروعات خدمية وتنموية، وتطوير العشوائيات ومشروعات البنية التحتية، والمشروعات متناهية الصغر، ومشروعات صغيرة للشباب وغير ذلك من المشروعات التي تساهم في دعم الموقف الاجتماعي والاقتصادي بالدولة.

وأوضحت المذكرة الإيضاحية، أن رئيس الجمهورية وجه صندوق تحيا مصر في وقت سابق، بإطلاق «المشروع القومي لتشغيل الشباب»، والذي يرتكز على توفير عدد من سيارات التاكسي التي تعمل بالغاز الطبيعي، وكذا سيارات ربع النقل وطرحها للشباب، من خلال منظومة عمل محددة، وشروط للاستفادة من المشروع، إذ يقوم الصندوق بالتعاقد لشراء سيارات بسعر مخفض وطرحها للشباب، ويسدد المستفيد قيمتها على أقساط بفائدة تقسيط مخفضة شاملة قيمة التأمين على السيارة ومخاطر عدم السداد، ولتعظيم الفائدة وزيادة الإقبال على مشاركة الشباب في المشروع.

وتضمن مشروع القانون عدم تحمل الشباب لمختلف الضرائب السارية المستحقة على السيارة، وذلك بهدف تقليل العبء المادي على الشباب ودعمهم لزيادة العائد على مشروعهم، بما ينعكس أثره الإيجابي على دخل الأسرة، بما يعد أحد صور الحماية الاجتماعية والاقتصادية التي يستقل بها هؤلاء الشباب ويتحقق بها استقرار الأسرة والمجتمع.

وجاء مشروع القانون في أربع مواد بخلاف مادة النشر، حيث حددت المادة الأولى من مشروع القانون نطاق سريان أحكامه بأن تسري على المركبات المصنعة محلياً، الداخل في مكوناتها أجزاء مستوردة من الخارج، التي يخصصها صندوق تحيا مصر لأغراض تنفيذ المشروع القومي لتشغيل الشباب، وذلك بغرض قصر الاستفادة من هذه المعاملة القانونية الخاصة على المركبات المخصصة للمشروع القومي لتشغيل الشباب الذي ينفذه صندوق تحيا مصر.

وقررت المادة الثانية حكما يقضي بتحمل الخزانة العامة للدولة ما يتم سداده من الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول، وضريبة الدمغة، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة المقررة قانونا على المركبات وأجزائها المشار إليها، شريطة أن يكون تخصيصها لأغراض تنفيذ المشروع القومي لتشغيل الشباب المنفذ من خلال صندوق تحيا مصر.

وتتحمل الخزانة العامة للدولة للضرائب والرسوم المشار إليها، بما ينعكس وبشكل مباشر على سعر هذه المركبات التي يتم تخصيصها لأغراض المشروع القومي لتشغيل الشباب، إذ تنخفض أسعارها بقدر الضرائب والرسوم المقررة قانونا عليها، بما يتيح تسليمها للشباب المستفيدين من هذا المشروع بأسعار مخفضة تقل عن أسعارها السائدة في السوق.

كما نص المشروع على قصر ميزة تحمل الخزانة العامة للدولة على ما تم سداده من الضرائب والرسوم المشار إليها المقررة قانونا على مركبات المشروع القومي لتشغيل الشباب الذي ينفذه صندوق تحيا مصر، مما يفرض قيدًا على المستفيد من إحدى هذه المركبات حفظًا للأغراض المتوخاة من المشروع القومي سالف البيان.

ونص مشروع القانون في المادة الثالثة، على فرض حظر على المستفيد من أي من هذه المركبات بعدم أحقيته في التصرف فيها خلال سبع سنوات من تاريخ صدور أول رخصة تسيير خاصة بها أو انتهاء الأقساط أيهما أبعد بأي صورة من صور التصرف سواء تم بتوكيل أو بالبيع الابتدائي أو النهائي أو غيره، أو استعمالها في غير الغرض المخصص له، وإلا سقط حقه في الاستفادة من هذه المركبة ويكون ملزما بردها لصندوق تحيا مصر، وذلك لغلق السبل أمام أي محاولة لاستغلال هذه الميزة من جانب غيرهم.

شيماء مرسي

وزير الري : إطلاق استراتيجية مرفق المياه الإفريقي حتى ٢٠٣٠ لحشد الاستثمارات



شارك الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري ورئيس مجلس محافظي مرفق المياه الإفريقي (AWF)، في إطلاق استراتيجية المرفق للفترة 2026-2030؛ لدعم الاستثمارات في قطاع المياه وتحسين إتاحة مياه الشرب الآمن وخدمات الصرف الصحي بالقارة.

وأكد سويلم، خلال الجلسة التي عقدت ضمن فعاليات أسبوع القاهرة التاسع للمياه، أن المرفق اعتمد 152 مشروعًا وقدم منحًا بنحو 220 مليون يورو، وأسهم في حشد تمويلات إضافية تجاوزت 1.9 مليار يورو، مما وفر مياه الشرب الآمنة لأكثر من 51 مليون شخص، وخدمات الصرف الصحي لنحو 19 مليون شخص.

وأوضح أن الاستراتيجية الجديدة تركز على إعداد مشروعات قابلة للتمويل، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرات الوطنية، فضلًا عن توسيع مشاركة القطاع الخاص.

وأشار وزير الموارد المائية والري إلى تزايد التحديات المائية في إفريقيا نتيجة النمو السكاني وتداعيات تغير المناخ، متوقعًا وصول عدد سكان القارة إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050. وأضاف أن نحو نصف سكان القارة يحصلون على مياه شرب آمنة، بينما تبلغ نسبة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي 45%، مما يستدعي تسريع وتيرة الاستثمار.

وبيّن سويلم أن تحقيق أهداف رؤية وسياسة المياه الإفريقية 2063 يتطلب ترجمتها إلى استثمارات فعلية، موضحًا أن نقص الدراسات الفنية ودراسات الجدوى يمثل تحديًا رئيسيًا أمام جذب التمويل.

واستعرض جهود مصر خلال رئاستها لمجلس محافظي المرفق للفترة 2025-2027، والتي تضمنت تشجيع الحكومات الإفريقية على تمويله، وحشد دعم مالي ألماني، وإطلاق دعوة لتقديم مقترحات المشروعات لعام 2026.

ولفت سويلم إلى برنامج «BCLEAR» الذي يستهدف تدريب 100 متخصص إفريقي، متوقعًا استفادة أكثر من ألفي شخص من أنشطته لتبادل المعرفة والخبرات.

وشدد على أهمية تأمين تمويل مستدام للمرفق وتعزيز الشراكات الدولية، داعيًا الدول الإفريقية لزيادة مساهماتها بالتوازي مع مواصلة الدعم الدولي لتحويل الاستراتيجية الجديدة إلى نتائج ملموسة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
alhassad.com.eg
03
• السنة الثامنة عشر • الاحد 1 نوفمبر 2026 • العدد 865

السكة الحديد: لا يُشترط طباعة التذكرة الإلكترونية للسفر.. ويمكن إبرازها عبر الهاتف المحمول

أكدت الهيئة القومية لسكك حديد مصر أنه لا يشترط طباعة التذكرة عند الحجز الإلكتروني للسفر، إذ يمكن للراكب إتمام الحجز وسداد قيمة التذكرة والحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني أو التطبيق الرسمي للهيئة.
وأوضحت الهيئة، في منشور لها عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) ، أن الراكب يمكنه حفظ بيانات التذكرة الإلكترونية وإبرازها من خلال الهاتف المحمول عند طلبها من مشرف القطار، للتحقق من صحة بيانات السفر، مع ضرورة التأكد من وضوح بيانات التذكرة ورمز الاستجابة السريعة (QR Code).
وشددت الهيئة على أن التذكرة الإلكترونية مخصصة للراكب المسجل عليها بياناته، ولا يجوز استخدامها من قبل شخص آخر، وفقا للقواعد والإجراءات المنظمة للسفر.



مصر تبحث عن الفرص الواعدة للغاز بأكبر مشروع للمسح السيزمي البحري

وزير البترول والثروة المعدنية: التكنولوجيا الحديثة رفعت معدلات نجاح حفر الآبار من ٢٦% إلى ٨٠% بخليج السويس

تستعد مصر لإطلاق مشروع للمسح السيزمي البحري في شرق البحر المتوسط، باستعمال تكنولوجيا العقد القاعية البحرية (OBN)، بهدف تحديد التراكيب الجيولوجية الواعدة للغاز الطبيعي وتحسين دقة أعمال الاستكشاف.
وتابع وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي الاستعدادات النهائية للمشروع خلال تفقده السفينة «كوماندر» بميناء بورسعيد، في إطار برنامج يستهدف توفير بيانات جيولوجية تدعم قرارات شركات النفط والغاز بشأن المناطق المرشحة للحفر.
ويتزامن مشروع استكشاف النفط والغاز في شرق المتوسط مع التوسع في تطبيق تقنية (OBN) بخليج السويس، إذ شهد وزير البترول الأسبوع الماضي ، توقيع عقد بين شركة بترول خليج السويس «جابكو» وشركة «إس إل بي» لتنفيذ مشروع للمسح السيزمي في مناطق امتياز الشركة بوسط وجنوب الخليج.
ويُنفذ المشروع، وفق بيان من خلال الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، بالتعاون مع تحالف شركتي «إس إل بي" شلمبرجيه سابقًا- و»فيريدين" ضمن خطة لتوسيع نطاق استعمال تقنيات المسح الحديثة في مناطق الاستكشاف المصرية.
ويأتي المشروع بالتوازي مع تحركات أخرى لتطبيق التكنولوجيا نفسها في خليج السويس، إلى جانب أعمال المسح السيزمي في مناطق واسعة من الصحراء الغربية، بما يوسع نطاق البحث عن موارد النفط والغاز في مصر.
وقال وزير البترول والثروة المعدنية إن التوسع في استعمال تكنولوجيا المسح السيزمي الحديثة يستهدف رفع كفاءة أنشطة البحث واستكشاف النفط والغاز في شرق المتوسط، مشيرًا إلى أن تطبيق تقنية (OBN) في خليج السويس أسهم في زيادة معدلات نجاح حفر الآبار من 26% إلى 80% .
وأوضح أن هذه التقنية تساعد على تحديد مواقع الحفر المستهدفة بدقة أكبر، وتقليل المخاطر والتكاليف المرتبطة بعمليات الاستكشاف، بما يحسن توجيه الاستثمارات ويرفع فرص الوصول إلى اكتشافات جديدة.
وأوضح الوزير أن هذه النتائج تعكس أهمية توظيف التكنولوجيا المتقدمة في تحسين دقة تحديد المواقع المستهدفة للحفر، والحد من المخاطر والتكاليف المرتبطة بالعمليات الاستكشافية، بما يرفع كفاءة توجيه الاستثمارات ويعزز فرص تحقيق نتائج إيجابية.
وأضاف أن المشروع الجديد بشرق البحر المتوسط يأتي امتدادًا للتوسع في تطبيق هذه التكنولوجيا، والبناء على الخبرات المكتسبة من مشروع خليج السويس، مع تعزيز التكامل بين نتائج المسوح السيزمية في المناطق المختلفة، ومن بينها دلتا النيل، بما يتيح تكوين صورة أكثر دقة عن الإمكانات الجيولوجية ويدعم تحديد أولويات الاستكشاف.
وشدد الوزير على أهمية الالتزام بالبرنامج الزمني للمشروع، والتنسيق المستمر بين جميع الشركاء، مع الإسراع في معالجة البيانات وتحليلها والاستفادة منها، بما يتيح تحويل نتائج المسح إلى قرارات فنية واستثمارية تدعم خطط البحث عن الغاز الطبيعي.
وأشار إلى أن توافر بيانات سيزمية دقيقة يمثل عاملاً مهمًا في تشجيع شركات البترول العالمية على توجيه استثمارات جديدة إلى مناطق الاستكشاف الواعدة، من خلال خفض درجة عدم اليقين بشأن التراكيب الجيولوجية المستهدفة، وتحسين فرص نجاح عمليات الحفر.
وتعتمد تقنية العقد القاعية البحرية على تثبيت أجهزة الاستشعار في قاع البحر لجمع بيانات جيوفيزيائية تساعد على تكوين صور أكثر وضوحًا للطبقات والتراكيب الجيولوجية تحت سطح الأرض، بما يدعم تقييم احتمالات وجود الغاز الطبيعي واختيار المواقع المناسبة لحفر الآبار.
ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الأولى من مشروع استكشاف النفط والغاز في شرق المتوسط في منطقتي دنيس قبالة بورسعيد ورأس البر، بمساحة أولية تبلغ نحو 300 كيلومتر مربع، على أن تنضم إلى السفينة «كوماندر» سفينتان أخريان للمشاركة في تنفيذ الأعمال.
ومن المخطط الانتهاء من المرحلة الأولى بنهاية عام 2026، بالتوازي مع الإعداد للمراحل التالية خلال عام 2027.
ويستهدف المشروع توفير بيانات دقيقة عن التراكيب الجيولوجية المحتملة لاحتواء الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، بما يساعد الشركات على تقييم الفرص الاستكشافية وتقليل درجة عدم اليقين قبل اتخاذ قرارات الاستثمار والحفر.
من جانبه، قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة «فيريدين» هنينج برج في تصريحات له إن شركته نفذت نحو 80% من إجمالي أعمال المسح السيزمي باستعمال تقنية العقد القاعية البحرية على مستوى العالم، مشيرًا إلى خبراتها في تنفيذ مشروعات مماثلة في الإمارات والسعودية.
ويعتمد نجاح المشروع على سرعة تنفيذ الأعمال ومعالجة البيانات، إذ تمثل المعلومات السيزمية الدقيقة أحد العوامل التي تستند إليها شركات النفط والغاز في تقييم فرص الاستكشاف وتحديد جدوى حفر الآبار الجديدة.استكشف قطاع الطاقة
ويغطي مشروع خليج السويس مساحة تبلغ 1035 كيلومترًا مربعًا، ويستهدف الكشف عن فرص بترولية جديدة وخفض مخاطر الاستكشاف، بالتعاون بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة «دراغون أويل» الإماراتية، شريك الاستثمار في «جابكو»، ومن المقرر بدء الأعمال خلال نوفمبر الجاري .
ولا تقتصر خطة المسح السيزمي على المناطق البحرية وخليج السويس، إذ تشمل الأعمال الجارية في جنوب الصحراء الغربية منطقتي غرب أسيوط والداخلة، على مساحة تتجاوز 100 ألف كيلومتر مربع.
كما يجري الإعداد لمشروع جديد للمسح السيزمي غرب الصحراء الغربية بالقرب من الحدود الليبية، على مساحة تبلغ نحو 110 آلاف كيلومتر مربع، بهدف تقييم الإمكانات البترولية والغازية في هذه المناطق.
وتستهدف المشروعات توسيع قاعدة البيانات الجيولوجية المتاحة أمام المستثمرين، وتحسين تحديد المناطق ذات الإمكانات الواعدة، بما يدعم خطط البحث والاستكشاف عن النفط والغاز في مصر

ما هو المسح السيزمي؟
يشبه المسح السيزمي إجراء اشعة مقطعية تحت أعماق البحار والمحيطات ويهدف هذا الإجراء الفني إلى تكوين صورة جيولوجية بالغة الدقة عن التراكيب الصخرية المحتمل وجود الغاز الطبيعي فيها تحت سطح المياه .
وتكمن اهمية هذا المسح في اعتباره اداة متطورة لحماية رؤوس الاموال و توجيهها في الاتجاه الدقيق فبدون المسح السيزمي، يصبح الحفر بمثابة مغامرة عشوائية باهظة التكلفة، خصوصاً وأن تكلفة حفر بئر استكشافي واحد في المياه العميقة تتجاوز حاجز الـ 100 مليون دولار ، لذا مع تنفيذ اعمال المسح يتم حصر الأماكن الواعدة وتقليل نسبة المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
وتعتمد التقنية الجديدة (Ocean Bottom Nodes) على زرع أجهزة استشعار متطورة مباشرة في قاع البحر لتسجيل موجات الضغط وموجات القص معا وتتفوق هذه التقنية بفارق شاسع عن الكابلات المجرورة التقليدية (Streamer) و التي كانت تستخدم قبل هذه التكنولوجيا .
وتسهم هذه التكنولوجيا في الحصول علي تسجل اشارة واضحة و بعيدة عن اضطرابات السطح والأمواج ، كما تتيح مراقبة مستويات الإنتاج وتدفق الغاز وتغيراته عبر الزمن بدقة متناهية لا تتجاوز نسبة الخطأ فيها 5 أمتار.
وتمتاز هذه التكنولوجيا بانها قادرة على العمل في المياه الضحلة والعميقة وفائقة العمق، وحول المنشآت الحالية التي تعجز الكابلات التقليدية عن الاقتراب منها ، وقد أثبتت التجربة نجاح هذه التكنولوجيا في السابق في خليج السويس حيث قفزت بمعدلات نجاح حفر الآبار البترولية من 26% إلى نحو 80%، وهو ما دفع وزارة البترول لتطبيقها على نطاق واسع في المتوسط.
تستهدف المرحلة الأولى من المشروع تغطية مساحة 300 كيلومتر مربع مبدئياً في منطقتي «دنيس» و»رأس البر» عبر السفينة العملاقة «كوماندر» وسفينتين أخريين، بينما يطمح البرنامج الكامل إلى تغطية نحو 95 ألف كيلومتر مربع، لتغطي بذلك تقريبا كامل مساحة شرق المتوسط في المياه المصرية .
ومن أهم مزايا تنفيذ المشروع: الحصول علي قاعدة بيانات وطنية و يمكن دمج نتائج المسوح بين شرق المتوسط ودلتا النيل وخليج السويس ، ومع تنفيذ المشروع فانه يسمح بتوفير بيانات دقيقة تقلل درجات عدم اليقين وتشجع الشركات على ضخ أموال جديدة.
كما أن من بين مزايا المشروع ايجاد حافز قوي لدي الشركات لتحويل البيانات المعقدة إلى قرارات استثمارية سريعة ومضمونة.

استكشافات جديدة
وتراهن مصر على توسيع أنشطة البحث عن الغاز الطبيعي في المياه العميقة والعميقة جداً بالبحر المتوسط ودلتا النيل، عبر طرح 8 مناطق امتياز بحرية جديدة خلال الربع الأول من عام 2027، في خطوة تستهدف جذب استثمارات قد تصل إلى 1.5 مليار دولار، وتعزيز الاحتياطيات المحلية ودعم جهود زيادة الإنتاج خلال السنوات المقبلة .

نتوسع في تطبيقها لزيادة دقة الاستكشاف وجذب استثمارات جديدة

ويشير مسؤولون بالبترول إلي أن مناطق الاستكشاف الجديدة تقع في البحر المتوسط ودلتا النيل، اللذين يمثلان المحور الرئيسي لأنشطة البحث عن الغاز في مصر، في ظل تزايد أهمية المكامن البحرية العميقة ضمن خريطة موارد الغاز المصرية، والحاجة إلى اكتشاف احتياطيات جديدة تعوض التراجع الطبيعي في إنتاج الحقول القائمة.
وأوضحوا أن الوزارة ستطرح تلك المناطق من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج وفق نظام اقتسام الإنتاج، بما يتيح لشركات الطاقة العالمية الاطلاع على البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتوافرة وتقييم الفرص الاستثمارية قبل التقدم بعروضها الفنية والمالية.
وتقدر الاستثمارات الأولية المرتبطة ببرامج البحث والاستكشاف بنحو 750 مليون دولار، تشمل أعمال المسح السيزمي وحفر الآبار الاستكشافية، على أن ترتفع إلى ما يقارب 1.5 مليار دولار إذا أسفرت الأعمال عن اكتشافات تجارية تتطلب الانتقال إلى مراحل التقييم والتطوير وإنشاء البنية التحتية اللازمة للإنتاج.
وتأتي الخطوة في وقت تسعى فيه الحكومة المصرية إلى تضييق الفجوة بين الإنتاج المحلي واستهلاك الغاز الطبيعي، بعد تحول البلاد خلال السنوات الأخيرة إلى استيراد كميات متزايدة من الغاز والغاز الطبيعي المسال لتلبية احتياجات محطات الكهرباء والقطاع الصناعي. وتعوّل وزارة البترول على الاكتشافات الجديدة في البحر المتوسط لتعزيز الإمدادات المحلية والحد من الاعتماد على الواردات على المدى المتوسط والطويل.
وتتزامن خطط طرح الامتيازات الجديدة مع تحسن بيئة الاستثمار في قطاع البترول، بعد إعلان وزارة البترول في يونيو 2026 سداد كامل المستحقات المتأخرة لشركاء الاستثمار الأجانب في أنشطة إنتاج النفط والغاز، والتي كانت قد بلغت نحو 6.1 مليار دولار في يونيو 2024.
ويشير خبراء إلي أن تسوية المستحقات المتأخرة عززت ثقة الشركات العالمية العاملة في السوق المصرية، ورفعت من جاذبية فرص الاستثمار الجديدة، خصوصاً مع استمرار الوزارة في طرح مناطق استكشافية جديدة وتطبيق حوافز تستهدف زيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير والإنتاج.
وينظر إلى التوسع في الاستكشافات البحرية باعتباره أحد المحاور الرئيسية لاستعادة نمو إنتاج الغاز المصري خلال السنوات المقبلة، في ظل ارتفاع الطلب المحلي وتزايد أعباء الواردات. كما تراهن الحكومة على أن يؤدي جذب استثمارات جديدة وتسريع تنمية الاكتشافات المحتملة في البحر المتوسط إلى تقليص فجوة الإمدادات وتحسين توازن سوق الغاز المحلية على المدى المتوسط، مع تعزيز أمن الطاقة ودعم احتياجات قطاعات الكهرباء والصناعة.

رضوى عبدالله



مواجهة ساخنة مع وزير التموين تحت قبة «الشيوخ» حول الأسعار والاحتكارات

وزير التموين : نستهدف رفع السعات التخزينية للقمح إلى ٦ ملايين طن بحلول ٢٠٣٠.. ضبط الأسعار رغم تقلبات العملة وتدخلنا لعدم رفع سعر العيش وتحرير ٢ مليون مخالفة تموينية

شهد مجلس الشيوخ خلال الأسبوع الماضي ، مواجهة ساخنة بين النواب ووزير التموين بشأن الغلاء والاحتياطي الإستراتيجي من السلع الأساسية ، وأثار نواب مطالبات بتشخيص أسباب الغلاء، ومراجعة هوامش الأرباح، وكشف الاحتكارات في الإنتاج والتوزيع، وتفعيل أدوات الرقابة والقوانين القائمة لضمان وصول السلع إلى المواطنين بأسعار مناسبة.
وبينما رأى بعض النواب أن التوسع في المنافذ وخلق المنافسة قد يسهمان في تخفيف الأسعار، شدد آخرون على أن الأزمة تتجاوز وزارة التموين وحدها، وتمتد إلى منظومة السوق بأكملها، من المنتج والمستورد إلى سلاسل التوزيع وتاجر التجزئة.
من جانبه ، أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن الدولة نجحت، من خلال رؤية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطي الاستراتيجي للسلع الأساسية، بمتوسط يصل إلى ستة أشهر، مع وجود أرصدة إضافية لبعض السلع، بما يوفر هوامش أمان تمكن الدولة من التعامل مع أي اضطرابات مفاجئة في الأسواق أو سلاسل الإمداد.
وأشار إلى أن الوزارة تستهدف زيادة السعات التخزينية للقمح من 4.4 مليون طن حاليًا إلى 6 ملايين طن مع بداية عام 2030، بما يعزز قدرة الدولة على تكوين الاحتياطي الاستراتيجي وتأمين احتياجاتها من القمح.
وأوضح وزير التموين، أثناء مناقشة 3 طلبات مناقشة عامة حول تعزيز منظومة الأمن الغذائي ومواجهة ارتفاع الأسعار وحماية المستهلك، أن الدولة نجحت في زيادة نصيب المنتج المحلي من القمح، من خلال التوريد من المزارعين، ليصل إلى 5 ملايين طن خلال موسم 2026، مقابل 4 ملايين طن خلال عام 2025، بالتزامن مع التوجه نحو تكوين احتياطي من القمح المستورد، وهو ما استلزم توفير سعات تخزينية قادرة على استيعاب هذه الكميات.
وأضاف أن الوزارة تستهدف زيادة التوريد المحلي من القمح بنسبة سنوية تبلغ 20%، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي من القمح المحلي بحلول عام 2030، مشيرًا إلى استمرار جهود تحفيز إنتاج وتوريد المحاصيل الاستراتيجية، وفي مقدمتها القمح وقصب السكر وبنجر السكر.
وأشار وزير التموين إلى أن الوزارة تعمل على إنشاء عدد من المستودعات لزيادة السعات التخزينية، موضحًا الانتهاء من ثلاثة مستودعات رئيسية على أعلى مستوى في السويس والأقصر والفيوم ، مؤكدا أن تنويع مصادر الإمداد أصبح أحد عناصر تحقيق الأمن الغذائي، في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم.
وأوضح أن مصر رفعت عدد مناشئ استيراد القمح من منشأين إلى 22 منشأ، مشيرًا إلى إضافة أسواق جديدة، من بينها رومانيا وفرنسا وكازاخستان وصربيا ومولدوفا، إلى جانب مناشئ أخرى، بما يعزز قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية.
وأوضح وزير التموين أن الوزارة تعتمد على شبكة واسعة ومتنوعة من قنوات توزيع السلع الأساسية، تضم نحو 40 ألف منفذ، بهدف ضمان إتاحة السلع ووصولها إلى المواطنين ، وأشار إلى أن الوزارة تعمل على تطوير 1060 مجمعًا استهلاكيًا، من خلال تحالف يضم وزارة الزراعة ووزارة التموين وجهاز مستقبل مصر، لتقديم المجمعات بهوية جديدة تعتمد على نموذج «كاريون» .
وأضاف أن أعمال التطوير بدأت بالفعل، حيث جرى تطوير 24 منفذًا حتى الآن، وتستهدف الوزارة الانتهاء من تطوير المجمعات الاستهلاكية خلال السنوات الثلاث المقبلة ، ولفت إلى أن منظومة البدالين التموينيين ستنضم إلى منظومة التطوير بالعلامة نفسها، موضحًا أن الوزارة تستهدف الانتهاء من تطوير 250 بدالًا تموينيًا قبل نهاية العام، بما يسهم في رفع كفاءة شبكة التوزيع وتحسين قدرتها على تقديم السلع للمواطنين.
وفيما يتعلق بضبط الأسواق ومواجهة ارتفاع الأسعار، أكد الدكتور شريف فاروق أن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات الفورية لزيادة المعروض من السلع وإتاحتها بأسعار مناسبة، بما يعزز المنافسة ويوفر بدائل متنوعة أمام المواطنين.
وأوضح أن الوزارة أطلقت مبادرة لتوفير 30 سلعة بأسعار محددة تقل عن أسعار السوق بنسب تصل إلى 25%، تنفيذًا لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال احتفالية المولد النبوي الشريف، بشأن إنشاء منفذ في كل مركز لتقديم السلع بأسعار مناسبة.
وأضاف أن المبادرة تشمل نحو 284 منفذًا، بما يقارب 300 منفذ، وتستمر لمدة ستة أشهر، وفقًا لما أعلنه الوزير، بما يمتد إلى ما بعد شهر رمضان بنحو شهر ، وأشار إلى التوسع في إتاحة السلع من خلال أسواق اليوم الواحد والأسواق الدائمة، موضحًا أنه جرى افتتاح ما يقرب من 600 سوق لليوم الواحد على ثلاث مراحل، مع استمرار العمل على إنشاء أسواق دائمة بالمحافظات، بما يتيح وصول المنتجات إلى المواطنين بصورة مباشرة.
وأضاف أن الوزارة دفعت بـ267 سيارة متنقلة إلى المناطق الأكثر احتياجًا والمناطق التي تقل فيها منافذ بيع السلع الأساسية، لتعزيز الإتاحة الجغرافية وتحسين وصول المواطنين إلى احتياجاتهم.
ولفت إلى مشاركة الوزارة في المعارض الموسمية، ومنها معارض «أهلًا رمضان» و«أهلًا مدارس»، بهدف زيادة المعروض من السلع الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، خاصة خلال المواسم التي يرتفع فيها الطلب.
وأوضح فاروق أن الوزارة تدخلت لضبط أسعار الخبز غير المدعم، المعروف بالخبز الإفرنجي، بعد ارتفاع أسعاره خلال فترة تقل عن شهر، على خلفية زيادة أسعار توريد القمح ، مؤكدا أن الاحتياطي الاستراتيجي للقمح التمويني يتيح للدولة تأمين إنتاج ما يزيد على 260 مليون رغيف يوميًا بصورة مستمرة، مشيرًا إلى أن منظومة الخبز المدعم تستهلك نحو 750 ألف طن من القمح شهريًا.
وأضاف أن استهلاك مصر من القمح، سواء في القطاع التمويني أو الخاص، يقترب من 18 مليون طن، موضحًا أن القطاع الخاص يستهلك نحو 550 ألف طن شهريًا، موزعة على نحو 200 ألف طن للخبز، و200 ألف طن للحلويات، ونحو 160 ألف طن للمكرونة، إلى جانب منتجات أخرى.
وأشار إلى أن الوزارة تدخلت من خلال البورصة السلعية التي أنشأتها، بطرح 200 ألف طن من القمح للقطاع الخاص، بهدف ضبط سوق الخبز الإفرنجي والحد من ارتفاع أسعاره.
وأكد فاروق أن هذه الخطوة تأتي ضمن تدخلات الوزارة لزيادة الإتاحة وضبط الأسعار، إلى جانب مبادرة توفير 30 سلعة أساسية بأسعار مناسبة، مشيرًا إلى امتلاك الوزارة القدرة على مضاعفة الكميات المطروحة من القمح للقطاع الخاص عند الحاجة.
وفيما يتعلق بتعزيز الرقابة على الأسواق، أكد وزير التموين أن الوزارة تعمل على تطوير منظومة الرقابة، بحيث لا تعتمد فقط على كثافة الحملات وتحرير المخالفات، وإنما تستند إلى استهداف أكثر دقة، واستخدام البيانات، وتسريع الاستجابة للمخالفات، بما يعزز الانضباط في الأسواق.
وكشف الدكتور شريف فاروق أن الجهود الرقابية أسفرت عن تحرير ما يقرب من مليوني مخالفة متنوعة، شملت المطاحن والمخابز والمنافذ التموينية والأسواق ومحطات الوقود ومستودعات البوتاجاز، وذلك من خلال الحملات التموينية خلال الفترة من الأول من يوليو 2024 وحتى موعد انعقاد الجلسة.
وأشار إلى التوسع في استخدام الأدوات الرقمية والاستفادة من المنظومات القائمة، ومنها «رادار الأسعار» ومنظومة الشكاوى الحكومية لتلقي شكاوى المواطنين، إلى جانب تطبيق «كارت المفتش» المستخدم في التفتيش على الأسواق، لتوثيق أعمال الحملات والزيارات ودعم رصد حركة الأسعار.
وأكد وزير التموين أن الوزارة لم تكتف بالإجراءات الفورية التي نُفذت على أرض الواقع، وإنما اتخذت أيضًا مجموعة من الإجراءات متوسطة المدى لتطوير هيكل الأسواق وسلاسل الإمداد.
وأوضح أن هذه الإجراءات تشمل تأسيس شركة وطنية مشتركة، مثل شركة «كاريون»، لتكون الذراع التنفيذية للمشروع القومي، بما يدعم التوسع المنظم في المنافذ، ويرفع كفاءة التشغيل، ويطور تجربة التسوق، ويحسن إتاحة السلع الأساسية للمواطنين
واستعرض جهود وزارة التموين والتجارة الداخلية في تعزيز الأمن الغذائي وضبط الأسواق واستقرار السلع الأساسية، باعتبارها من القضايا التي تمس الحياة اليومية للمواطن المصري، وترتبط مباشرة بقدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين وتعزيز توافر السلع.
وأكد وزير التموين أن ملف الأمن الغذائي متشعب ويمثل مسؤولية كبيرة ومشتركة بين الحكومة والأجهزة المعنية في الدولة، ومنها البنك المركزي وجهات أخرى.

نواب يطالبون بتشخيص أسباب الغلاء ومراجعة هوامش الأرباح وكشف الاحتكارات وتفعيل أدوات الرقابة

وتطرق الدكتور شريف فاروق إلى ما أُثير بشأن إعلان حجم الاحتياطي الاستراتيجي من السلع، مؤكدًا أهمية التمييز بين الاحتياطي الاستراتيجي من النقد الأجنبي والاحتياطي الاستراتيجي من السلع ، موضحا أن إعلان تفاصيل الاحتياطي الاستراتيجي من السلع في هذه التوقيتات قد يتيح للموردين والمتلاعبين تقدير احتياجات الدولة من خلال مقارنة حجم الاستهلاك بالكميات الموجودة في المخازن، وهو ما قد يؤثر على موقف الدولة في الاتفاقات والتفاوض مع الموردين.

تساؤلات نيابية
من جانبه أكد حسام الخولي، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن، الحائز علي الأكثرية البرلمانية، أن توافر السلع الذي اعتاد المواطنون الإشادة به وراءه جهد اقتصادي كبير، خاصة في ظل الحروب والتقلبات العالمية وما تفرضه من أعباء على الاقتصاد.
لكنه تساءل عن الفجوة الكبيرة بين سعر المنتج في أرضه والسعر الذي يصل به إلى المستهلك، مشيرا إلى أن المواطن قد يتفهم ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة سعر الدولار أو تكلفة مستلزمات الإنتاج، لكنه لا يتقبل أن يرتفع سعر السلعة من 10 جنيهات إلى 50 جنيها قبل وصولها إليه.
وأوضح أن سلاسل الإمداد والنقل تؤثر في السعر النهائي، إلا أن اتساع الفجوة السعرية يطرح تساؤلات بشأن وجود خلل في هذه السلاسل أو ارتفاع غير مبرر في هوامش الأرباح، خاصة مع وجود فروق سعرية كبيرة بين المناطق.
ووجه إيهاب وهبة، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الشعب، تساؤلات إلى الحكومة بشأن المسؤول عن الزيادة المتواصلة في الأسعار، ومدى وجود دراسات ترصد هوامش الأرباح والمغالاة فيها، وتحدد الممارسات الاحتكارية والجهات المؤثرة في حركة الأسواق.
كما طالب بتوضيح مدى ارتباط الأسعار بالقدرة الشرائية للمواطنين، متسائلا عن موعد شعورهم بأثر الجهود الحكومية، في ظل وجود السلع بالأسواق دون أن يعني ذلك بالضرورة قدرة الجميع على شرائها.
ورأي سيد عبد العال، رئيس برلمانية حزب التجمع، أن الأزمة ترتبط بغياب الرقابة الفاعلة على الأسواق، مطالبا بتفعيل القوانين القائمة بدلا من الاتجاه إلى إصدار تشريعات جديدة، ومؤكدا أن مواجهة الاحتكار والتلاعب تتطلب تطبيقا حقيقيا للقانون ومحاسبة المسؤولين عن المخالفات.
وأشار عضو المجلس جورج صليب إلى أن الأسواق شهدت في فترات سابقة أزمات تتعلق بالأرز والزيت والسكر، وأنه جرى التعامل معها، مؤكدًا أهمية التمييز بين توافر السلع وارتفاع أسعارها.
وطالب بتحديد ما إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والنقل والوقود، أم عن ضعف المنافسة أو الاحتكار والتلاعب بالأسواق.
وأوضح أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يستدعي استراتيجية لتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، إلى جانب تطوير منظومة النقل والحد من الفاقد، خاصة في المنتجات التي تتعرض لخسائر خلال انتقالها من المنتج إلى المستهلك.
أما في حالات الاحتكار أو التلاعب بالأسعار، فأكد أهمية الدور الرقابي لجهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، مع تطوير منظومة تلقي شكاوى المواطنين والتعامل معها.
ودعا النائب خالد راشد إلى تقييم مدى كفاية الحملات التموينية، ورصد حجم الفاقد في السلع، مؤكدا أن جوهر القضية يتمثل في محورين: توافر المنتجات في الأسواق، وقدرة المواطن على شرائها.
وأشار إلى أن فاتورة الاستيراد التي ذكر أنها تبلغ نحو 100 مليار دولار سنويًا، إلى جانب تقلبات سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، تمثل عوامل مؤثرة في حركة الأسواق. كما انتقد غياب خطة واضحة لمعالجة الفاقد بين المزرعة والمستهلك، مؤكدًا أن زيادة الحملات أو المنافذ وحدها لا تمثل حلا جذريًا.
وشدد على أن الأمن الغذائي ليس مسؤولية وزارة التموين وحدها، بل قضية أمن قومي تتطلب تكاتف الحكومة بأكملها وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية بالإنتاج والتجارة والنقل والرقابة.

محمد محيي الدين



قفزة أسعار الأعلاف تربك سوق الدواجن واللحوم

منتجون وخبراء : مدخلات إنتاج الصناعة المستوردة بالكامل تشهد موجة صعود في الآونة الأخيرة على خلفية أزمات الشحن وارتفاع سعر الدولار ..

شهدت صناعة الدواجن في مصر موجة ارتفاعات سعرية طالت مختلف حلقات الإنتاج خلال الشهرين الماضيين، من الكتاكيت والأعلاف وخاماتها إلى الدواجن وبيض المائدة، بالتزامن مع زيادة تكاليف مدخلات الإنتاج وصعود سعر صرف الدولار مقابل الجنيه، وأعباء استيراد الخامات والشحن .
وسجلت أسعار الدواجن من أرض المزرعة نمواً بنحو 28% منذ مطلع سبتمبر الماضي، من 1.04 دولار (58 جنيهاً) إلى 1.32 دولار (74 جنيهاً)، فيما قفز سعر الكتكوت عمر يوم بنحو 275% إلى 0.54 دولار (30 جنيهاً)، مقابل نحو 0.14 دولار (8 جنيهات) فقط في بداية الفترة.
وقال رئيس شركة الأهرام للدواجن، أنور العبد، إن التكلفة الفعلية لإنتاج كيلو الدواجن تتراوح حالياً بين 1.34 و1.43 دولار (75 و80 جنيهاً) من أرض المزرعة، مقابل سعر بيع يدور حول 1.32 دولار (74 جنيهاً) للكيلو، وقد ينخفض عند التنفيذ إلى 1.30 دولار (73 جنيهاً).
وأضاف أن أسعار الدواجن تتحدد وفقاً لحركة العرض والطلب، وليس تكاليف الإنتاج وحدها، موضحاً أن المعروض الحالي يتناسب مع الطلب، دون عجز واضح في السوق.
وقال رئيس شعبة الدواجن بغرفة القاهرة التجارية، عبدالعزيز السيد، إن الارتفاعات الأخيرة لأسعار الدواجن جاءت بعد شهور طويلة ظلت خلالها الأسعار أقل بكثير من مستوى تكلفة الإنتاج، وهو ما عرّض المنتجين لخسائر متراكمة وضغط على قدرتهم على مواصلة التشغيل.
وأوضح أن مدخلات إنتاج الصناعة، المستوردة بالكامل، تشهد موجة صعود في الآونة الأخيرة على خلفية أزمات الشحن وارتفاع سعر الدولار، وهو ما يعني استمرار نمو التكاليف في وقت يبقى فيه العرض والطلب الحكم النهائي في عمليات التسعير.
وأضاف: «التغيرات الاقتصادية واللوجستية تسببت في زيادة أسعار خامات الأعلاف، التي تمثل نحو 70% من تكلفة إنتاج الدواجن في مصر، كما أثرت على أسعار الأدوية واللقاحات أيضاً بنحو 10% في المتوسط".
وارتفعت أسعار الأعلاف بنحو 19% خلال الشهور الثلاثة الأخيرة لتسجل 446.43 دولار (25 ألف جنيه) للطن حالياً من أرض المصنع، بعد ارتفاع سعر الذرة الصفراء بنحو 23% إلى 264.29 دولار (14.8 ألف جنيه) للطن حالياً، فيما زاد سعر كسب فول الصويا بنسبة 28% إلى 482.14 دولار (27 ألف جنيه) للطن.
وتوفر مصر 100% من خامات صناعة الأعلاف عبر الاستيراد من مناشئ رئيسية أبرزها أوكرانيا والبرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة الأميركية، وتمثل الذرة الصفراء نحو 60% من تكلفة إنتاج الأعلاف، بينما يمثل كسب فول الصويا 20%، وتتوزع النسبة المتبقية على إضافات الأعلاف.
وسجلت أسعار بيض المائدة ارتفاعاً حاداً منذ مطلع سبتمبر الماضي، إذ صعد سعر طبق البيض الأبيض (30 بيضة) لدى المنتجين من نحو 1.07 دولار (60 جنيهاً) إلى ما بين 1.96 و2.14 دولار (110 و120 جنيهاً) حالياً، بزيادة تتراوح بين 83% و100%، بينما وصل سعر الطبق للمستهلك إلى نحو 2.32 دولار (130 جنيهاً) للأبيض و2.50 دولار (140 جنيهاً) للبيض الأحمر.

خسائر مستمرة
وأثار ما تشهده صناعة الدواجن من ضغوط متزايدة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع أسعار البيع، مخاوف بشأن حجم الخسائر التي يتحملها المنتجون واستدامة النشاط خلال الفترة المقبلة.
وبينما تمثل الأعلاف أحد المكونات الرئيسية لتكلفة تربية الدواجن، فإن ارتفاع أسعارها بالتزامن مع انخفاض أسعار الفراخ يضع المربين أمام تحديات متزايدة، خاصة مع صعوبة تعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج من خلال أسعار البيع.
وفي هذا السياق، كشف الدكتور ثروت الزيني، نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن، عن حجم الضغوط التي يتعرض لها القطاع، مؤكدًا أن الخسائر اليومية تصل إلى 90 مليون جنيه، رغم وصول سعر كيلو الدواجن في المزرعة إلى 73 جنيهًا، وبيعه للمستهلك بأسعار تتراوح بين 85 و90 جنيهًا.
وأوضح الدكتور ثروت الزيني، أن سعر طن العلف ارتفع من 400 جنيه إلى 600 جنيه، وهو ما يزيد الأعباء الواقعة على منتجي الدواجن في ظل التحديات التي تواجه تكاليف التشغيل والإنتاج.
وأضاف الزيني، أن سوق الدواجن يشهد تراجعًا في أسعار الفراخ، رغم ارتفاع أسعار الأعلاف، وهو ما يضع المنتجين أمام معادلة اقتصادية صعبة، تتمثل في زيادة تكلفة الإنتاج مقابل انخفاض أسعار البيع.
وأشار إلى أن المنطق الاقتصادي كان يشير إلى ارتفاع أسعار الدواجن بالتزامن مع زيادة أسعار الأعلاف، باعتبارها أحد العناصر الأساسية في تحديد تكلفة الإنتاج، إلا أن تراجع أسعار الفراخ في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف العلف أدى إلى زيادة الضغوط على العاملين في القطاع.
وحذر نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن من حجم الخسائر التي يتكبدها القطاع، مؤكدًا أن خسائر صناعة الدواجن تصل إلى 90 مليون جنيه يوميًا، في ظل الفجوة بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع.
وأوضح الزيني أن سعر كيلو الدواجن سجل 73 جنيهًا في المزرعة، بينما يصل سعره للمستهلك النهائي إلى ما بين 85 و90 جنيهًا للكيلو.
وقال نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن، إن الأعلاف تمثل نحو 70% من تكلفة إنتاج الدواجن، وتعتمد الصناعة بدرجة كبيرة على الذرة والصويا المستوردتين، ما يجعلها عرضة للتأثر بتحركات سعر الصرف، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل.
وتوقع الزيني استمرار ارتفاع أسعار الأعلاف خلال الفترة المقبلة إذا استمر الدولار في الصعود، موضحًا أن تكلفة إنتاج كيلو الدواجن، المقدرة حاليًا بنحو 75 جنيهًا، قد ترتفع خلال الدورة الإنتاجية المقبلة إلى حوالي 80 جنيه.
وأوضح نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن أن متوسط سعر طبق البيض خلال الأشهر التسعة الماضية بلغ نحو 84 جنيهًا، بما يقل عن تكلفة الإنتاج بأكثر من 15 جنيهًا، بينما بلغ متوسط سعر كيلو الدواجن نحو 64 جنيهًا، بانخفاض عن تكلفة الإنتاج بنحو 10 جنيهات للكيلو.
وتعكس هذه الفجوة الضغوط التي يواجهها المنتجون، مع تراجع أسعار البيع بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الأعلاف، التي تمثل المكون الأكبر في تكلفة الإنتاج، بما يزيد صعوبة الحفاظ على استمرارية دورات التربية في ظل تآكل هوامش الربحية.
وقال الزيني إن طبيعة قطاع الدواجن تختلف عن قطاعات أخرى، نظرًا لأن الدواجن الحية والبيض الطازج من السلع سريعة التداول التي تُباع يوميًا، ولا يمكن تأجيل طرحها في الأسواق بعد اكتمال دورة الإنتاج، وهو ما يجعل المنتجين أكثر تأثرًا بأي اختلال بين العرض والطلب.
وشدّد نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن على أن تحقيق التوازن في الأسعار يرتبط باستمرار المنتجين في العمل والإنتاج، مؤكدًا أن الحفاظ على استقرار السوق يتطلب ضمان قدرة المربين على مواصلة دورات الإنتاج، بما يسهم في الحفاظ على وفرة المعروض وتلبية احتياجات المواطنين.
وأوضح الزيني أن أسعار الدواجن شهدت تراجعًا خلال الأسبوعين الماضيين، حيث انخفض سعر الكيلو في المزرعة من نحو 84 جنيهًا إلى ما يتراوح بين 73 و74 جنيهًا، كما تراجع سعر طبق البيض من 115 جنيهًا إلى نحو 105 جنيهات، ووصل في بعض التعاملات إلى 100 جنيه.
وأشار إلى أن ارتفاع أسعار النقل انعكس على تكلفة الأعلاف، التي شهدت زيادة بنحو 15% خلال الأسابيع الأربعة الماضية، لافتًا إلى أن الأعلاف تمثل نحو 70% من إجمالي تكلفة إنتاج الدواجن، وتعتمد الصناعة بدرجة كبيرة على الذرة والصويا المستوردتين.

نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن : الخسائر اليومية للقطاع تصل إلى 90 مليون جنيه

وأضاف أن هذه الزيادات تضع ضغوطا إضافية على المربين، خاصة في ظل تراجع أسعار البيع حاليًا، وهو ما يزيد الفجوة بين التكلفة الفعلية للإنتاج والعائد الذي يحصل عليه المنتج.
وحول توقعاته للأسعار خلال الفترة المقبلة، أوضح نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن أن حركة الأسعار ستظل مرتبطة بالعرض والطلب، مشيرًا إلى أن وفرة الإنتاج قد تحد من حدوث تغيرات سعرية كبيرة، لكن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج قد يرفع تكلفة الدورة الجديدة.
ولفت إلى أن تكلفة إنتاج كيلو الدواجن، التي تقدر حاليًا بنحو 75 جنيهًا، قد ترتفع في الدورة المقبلة إلى ما يتراوح بين 80 و82 جنيهًا، بينما قد ترتفع تكلفة إنتاج طبق البيض من نحو 105 جنيهات إلى 110 جنيهات، وربما تتجاوز 120 جنيهًا، وفقًا لتطورات تكاليف الإنتاج.
وأكد الزيني أن تأثير الزيادات الحالية في أسعار الأعلاف سيظهر بصورة أوضح مع دورات الإنتاج المقبلة، مشددًا على ضرورة مراعاة الأعباء التي يتحملها المنتجون، حتى يتمكنوا من الاستمرار في الإنتاج وتوفير احتياجات السوق.
وأشار نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن إلى أن القطاع حقق طفرة كبيرة في حجم الإنتاج، حيث يصل الإنتاج السنوي إلى نحو مليار و600 مليون طائر، بما يعادل أكثر من 4.5 مليون دجاجة يوميًا، إلى جانب إنتاج يتجاوز 45 مليون بيضة يوميًا.
وأوضح أن هذه الأرقام تعكس حجم الإنتاج المحلي وقدرته على تلبية احتياجات السوق، مؤكدًا أهمية الحفاظ على استمرارية المربين، بما يضمن انتظام دورات إنتاج الدواجن على مدار العام، واستمرار منتجي بيض المائدة في العمل.
وشدد على أن استمرار الإنتاج المحلي يمثل عنصرًا أساسيًا في تحقيق التوازن بالسوق، محذرًا من أن استمرار تعرض المربين للخسائر قد ينعكس على قدرتهم على مواصلة الإنتاج، وهو ما يستدعي وضع رؤية واضحة للتعامل مع ارتفاع التكاليف وضمان استدامة القطاع.
وفيما يتعلق بطرح الدواجن المجمدة المستوردة في الأسواق، أشار الزيني إلى أهمية مراعاة أوضاع المنتجين المحليين والضغوط التي يواجهونها، خاصة مع ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج، مؤكدًا ضرورة تحقيق التوازن بين توفير السلع للمستهلكين والحفاظ على استمرارية الصناعة المحلية.

أسامة المنياوي

صندوق النقد يستهدف إقرار المراجعة الأخيرة لبرنامج مصر قبل منتصف ديسمبر

رويترز

قال صندوق النقد الدولي، الخميس الماضي ، إن بعثته الحالية إلى مصر تستهدف التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، تمهيداً لعرضه على المجلس التنفيذي للصندوق للموافقة عليه قبل منتصف ديسمبر المقبل.

تأتي المراجعة في إطار البرنامج الحالي الذي ينتهي في 15 ديسمبر المقبل، وتمهد لصرف الشريحة الأخيرة من قرض مصر البالغ 8 مليارات دولار.

و صرحت جولي كوزاك، مديرة إدارة الاتصالات في صندوق النقد الدولي، خلال إحاطة دورية، إن المناقشات ستركز على الإبقاء على سياسة نقدية مشددة، ومواصلة خطة ضبط أو توحيد المالية العامة، بما يدعم الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي بذلت مصر جهوداً كبيرة لتحقيقه.

أضافت كوزاك أن الإصلاحات الهيكلية تظل عنصراً محورياً في المحادثات، مشيرة إلى أن الهدف يتمثل في دعم تحقيق نمو اقتصادي أقوى في مصر، يقوده القطاع الخاص بدرجة أكبر.

بنك مصر يضيف مزايا متنوعة لبطاقة Visa Infinite Private ويمنح تجربة سفر استثنائية لعملاء BM Private



أعلن بنك مصر بالتعاون مع فيزا، الشركة الرائدة في المدفوعات الرقمية، عن إضافة مزايا جديدة لبطاقة Visa Infinite Private الائتمانية لشريحة كبار العملاء من BM Private، تحت شعار «عالم من الامتيازات»، لتوفر مجموعة متكاملة من المزايا والخدمات المصرفية المصممة لتعزيز تجربة السفر وتلبية احتياجات العملاء داخل مصر وخارجها.

وتتيح بطاقة بنك مصر Visa Infinite Private لحامليها مجموعة من المزايا المتنوعة، من أبرزها تذكرة سفر مجانية على درجة رجال الأعمال خلال السنة الأولى من إصدار البطاقة، إلى عدد من الوجهات المختارة كما يلي: دبي، جدة، الرياض، لندن، باريس وإسطنبول انطلاقاً من القاهرة، مع إمكانية الاستفادة من التذكرة مجددًا اعتبارًا من السنة الثانية عند تحقيق حد أدنى للإنفاق السنوي باستخدام البطاقة. كما تمنح البطاقة حامليها شريحة اتصال إلكترونية دولية مجانية eSIM بسعة 10 جيجابايت، إلى جانب 4 خدمات Meet and Greet استقبال وترحيب مجانية بالمطار، و4 خدمات نقل فاخرة مجانية من وإلى المطار يتم ترتيبها من خلال خدمة TEN Concierge، بما يوفر تجربة سفر أكثر راحة وسلاسة.

كما تتيح البطاقة دخولًا غير محدود إلى أكثر من 1,300 صالة مطار حول العالم من خلال تطبيق Visa Airport Companion، وفقًا للشروط والأحكام، بالإضافة إلى الحصول على 3.5 نقطة مقابل كل جنيه مصري يتم إنفاقه على المشتريات محليًا ودوليًا (وفقا لشروط وأحكام برنامج المكافآت).

وتوفر البطاقة أيضًا مجموعة متنوعة من المزايا والخدمات العالمية في مجالات الإقامة الفندقية والمطاعم والتسوق والترفيه وتأجير السيارات، إلى جانب خدمات الكونسيرج على مدار الساعة، حيث تسري جميع المزايا المذكورة وفقًا للشروط والأحكام والمعايير والحدود المطبقة لكل خدمة.

ويأتي إطلاق بطاقة Visa Infinite Private تأكيدًا على حرص بنك مصر على مواصلة تطوير باقة المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لعملاء BM Private، وتوفير حلول ومزايا عالمية تتناسب مع أسلوب حياتهم وتطلعاتهم، بما يمنحهم تجربة مصرفية متكاملة داخل مصر وخارجها.

«المركزي المصري» يشترط موافقته المسبقة بشأن تعديل سياسة صناديق الاستثمار التابعة للبنوك

ألزم البنك المركزي المصري البنوك بالحصول على موافقته المسبقة قبل تعديل السياسات الاستثمارية لصناديق الاستثمار التابعة لها، في حال ترتب على التعديلات تغيير الطبيعة الاستثمارية للصندوق، سواء من خلال تغيير الأدوات المالية المستثمر فيها أو تعديل النسب المخصصة لكل أداة.

وأكد البنك المركزي ضرورة الحصول على موافقته قبل استكمال إجراءات اعتماد التعديلات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يضمن خضوع أي تغييرات جوهرية في توجهات الصناديق للمراجعة الرقابية المسبقة.

وأوضح المركزي أن التعليمات تأتي استكمالًا للضوابط المنظمة لصناديق الاستثمار التابعة للبنوك، واتساقًا مع المادة 41 من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، التي تشترط موافقة البنك المركزي على تأسيس الصناديق التابعة للبنوك قبل الحصول على ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأشار البنك المركزي إلى أن إصدار هذه التعليمات جاء بعد رصد قيام بعض البنوك بتغيير الطبيعة الاستثمارية لصناديق تابعة لها، بالمخالفة لما سبق أن وافق عليه عند تأسيسها.

ويستهدف القرار إحكام الرقابة على سياسات الاستثمار داخل هذه الصناديق، وضمان عدم إجراء تغييرات جوهرية على توجهاتها الاستثمارية المعتمدة دون استيفاء الموافقات المطلوبة، بما يعزز الالتزام بالقواعد الرقابية وديدم سلامة واستقرار القطاع المصرفي وحماية ثقة المتعاملين.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يقود تمويل مشترك بقيمة ٢٦٥ مليون دولار لصالح أدد العقارية



أعلنت شركة أدد العقارية، عن توقيع اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 265 مليون دولار أمريكي، بحضور المهندس باسل سامي سعد، رئيس مجلس إدارة مجموعة أدد العقارية، و فلاهو كوجاكوفيتش، مدير قطاع العقارات والسياحة في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، و أري نعيم، المدير الإقليمي لشمال أفريقيا والقرن الأفريقي بمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، و عمرو الشافعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني – مصر، ومحمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، و كريم عوض، العضو المنتدب لشركة إي إف جي هيرميس القابضة، المستشار المالي للصفقة.

ويتولى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دور المرتب الرئيسي الأولي المفوض ومدير سجل الاكتتاب، فيما تشارك مؤسسة التمويل الدولية وبنكا الإمارات دبي الوطني والأهلي المصري بصفة مرتبين رئيسيين مفوضين.

كما يتولى بنك الإمارات دبي الوطني – مصر مهام وكيل التسهيلات العالمي وبنك الحسابات داخل مصر، بينما يقوم البنك الأهلي المصري بدور وكيل التسهيلات المحلي ووكيل الضمانات المحلي وبنك الحسابات المحلي، ويتولى DenizBank AG، التابع لمجموعة الإمارات دبي الوطني، مهام وكيل الضمانات والحسابات خارج مصر.

وتقوم شركة إي إف جي هيرميس، التابعة لمجموعة إي إف جي القابضة، بدور المستشار المالي الوحيد ومدير سجل الاكتتاب للصفقة.

ويتصدر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قائمة البنوك والمؤسسات المشاركة بأكبر حصة تمويلية تبلغ 127.5 مليون دولار، تمثل نحو 48.1% من إجمالي القرض، فيما تشارك مؤسسة التمويل الدولية بتمويل قدره 60 مليون دولار، بما يعادل 22.6%. ويقدم بنك الإمارات دبي الوطني – مصر تمويلاً بقيمة 40 مليون دولار، تمثل نحو 15.1% من إجمالي التمويل، بينما يساهم البنك الأهلي المصري بنحو 37.5 مليون دولار، بما يعادل 14.2%.

ومن المقرر توجيه التمويل لتطوير فندق جديد يحمل علامة «جراند حياة»، ويضم 400 غرفة، ويتمتع بموقع مميز يطل على المتحف المصري الكبير وأهرامات الجيزة، هذه الرؤية من خلال تقديم تجربة ضيافة عالية المستوى وتحتفي في الوقت ذاته بثراء التراث المصري وعراقته، وتسهم في دعم مستقبل السياحة في مصر.

التمويل في إعادة هيكلة الالتزامات الرأسمالية للشركة وتعزيز القيمة الإجمالية لأصولها ضمن محفظتها الاستثمارية، بما يدعم استراتيجيتها للنمو على المدى الطويل.

وتعليقًا على هذه الخطوة، فقد صرح المهندس باسل سامي سعد، رئيس مجلس إدارة مجموعة أدد العقارية، إحدى شركات مجموعة سامي سعد القابضة: "يمثل هذا التمويل محطة مهمة تعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية في الإمكانات الاستثمارية للاقتصاد المصري، وفي رؤية شركة أدد العقارية وسجلها في السوق. وانطلاقًا من مستهدفات رؤية مصر 2030، ترتكز استراتيجيتنا للنمو على الاستدامة، والاستثمار المسؤول، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. ويجسد مشروعنا الجديد لفندق «جراند حياة»، المطل على المتحف المصري الكبير وأهرامات الجيزة، هذه الرؤية من خلال تقديم تجربة ضيافة عالية المستوى وتحتفي في الوقت ذاته بثراء التراث المصري وعراقته، وتسهم في دعم مستقبل السياحة في مصر."

تستهدفان إبرام عقود تمويل عقاري تشاركية بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه

"يونايتد للتمويل التابعة للمصرف المتحد" و«تمويل» توقعان أول عقد تمويل عقاري تشاركي بقيمة ١٢٠ مليون جنيه لتمويل وحدات سكنية للأفراد



● العقد الجديد سيفتح الباب أمام تنفيذ المزيد من العمليات المشتركة الفترة المقبلة

وقّعت شركة «يونايتد للتمويل»، التابعة لبنك المصرف المتحد، وشركة «تمويل للتمويل العقاري»، إحدى شركات مجموعة تمويل القابضة، أول عقد تمويل عقاري تشاركي بينهما بقيمة 120 مليون جنيه، بهدف تمويل وحدات سكنية للأفراد، مع استهداف إبرام عقود جديدة بقيمة تصل إلى 500 مليون جنيه خلال الشهر الجاري.

وجرى توقيع العقد من جانب أحمد عادل حمودة، رئيس قطاع الأعمال بشركة يونايتد للتمويل، وكريم البطوطي، المدير التنفيذي لشركة تمويل للتمويل العقاري، بحضور ماهر أبوستيت، رئيس شركة يونايتد للتمويل، ومحمد الككحي، رئيس شركة تمويل القابضة.

وأكد ماهر أبوستيت أن إبرام أول عقد تمويل عقاري تشاركي مع شركة تمويل للتمويل العقاري يمثل خطوة مهمة نحو تطوير أدوات التمويل في السوق المصرية، وتعزيز التعاون بين شركات القطاع لتلبية احتياجات العملاء.

وأوضح أن هذه الآلية توفر مرونة أكبر في تنفيذ العمليات التمويلية، من خلال توزيع المخاطر بين الجهات المشاركة، بما يسمح لكل شركة بالدخول في صفقات ذات قيم أكبر، دون تحمل كامل حجم التمويل والمخاطر المرتبطة به بصورة منفردة.

وأضاف أن التوسع في التمويل التشاركي يأتي في ظل ارتفاع أسعار العقارات وزيادة الاحتياجات التمويلية اللازمة لشراء الوحدات السكنية، الأمر الذي يتطلب حلولًا أكثر قدرة على استيعاب القيم المتزايدة للتمويلات.

وأشار إلى أن مشاركة أكثر من شركة في تمويل العميل الواحد تتيح توسيع نطاق العمليات من حيث قيمة التمويل وطبيعة الوحدات والمشروعات المستهدفة، بما يدعم نمو السوق ويعزز قدرة الشركات على توظيف مواردها التمويلية.

وشدد أبوستيت على أهمية الاعتماد على عقود موحدة ومعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، لضمان وضوح حقوق والتزامات جميع الأطراف، وتعزيز الشفافية والحد من المخاطر، بما يدعم استقرار سوق التمويل العقاري.

500 مليون جنيه مستهدف العقود التشاركية الجديدة

من جانبه، أوضح محمد الككحي، رئيس شركة تمويل القابضة، أن قيمة العقد الأول بين الشركتين تبلغ 120 مليون جنيه، مخصصة لتمويل وحدات سكنية للأفراد، على أن تتقاسم الشركتان قيمة التمويل بالتساوي.

وأضاف أن الشركتين تستهدفان التوسع في هذه التجربة من خلال إبرام عقود تمويل عقاري تشاركية جديدة بقيمة تصل إلى 500 مليون جنيه خلال الشهر المقبل، بما يعزز قدراتهما التمويلية ويدعم انتشار الآلية الجديدة في السوق.

وتوقع الككحي زيادة الإقبال على العقود التشاركية خلال الفترة المقبلة، في ظل ارتفاع أسعار العقارات وتأثيرات التضخم على القوة الشرائية للعملاء، وهو ما يزيد الحاجة إلى حلول تمويلية مرنة تتناسب مع ارتفاع قيمة العقارات.

وأوضح أن هذه الآلية تسمح لأكثر من شركة تمويل عقاري بالمشاركة في تمويل عميل واحد، من خلال تجميع القدرات التمويلية للجهات المشاركة، بما يتيح توفير سيولة أكبر وتنفيذ عمليات قد يصعب على شركة واحدة تمويلها بمفردها.

وأشار إلى أن التوسع في التمويل التشاركي يستهدف زيادة حجم التمويلات المقدمة بالسوق، ورفع قدرة الشركات على التعامل مع العمليات ذات القيم المرتفعة، والاستفادة من الإمكانات التمويلية المتاحة لدى أكثر من جهة.

بدوره، أكد أحمد عادل حمودة أن نجاح أول تجربة للتمويل العقاري التشاركي بين «يونايتد للتمويل» و«تمويل للتمويل العقاري» يفتح المجال أمام تنفيذ مزيد من العمليات المشتركة خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن الآلية الجديدة تساعد على إتاحة تمويلات أكبر للعملاء، من خلال توزيع قيمة التمويل بين أكثر من جهة، إلى جانب تعزيز تبادل الخبرات بين شركات التمويل العقاري، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء.

من جانبه، قال كريم البطوطي إن عقود التمويل العقاري التشاركية تمنح الشركات المشاركة مزايا إضافية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المخاطر المرتبطة بالعمليات التمويلية.

وأضاف أن مشاركة أكثر من ممول في العقد الواحد تتيح توزيع قيمة التمويل والمخاطر بين الأطراف، بما يعزز قدرة الشركات على تنفيذ صفقات أكبر، مع الحفاظ على مستويات مناسبة من إدارة المخاطر.

وتقوم هذه الآلية على تعاون شركات التمويل العقاري في تمويل العميل الواحد بدلًا من تحمل شركة واحدة كامل قيمة التمويل، وفقًا للاتفاق المبرم بين الجهات المشاركة، وهو ما يرفع الطاقة التمويلية المتاحة بالسوق.

وتأتي هذه الخطوة في وقت يشهد فيه سوق التمويل العقاري المصري نموًا ملحوظا، إذ تشير البيانات الواردة عن الهيئة العامة للرقابة المالية إلى ارتفاع إجمالي التمويل العقاري الممنوح من الشركات إلى نحو 28 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة تقارب 25% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وسجل التمويل العقاري الممنوح خلال يونيو 2026 نحو 7.67 مليار جنيه، مقابل 5.54 مليار جنيه خلال الشهر نفسه من عام 2025، بنمو بلغ 38.4%.

كما ارتفع عدد عقود التمويل العقاري خلال يونيو إلى 2297 عقدًا، مقارنة بنحو 1922 عقدًا في يونيو من العام الماضي، بزيادة قدرها 19.5%.

وصعدت أرصدة التمويل العقاري لدى الشركات إلى نحو 63.8 مليار جنيه بنهاية يونيو 2026، مقابل 47.3 مليار جنيه في نهاية يونيو 2025، بزيادة بلغت 16.5 مليار جنيه، بما يعكس اتساع حجم النشاط التمويلي في القطاع.

«الأهلي كابيتال» تستحوذ على ٤٠٪ من «القاهرة مصر للمنشآت التعليمية» لتعزيز الاستثمارات الجامعية وفرص التعليم في الدلتا



أعلنت شركة الأهلي كابيتال القابضة، الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري، توقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة قدرها 40% من أسهم شركة القاهرة مصر للمنشآت التعليمية، من شركة السويدي لخدمات التعليم القابضة المحدودة.

وبموجب الاتفاقية، تستحوذ «الأهلي كابيتال» على 30 مليون سهم، تمثل كامل حصة «السويدي كابيتال» البالغة 40% في شركة القاهرة مصر للمنشآت التعليمية، بينما تحتفظ «سيرا للتعليم» بحصتها البالغة 60% دون تغيير.

وحصلت الصفقة على موافقة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، فيما يجري استكمال إجراءات التنفيذ ونقل ملكية الأسهم وفقًا للقواعد والإجراءات المعمول بها، تمهيدًا لإتمام الصفقة بصورة نهائية قبل نهاية عام 2026.

ووقع الاتفاقية كل من كريم سعادة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال القابضة، والمهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة السويدي كابيتال، ممثلًا عن شركة السويدي لخدمات التعليم القابضة المحدودة، ومحمد القلا، الرئيس التنفيذي لشركة سيرا للتعليم.

وقال محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ورئيس مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال القابضة، إن الاستحواذ يمثل مرحلة جديدة في مسيرة الشراكة الاستراتيجية مع «سيرا للتعليم»، وخطوة مهمة نحو تعميق هذه الشراكة وتوسيع نطاقها، مشيرًا إلى أن الصفقة تعكس ثقة الطرفين في آفاق النمو الواعدة لقطاع التعليم، بما يدعم النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانبها، قالت سهى التركي،نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وعضو مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال القابضة، إن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة في دعم استثمارات «الأهلي كابيتال» بقطاع التعليم، في إطار الشراكة الاستراتيجية مع كل من «سيرا» و«السويدي»، مؤكدة تطلعها إلى مزيد من التنسيق بين الشركاء لتحقيق مستهدفات الاتفاقية وتعظيم تأثيرها في سوق التعليم المصري.

وقال كريم سعادة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال القابضة، إن الصفقة تعكس رؤية «الأهلي كابيتال» للاستثمار في القطاعات ذات فرص النمو الواعدة والقدرة على تحقيق عوائد مستدامة، وعلى رأسها التعليم الجامعي، في ظل الطلب المتزايد وفرص التوسع الكبيرة في السوق المصرية.

وأضاف أن «الأهلي كابيتال» تستهدف توظيف خبراتها الاستثمارية والمالية، بالتكامل مع الخبرات التشغيلية لـ«سيرا»، لدعم تطوير جامعة بدر بدمياط وتعظيم القيمة الاستثمارية للمشروع، إلى جانب المساهمة في توسيع نطاق التعليم الجامعي عالي الجودة خارج القاهرة الكبرى.

وأكد المهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة السويدي كابيتال، ممثلًا عن شركة السويدي لخدمات التعليم القابضة المحدودة أن نقل حصته إلى «الأهلي كابيتال» يأتي في إطار استكمال مسيرة التعاون مع «سيرا للتعليم»، مشيرًا إلى أن المشروع ينتقل إلى شريك يمتلك المقومات اللازمة لدفعه إلى المرحلة المقبلة.

مصر تستعرض الاستراتيجية الوطنية للتمويل أمام قيادات الأمم المتحدة



عقد أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، سلسلة من اللقاءات الثنائية المكثفة مع عدد من المسؤولين الدوليين والإقليميين؛ وذلك على هامش مشاركته في فعاليات حوار التنمية المستدامة بالعاصمة الإسبانية مدريد؛ لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات التنموية.

واستهل وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية لقاءاته باجتماع مع ماركوس نيتو، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومدير مكتب دعم السياسات بالبرنامج الإنمائي (UNDP)؛ حيث استعرض أحمد رستم ملامح الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية؛ لافتا إلى أنها تعد أول استراتيجية وطنية من نوعها في مصر تتبع نهج الإطار الوطني المتكامل (INFF).

وأكد د. رستم أهمية تقارير المراجعة الوطنية الطوعية التي قدمت مصر منها ٤ تقارير حتى الآن، كأداة لتقييم الذات وتبادل الخبرات الدولية في المنتدى السياسي رفيع المستوى بنيويورك.

كما سلط الضوء على «آلية ضمان تمويل مشروعات البنية التحتية (IFGF)» باعتبارها منصة مبتكرة بالعملة المحلية تهدف لخفض مخاطر الاستثمار وتخفيف الضغوط عن الموازنة العامة.

وعلى الصعيد العربي والإفريقي، التقى وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بمحمدو امحيميد، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتاني؛ حيث ناقش الجانبان تعظيم الشراكات في مجالات التنمية الزراعية، والخدمات اللوجستية، وأمن الطاقة، خاصة في أعقاب اكتشاف موريتانيا لاحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي وانضمامها لنادي المنتجين.

وشهد اللقاء التأكيد على ربط الاقتصاد الحقيقي بتوفير فرص عمل مستدامة، كما وجه د. رستم الدعوة لنظيره الموريتاني لحضور «الأسبوع العربي للتنمية المستدامة» المقرر عقده بالقاهرة في يناير ٢٠٢٧ بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

وفي سياق متصل، عقد أحمد رستم اجتماعاً مهماً مع محمد نور عبدالرحيم، وزير الدولة للشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني. وتناول اللقاء نقل الخبرة المصرية في بناء منظومة إعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية وتطبيق الإطار الوطني المتكامل للتمويل.

واتفق الجانبان رسمياً على إعداد مذكرة تفاهم تتيح للجانب السوداني الاستفادة من الخبرة المصرية في «آلية ضمان تمويل البنية التحتية»، كإحدى الأدوات الوطنية المبتكرة للمساهمة في جهود إعادة إعمار السودان، مع تجديد الدعوة للوزير السوداني للمشاركة في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة مطلع العام القادم.

واختتم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية لقاءاته في مدريد بالتأكيد على حرص مصر على ترسيخ شراكاتها الإقليمية والدولية، وتحويل الخطط الاستراتيجية والأطر النظرية إلى برامج عمل تمويلية ومشاريع ملموسة تعزز الاستقرار والنمو المستدام لمختلف الشعوب.

شيماء مرسي

يداً بيد في مواجهة المرض..

بنك saib يجدد دعمه للمرأة في شهر التوعية بسرطان الثدي



في إطار التزامه المتواصل بنشر الوعي الصحي ودعم المبادرات المجتمعية الإنسانية، شارك بنك saib في فعاليات شهر أكتوبر للتوعية بسرطان الثدي، حيث نظم البنك زيارة لمجموعة من موظفاته إلى مقر المؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدي؛ للاطلاع على جهود المؤسسة في تقديم الدعم الشامل للسيدات المصابات، وتسليط الضوء على الأهمية البالغة للكشف المبكر.

واشتملت الزيارة على ندوة توعوية متخصصة تناولت سبل الوقاية وأهمية الفحص الدوري وتأثيره المباشر في رفع نسب الشفاء والإكتشاف المبكر للمرض. وفي خطوة عملية لترسيخ ثقافة الرعاية الذاتية والصحة المستدامة، تم إجراء فحوصات كشف مبكر لموظفات البنك المشاركات بالفعالية، تشجيعا لهن على متابعة صحتهن بشكل منتظم.

وشهدت الفعالية لحظات إنسانية مؤلفة، حيث استمعت الموظفات إلى قصص ملهمة سُردت بصوت محاربات سرطان الثدي، اللاتي شاركن تفاصيل رحلاتهن الصعبة مع المرض، والتحديات التي واجهنها، وكيف استطعن تجاوزها بفضل الإرادة القوية والدعم النفسي والمجتمعي.

وفي ختام الزيارة، شاركت موظفات البنك في توزيع الهدايا التذكارية على المحاربات، في لفتة تقديرية تعكس التضامن الإنساني معهن والإشادة بشجاعتهن في مواجهة المرض.

وتأتي هذه الخطوة تأكيدا على حرص بنك saib الدائم على الاستثمار في صحة كوادره البشرية، وتعزيز الوعي الصحي داخل مؤسسته وخارجها، إلى جانب دعم المبادرات الإنسانية التي تساند المرأة المصرية وتوفر لها سبل الدعم والمساندة في مختلف المراحل.

بحضور الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وعددٍ من قيادات البنك

بنك التعمير والإسكان ينظم بطولة البادل لموظفيه

يحيى أبو الفتوح: العنصر البشري ركيزة أساسية لتحقيق أهداف البنك



نظم بنك التعمير والإسكان بطولة للبادل بمشاركة واسعة من موظفيه بمختلف القطاعات والفروع، في أجواء رياضية اتسمت بالحماس والمنافسة الإيجابية، وعكست روح التعاون والعمل الجماعي بين المشاركين.

وشهدت البطولة حضور يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، ومحمد جميل، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، وجيهان الجولي، رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة، ودعاء يس، رئيس قطاع رأس المال البشري، إلى جانب عدد من قيادات البنك. وتضمنت الفعاليات منافسات رياضية في أجواء ودية أتاحت للموظفين فرصة للتواصل والتفاعل بعيدًا عن ضغوط العمل اليومي.

وأكد يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن الاستثمار في العنصر البشري يأتي ضمن أولويات البنك، باعتباره أحد المقومات الرئيسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومواصلة النمو والتطور.

وأوضح أن تنظيم الأنشطة الرياضية والاجتماعية يسهم في تعزيز التواصل بين الموظفين، وتقوية الروابط المهنية والإنسانية بينهم، وترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على التعاون والمشاركة.

وأضاف أن البنك يواصل العمل على توفير بيئة عمل إيجابية ومحفزة تعزز شعور الموظفين بالانتماء، وتدعم توجهه نحو ترسيخ مكانته بوصفه جهة العمل المفضلة، من خلال الاهتمام المستمر بتجربة العاملين واحتياجاتهم.

من جانبه، أكد محمد جميل، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، حرص البنك على مواصلة تنظيم الفعاليات والأنشطة الموجهة للموظفين خلال الفترة المقبلة، لتشمل مجالات رياضية وفنية وثقافية متنوعة.

وأشار إلى أن هذه المبادرات تتيح للموظفين فرصًا لتنمية مواهبهم واكتشاف اهتماماتهم، إلى جانب تعزيز التواصل والتفاعل فيما بينهم، بما يسهم في توفير تجربة عمل متكاملة تضع الموظفين واحتياجاتهم واهتماماتهم ضمن أولويات البنك.

وتأتي بطولة البادل في إطار توجه بنك التعمير والإسكان نحو دعم الأنشطة التي تعزز العلاقات بين العاملين، وترسخ قيم التعاون والعمل بروح الفريق الواحد داخل المؤسسة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 1 نوفمبر 2026 • العدد 865

غدا ..البنك المركزي المصري يطرح أذون خزانة بقيمة ٦٠٠ مليون يورو لأجل عام

رويترز
أعلن البنك المركزي المصري طرح أذون خزانة مقومة باليورو بقيمة 600 مليون يورو، بما يعادل نحو 668.82 مليون دولار، لأجل عام واحد، وذلك من خلال مزاد علني مقرر عقده يوم غدا الأثنين الموافق 2 نوفمبر .
ويأتي الطرح ضمن أدوات تنويع مصادر الاقتراض وتوسيع قاعدة المستثمرين، بالتزامن مع خطة حكومية لجمع نحو 3 مليارات دولار من إصدارات السندات الدولية خلال العام المالي 2026-2027.
وكانت وزارة المالية قد جمعت 4 مليارات دولار عبر 4 إصدارات خلال العام المالي 2025-2026، شملت صكوكا سيادية وسندات اجتماعية وسندات ساموراي، ضمن استراتيجية لتنويع أدوات التمويل والعملات وخفض الدين الخارجي.

البنك الأهلي المصري ودانون مصر يطلقان المرحلة الثانية من مشروع «العُمدة» لدعم صغار موزعي الألبان



وقّع البنك الأهلي المصري وشركة دانون مصر بروتوكول تعاون لتجديد الشراكة بينهما وإطلاق المرحلة الثانية من مشروع «العُمدة»، الذي يستهدف دعم صغار موزعي منتجات الألبان في القرى والمناطق الريفية بمختلف أنحاء الجمهورية، من خلال تعزيز قدراتهم وتطوير أعمالهم ورفع كفاءة سلاسل الإمداد بقطاع الألبان، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويسهم في تطوير صناعة الألبان في مصر.
ويأتي إطلاق المرحلة الجديدة استكمالاً للنتائج الإيجابية التي حققتها المرحلة الأولى من المشروع، والتي استفاد منها بشكل مباشر أكثر من 400 موزع صغير، حصل 50% منهم على التمويل من خلال البنك الأهلي المصري. ولم تقتصر نتائج المشروع على دعم الأنشطة التجارية للمستفيدين، بل امتدت إلى توفير فرص عمل جديدة، حيث بلغ متوسط دخل المستفيدين نحو ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور.
وعقب التوقيع، أكد نادر سعد، رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأعمال التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، حرص البنك على مواصلة دوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، من خلال توفير الحلول التمويلية والخدمات المصرفية وغير المالية التي تلبي احتياجات مختلف الفئات والقطاعات.
وأوضح أن الشراكة مع دانون مصر تمثل نموذجًا للتعاون الهادف إلى تحقيق أثر تنموي ملموس، عبر دعم سلاسل القيمة والإمداد وتمكين صغار الموزعين، بما يعزز قدرتهم على تطوير أنشطتهم وتحسين إنتاجيتهم وضمان استدامة مشروعاتهم.
وأضاف سعد أن البنك الأهلي المصري يستهدف، من خلال البروتوكول الجديد، توسيع قاعدة المستفيدين من المشروع، وإتاحة المزيد من الحلول المالية وغير المالية، إلى جانب الخدمات الرقمية وبرامج بناء القدرات، بما يتوافق مع استراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، وتمكين المشروعات، ودعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
من جانبه، أعرب هشام رضوان، المدير العام لشركة دانون مصر، عن اعتزازه بتجديد الشراكة مع البنك الأهلي المصري لإطلاق المرحلة الثانية من مشروع «العُمدة»، مشيرًا إلى مشاركته في المشروع منذ توقيع بروتوكول التعاون الأول عام 2018.
وقال رضوان إن المرحلة الأولى نجحت في تقديم نموذج مستدام لخلق قيمة اقتصادية تعود بالنفع على الشركة والمجتمع، من خلال توفير فرص عمل مستدامة تضمن دخلاً للمستفيدين، إلى جانب تمكين رواد الأعمال من تطوير مشروعاتهم وتحقيق النمو.
وأضاف أن الشركة تتطلع إلى مواصلة نجاح المشروع خلال مرحلته الثانية، عبر توسيع نطاقه والوصول إلى مستفيدين جدد في مختلف أنحاء الجمهورية، بما يدعم رسالة دانون مصر في توفير الصحة من خلال الغذاء لأكبر عدد ممكن من الأفراد، وإتاحة الخيارات الغذائية الصحية للجميع، اتساقاً مع مستهدفات الدولة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي.
وأكد رضوان أهمية استمرار التعاون مع البنك الأهلي المصري، لافتًا إلى أن ما يقدمه البنك من دعم تمويلي وخدمات متنوعة يمثل ركيزة أساسية في تمكين صغار الموزعين ورواد الأعمال، ومساعدتهم على تنمية أنشطتهم وتوسيع نطاق أعمالهم.
وتقوم الشراكة بين الجانبين على تكامل الخبرات والإمكانات؛ إذ تتولى دانون مصر تقديم الدعم الفني والتدريب اللازمين لتطوير مهارات أصحاب المشروعات وتعزيز فهمهم لاحتياجات السوق، فيما يوفر البنك الأهلي المصري التمويل اللازم لرواد الأعمال الشباب المستفيدين من مشروع «العُمدة»، لمساعدتهم على شراء شاحنات مجهزة تتيح لهم توزيع منتجات دانون من الألبان الطازجة والوصول إلى مزيد من المناطق الريفية في مصر.
ويؤكد تجديد بروتوكول التعاون التزام البنك الأهلي المصري ودانون مصر بمواصلة العمل المشترك لدعم نمو قطاع الألبان، من خلال تمكين العاملين به وتطوير قدراتهم، وفتح آفاق جديدة أمام صغار الموزعين ورواد الأعمال للتوسع في أنشطتهم، بما يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.



محافظ البنك المركزي المصري و نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي يستعرضان برنامج الدعم الفني للأنظمة المالية الخضراء

التقى حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، جيلسومينا فيجليوتي نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، في إطار زيارتها الحالية لجمهورية مصر العربية، لبحث أوجه التعاون وخطط الشراكة المستقبلية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.
وفي مستهل اللقاء، رحب المحافظ، بنائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، مشيدًا بالشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين البنك المركزي المصري وبنك الاستثمار الأوروبي الذراع التمويلي للاتحاد الأوروبي، كما استعرض تطورات الاقتصاد الوطني ومؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، وما تحقق من تقدم إيجابي على الرغم من التحديات العالمية والإقليمية غير المسبوقة.
ومن جانبها، نوهت جيلسومينا فيجليوتي، أن صلابة القطاع المصرفي المصري وقوته تعكسهما مؤشرات السلامة المالية للبنوك، وعلى الأخص ارتفاع معدل كفاية رأس المال ونسب السيولة، إلى جانب تدني نسبة القروض غير المنتظمة، مثمنة التعاون المثمر بين بنك الاستثمار الأوروبي ومصر، ومشيرةً إلى جهود البنك المركزي المصري في دعم الاقتصاد المصري والنهوض به.
وأعرب الجانبان، خلال اللقاء، عن تطلعهما إلى تعزيز العلاقات بينهما، ولا سيما في مجالات الاستدامة ودعم جهود البنك المركزي المصري



في مجال التمويل المستدام.
وفي هذا السياق، استعرض الجانبان برنامج الدعم الفني للأنظمة المالية الخضراء Greening Financial Systems) Program – GFS)، الذي يقدمه بنك الاستثمار الأوروبي لدعم جهود البنك المركزي في مجال التمويل المستدام، كما تم التأكيد على حرص البنك المركزي المصري على تفعيل البرنامج خلال الفترة المقبلة.
وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري انضم إلى هذا البرنامج في يوليو 2025، كما أن الجانبين بصدد توقيع اتفاق تعاون مشترك يتضمن بنودًا لبناء القدرات الفنية.

بين مؤيد و معارض ..

البنك المركزي المصري يعود إلي التشدد النقدي ..وخبراء يرصدون تأثير قرار رفع الفائدة علي مستهدفات التضخم و سعر الصرف و الأموال الساخنة

المؤيدون : قرار مهم للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في ظل متغيرات إقليمية ودولية ضاغطة

المعارضون : رفع الفائدة بنسبة ١% يحمل موازنة الدولة حوالي ١٥٠ مليار جنيه إضافية و يضعف البورصة المصرية



رفع البنك المركزي المصري أسعار العائد الأساسية بواقع 100 نقطة أساس، في خطوة مفاجئة للأسواق تعيد التشديد النقدي للواجهة، بعد فترة من تثبيت أسعار الفائدة، وبموجب القرار الصادر الخميس الماضي ، رفعت لجنة السياسة النقدية سعر عائد الإيداع لليلة واحدة إلى 20 في المئة، وسعر الإقراض إلى 21 في المئة، فيما ارتفع سعر العملية الرئيسة للبنك المركزي إلى 20.5 في المئة، وزاد سعر الائتمان والخصم إلى 20.5 في المئة.
وتُعد هذه الزيادة الأولى في أسعار الفائدة منذ مارس 2024، عندما رفع البنك المركزي أسعار العائد بواقع 600 نقطة أساس في إطار إجراءات استهدفت احتواء الضغوط التضخمية وتعزيز استقرار سوق الصرف.
وجاء القرار مخالفا لاتجاه التيسير النقدي الذي اتبعه البنك المركزي خلال مراحل سابقة من العام الحالي، بعدما خفض أسعار الفائدة في فبراير الماضي بواقع 100 نقطة أساس، قبل أن يبقي عليها دون تغيير خلال خمسة اجتماعات بين أبريل وسبتمبر الماضيين.
وأوضح البنك المركزي أن القرار يأتي في ظل بيئة خارجية غير مواتية وتصاعد حالة عدم اليقين، بهدف ترسيخ توقعات التضخم والحفاظ على المسار النزولي للأسعار.
لكن القرار يكتسب أهمية إضافية بالنسبة إلى سوق الصرف، بعدما شهدت الأسابيع الأخيرة موجات بيع لاستثمارات أجنبية في أدوات الدين المحلية، بالتزامن مع ارتفاع الدولار إلى مستويات تاريخية.
ورغم أن الهدف المعلن من الرفع يرتبط بمواجهة مخاطر التضخم، فإن زيادة العائد على الأصول المقومة بالجنيه قد تنعكس على حسابات المستثمرين الأجانب وتدفقات رؤوس الأموال خلال الفترة المقبلة.
حيث يدخل الجنيه المصري مرحلة جديدة بعد قرار المركزي، بعدما تجاوز الدولار مستوى 56 جنيهًا خلال أكتوبر المنقضي ، وسط تقلبات مرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي.
وسجل الدولار في ختام تعاملات الخميس الماضي ، وقبل إعلان قرار الفائدة، نحو 55.99 جنيه للشراء و56.09 جنيه للبيع في البنك الأهلي المصري وبنك مصر، مقابل مستويات تجاوزت 56.30 جنيه للبيع خلال جلسات سابقة من الأسبوع.
ويعكس هذا التراجع المحدود قبل إعلان القرار طبيعة التقلبات في سوق الصرف، لكنه لا يقدم دليلا على تأثير زيادة الفائدة الجديدة، التي يتطلب تقييم نتائجها متابعة التعاملات اللاحقة.
ويمكن لرفع أسعار الفائدة أن يدعم الجنيه عبر زيادة جاذبية الاستثمار في الأصول المحلية، لكنه لا يضمن انخفاض الدولار تلقائيًا، لأن سعر الصرف يتحدد وفق توازن العرض والطلب على العملات الأجنبية.
كما يتوقف تأثير القرار على اتجاه الاستثمارات الأجنبية وحركة الواردات والصادرات وتحويلات المصريين بالخارج والإيرادات السياحية وقناة السويس.

الأموال الساخنة..

و شهدت سوق أدوات الدين المصرية ضغوطًا ملحوظة خلال أكتوبر، مع اتجاه مستثمرين أجانب إلى بيع جانب من حيازاتهم من أذون وسندات الخزانة الحكومية.
وبحسب بيانات عن تعاملات السوق الثانوية، تجاوز صافي مبيعات المستثمرين الأجانب في أدوات الدين المحلية مليار دولار خلال جلستي 26 و27 أكتوبر ، في ظل تصاعد المخاطر الإقليمية وارتفاع العوائد المطلوبة على أدوات الدين.
كما أظهرت تقارير سابقة تسجيل مبيعات أجنبية كبيرة خلال الأسبوع المنتهي في 23 أكتوبر ، ما يعكس تراجع شهية بعض المستثمرين تجاه المخاطرة في الأسواق الناشئة.
لكن من المهم التمييز بين بيع أذون الخزانة وخروج الأموال فعليًا من مصر إذ لا تعني كل عملية بيع تحويل حصيلتها إلى الدولار ثم إلى الخارج.
فقد ينتقل أصل الدين من مستثمر إلى آخر داخل السوق، بينما تتحدد الضغوط الفعلية على النقد الأجنبي عندما تتحول حصيلة المبيعات إلى طلب إضافي على الدولار.

كيف تغيرت استثمارات الأجانب؟

توضح بيانات البنك المركزي المصري السابقة مدى سرعة تحرك استثمارات المحافظ الأجنبية وفق الظروف الاقتصادية العالمية.
فبعد موجة التخارج التي صاحبت تصاعد التوترات الإقليمية في الربع الأول من 2026، تراجعت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة إلى نحو 36.04 مليار دولار بنهاية مارس.
لكنها عاودت الارتفاع خلال الربع الثاني، لتصل إلى نحو 55 مليار دولار بنهاية يونيو ، بزيادة تقارب 19 مليار دولار، تعادل نحو 52.7%.
وتكشف هذه التحركات قدرة السوق المصرية على جذب تدفقات كبيرة عندما تتحسن شهية المستثمرين للمخاطرة، لكنها تعكس في الوقت نفسه حساسية التدفقات قصيرة الأجل للأحداث الخارجية.

هل تكفي زيادة 1% لإغراء المستثمر الأجنبي؟

لا يحدد سعر الفائدة الأساسي وحده قرار المستثمر الأجنبي بشأن شراء أذون الخزانة المصرية، فالمستثمر يقارن العائد الذي يحصل عليه بالجنيه بما يمكن تحقيقه من الاستثمار في الدولار، بعد احتساب الضرائب وتغير سعر الصرف والمخاطر وتكاليف التحوط.
وكانت عوائد بعض أذون الخزانة المصرية تدور حول 25% و26% قبل القرار، بينما أظهرت تقارير ارتفاع العوائد المطلوبة في بعض الطروحات إلى مستويات تقترب من 30% مع تصاعد المخاطر.
ويعني ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة الأساسي بمقدار نقطة مئوية قد يحسن جاذبية الأصول المحلية، لكنه لا يضمن انتقال الزيادة بالنسبة نفسها إلى عوائد جميع الأذون والسندات.
كما أن المستثمر الذي يتوقع انخفاضًا كبيرًا في قيمة الجنيه قد يفضل الاحتفاظ بأصول دولارية، حتى لو كان العائد المحلي أعلى بصورة ملحوظة.

مخاطر الدولار قد تلتهم أرباح الأموال الساخنة

تتضح حساسية المستثمرين الأجانب لسعر الصرف من خلال مثال حسابي بسيط، فالمستثمر الذي يمتلك مليون جنيه تكون قيمة استثماره نحو 17.86 ألف دولار إذا كان سعر الصرف 56 جنيهًا للدولار.
لكن إذا ارتفع الدولار لاحقًا إلى 60 جنيهًا، فإن قيمة أصل الاستثمار نفسه تنخفض إلى نحو 16.67 ألف دولار، قبل احتساب أي عائد أو ضرائب أو رسوم.
ويعني ذلك انخفاض القيمة الدولارية لرأس المال بنحو 6.7%، حتى لو لم تتغير قيمته بالجنيه، وفي هذه الحالة، يحتاج المستثمر إلى تحقيق عائد محلي يكفي لتعويض خسارة العملة، إلى جانب تحقيق الربح المستهدف، ولا يمثل المثال توقعًا لوصول الدولار إلى 60 جنيهًا، وإنما يوضح أهمية مخاطر سعر الصرف في قرارات المستثمرين الأجانب.

3 سيناريوهات للجنيه بعد رفع الفائدة

تواجه سوق الصرف المصرية ثلاثة سيناريوهات رئيسية خلال الفترة المقبلة، تتوقف على استجابة المستثمرين لقرار الفائدة والتطورات العالمية.
يتمثل السيناريو الأول في تحسن جاذبية أدوات الدين المحلية، وعودة جزء من التدفقات الأجنبية، ما قد يخفف الطلب على الدولار ويدعم استقرار الجنيه.
أما السيناريو الثاني، فيرتبط باستمرار التذبذب قرب المستويات الحالية، إذا تعادلت آثار رفع الفائدة مع الضغوط الخارجية واحتياجات الاستيراد.
وفي السيناريو الثالث، قد تستمر الضغوط على العملة المحلية إذا تصاعدت التوترات الجيوسياسية وارتفعت أسعار الطاقة أو استمرت مبيعات المستثمرين الأجانب لأدوات الدين.
وبين هذه السيناريوهات، تبدو النتيجة الأكثر أهمية أن رفع الفائدة لا يمثل ضمانًا مباشرًا لانخفاض الدولار، بل أداة يمكن أن تسهم في تحسين التوقعات وتعزيز جاذبية الجنيه.

تدخل نقدي سريع لتعزيز جاذبية الجنيه

أكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، أن قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بنسبة 1% لتصل إلى 20% للإيداع و21% للإقراض و20.5% للعملية الرئيسية، لأول مرة منذ نحو عامين ونصف منذ قرار مارس 2024 الاستثنائي، هو قرار ضروري ومدروس ويتناغم تماما مع سياسة الدولة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في ظل متغيرات إقليمية ودولية ضاغطة.
وأوضح غراب، أن هذا القرار جاء مخالفا لتوقعات أغلب المحللين الذين توقعوا التثبيت، إلا أن البنك المركزي فضل اتباع النهج الأكثر تحفظا وحذرا، وذلك لاستباق الضغوط التضخمية المحتملة في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية المتمثلة في حرب إيران وحالة عدم اليقين التي تسيطر على المنطقة، بالإضافة إلى استمرار هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتأثيرها المباشر على إيرادات قناة السويس وسلاسل الإمداد العالمية، وهو ما كان يستدعي سياسة تشددية لكبح جماح التضخم قبل حدوثه.
وأشار غراب، إلى أن تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار إلى مستويات منخفضة خلال الأيام الماضية استدعى تدخلا نقديا سريعا لتعزيز جاذبية الجنيه وزيادة العائد الحقيقي عليه والحد من ظاهرة الدولرة، خاصة بعد 6 أشهر كاملة من اتباع سياسة الترقب والحذر، حيث رأى المركزي أن استمرار التثبيت لم يعد كافيا لامتصاص السيولة الزائدة في السوق.
ولفت غراب، إلى أن القرار سيكون له آثار إيجابية مباشرة تتماشى مع توجهات الدولة، فمن ناحية سيساهم في كبح التضخم باعتبار أن رفع الفائدة هو الأداة الأقوى لسحب السيولة من السوق وتقليل الطلب الاستهلاكي وبالتالي السيطرة على الأسعار، ومن ناحية أخرى سيعمل على جذب الاستثمارات غير المباشرة، حيث إن رفع العائد على الجنيه يجعل أدوات الدين الحكومي أكثر جاذبية للأجانب، مما يدعم احتياطي النقد الأجنبي ويوفر سيولة دولارية يحتاجها السوق.
وأضاف غراب، أن القرار يوجه رسالة طمأنة قوية للمستثمرين المحليين والأجانب ومؤسسات التصنيف الدولية بأن البنك المركزي مستقل ويتعامل بمرونة وسرعة مع أي مستجدات ولا يتهاون في ملف التضخم، كما أنه يدعم الاستقرار المصرفي من خلال تشجيع المواطنين على الادخار بالجنيه المصري بدلا من المضاربة على العملات أو الذهب.

استهداف التضخم

قال هاني جنينة، رئيس قسم البحوث في شركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية المصرية، إن قرار رفع أسعار الفائدة جاء مخالفا للتوقعات التي رجحت التثبيت، لكنه يتماشى مع اتجاه تشديد السياسة النقدية واحتواء الضغوط التضخمية.
أضاف جنينة أن القرار لا يستهدف بالأساس الحد من خروج الأموال الساخنة، إذ تتحرك الاستثمارات الأجنبية حاليا بفعل التطورات الجيوسياسية، فيما ارتفعت بالفعل عوائد أذون الخزانة بأكثر من نقطة مئوية خلال الأسبوعين الماضيين.
أوضح جنينة أن رفع الفائدة يستهدف الحد من نمو السيولة المحلية عبر تقليص الاقتراض، بما يحد من الطلب على الاستيراد والضغوط على العملة، فضلا عن كبح توجه بعض الأفراد إلى الاقتراض لشراء سلع وأصول بغرض إعادة بيعها وتحقيق مكاسب من ارتفاع أسعارها.
وأشار جنينة إلى أن القرار يحمل رسالة للمستثمرين الأجانب بأن البنك المركزي يضع احتواء التضخم على رأس أولوياته، حتى مع الضغوط التي قد تواجه المالية العامة والقطاعات الاقتصادية، مرجحا أن يؤدي التشديد النقدي إلى تباطؤ النمو خلال الربع الأخير من العام الجاري والنصف الأول من العام المقبل، لكنه اعتبر ذلك تكلفة مقبولة في سبيل خفض التضخم وإعادة ضبط توقعات الأسعار، مؤكدا أن القرار، رغم مخالفته للتوقعات، يسير في الاتجاه الصحيح.

خطوة وقائية

و في تصريحات لها ، قالت سهر الدماطي، الخبيرة المصرفية، إن قرار البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس، بما يعادل 1%، يأتي في إطار التحوط من عودة الضغوط التضخمية، خاصة مع بدء ارتفاع معدل التضخم على أساس شهري، إلى جانب الحد من خروج الأموال الساخنة والحفاظ على جاذبية الاستثمار في أدوات الدين المحلية.
وأضافت الدماطي أن القرار يأتي في ظل مجموعة من الضغوط الاقتصادية، أبرزها ارتفاع أسعار 9 سلع غذائية أساسية خلال الأيام الماضية، وصعود سعر الدولار إلى مستويات تقترب من 56 جنيهًا، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وهي عوامل قد تنعكس على تكلفة الاستيراد وأسعار السلع، ومن ثم معدلات التضخم.
وأوضحت أن رفع الفائدة يمثل خطوة وقائية تستهدف استباق الضغوط التضخمية واحتواء آثارها المحتملة، بدلًا من الانتظار لحين انعكاسها بالكامل على مؤشرات الأسعار، بما يدعم جهود البنك المركزي في ترسيخ توقعات التضخم والحفاظ على المسار النزولي للمعدلات.

تسارع التضخم في مصر خلال سبتمبر

عمرو الألفي، رئيس قسم استراتيجيات الأسهم بشركة ثاندر لتداول الأوراق المالية، يرى أن الرفع سيسهم في الحد من تراجعات الجنيه المصري خلال الفترة الأخيرة، متوقعا أن يتحرك سعر صرف الجنية أمام الدولار دون مستوى 55 جنيها عقب القرار.

صندوق النقد و التشدد النقدي

وفي ذلك، قال خبير الاقتصاد المصري الدكتور عبد النبي عبد المطلب إنه «لا يمكن الحديث عن أزمة حادة في توافر العملات الأجنبية بقدر ما يمكن الحديث عن أزمة مرتبطة بخروج الأموال الساخنة وتأثيرها على سوق الصرف. تقديرات تشير إلى خروج 2.8 إلى 3 مليار دولار خلال عشرة أيام".
وشدد عبد المطلب، وكيل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية سابقا، على أن الحكومة المصرية «كانت تستطيع وضع مجموعة من الضوابط أو الإجراءات التي ترفع تكلفة خروج هذه الأموال، لكنها تستعد حاليا للمراجعة الأخيرة مع صندوق النقد الدولي، وتسعى إلى أن يكون التقرير النهائي للصندوق عاملا مشجعا على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر".
وترتبط حزمة مساعدات الصندوق بإصلاحات تشمل تحرير سعر الصرف وتشديد السياسة المالية وإجراءات للحد من دور الدولة في الاقتصاد.
ومع ارتفاع الدولار، تتزايد المخاوف في الشارع المصري من انعكاسات تراجع الجنيه على أسعار السلع، ولا سيما المواد الغذائية والمنتجات المستوردة.
و أضاف عبد النبي عبد المطلب «لقد شاهدنا جميعا ما حدث سابقا عندما ظهرت توقعات بارتفاع الدولار. بدأ التجار في مصر باتخاذ إجراءات احترازية وظهرت ممارسات أدت إلى نقص المعروض في الأسواق، ما تسبب في ارتفاع تدريجي للأسعار".
ويرى الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب أن الحل لأزمة الدولار المتكررة يتمثل في «زيادة الإنتاج وضبط الواردات وتعزيز الصادرات".
ومع ارتفاع الدولار أمام الجنيه إلى مستوى قياسي، حذر خبراء من أن يصل سعر الصرف إلى مستويات تفوق 60 جنيها ما لم تتخذ الحكومة خطوات في إطار ما يُطلق عليه «سعر الصرف المرن».
و في السياق ذاته ، أعرب محمد الدماطي نائب رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات، عن عدم سعادته كأي مستثمر بقرار رفع المركزي لسعر الفائدة، مؤكدا أن مجتمع الأعمال كان يتوقع تثبيت سعر الفائدة. موضحا أن البنك المركزي تحرك بمرونة جيدة في سعر الصرف على مدار الأشهر الخمسة الماضية لاستيعاب خروج الأموال الساخنة وتداعيات الحروب الإقليمية.
وأوضح أن تثبيت الفائدة كان الخيار الأنسب؛ لكون التضخم القائم ناتجا عن ارتفاع تكاليف التشغيل والدولار والشحن والمواد الخام بالأسواق وليس ناتجا عن فائض في السيولة النقدية.
وأشار إلى أن رفع الفائدة بنسبة 1% يحمل موازنة الدولة حوالي 150 مليار جنيه إضافية، فضلا عن تفاقم عجز الموازنة.
وتابع: «عجز الموازنة سيرتفع، وسنضطر لأن يبدأ صندوق النقد الدولي بالمطالبة ارفعوا الدعم أو قللوا الدعم عن المواد البترولية، فنخفض الدعم، ومن ثم يرتفع التضخم مجددًا، وندخل في الدورة نفسها التي نعيش فيها منذ سنوات للأسف، لذلك، لم أكن أرى منطقًا أبدا بالأمس في أن نرفع أسعار الفائدة بنسبة الـ 1%، ولكنها في النهاية ليست المشكلة الأكبر لدينا في الوقت الحالي".
وأوضح أن رفع الفائدة لا يمثل المشكلة لقطاع الصناعات الغذائية مقارنة بالتحركات في أسعار الخامات عالميا، منوها بأن طن الحليب المجفف «البودرة» قفز من 2600 دولار إلى ما بين 4000 لـ 4200 دولار، والبروتين ارتفع من 6000 و 7000 إلى متوسط 12 و13 ألف دولار، فضلا عن ارتفاع أسعار السكر والمركزات ومواد التعبئة والتغليف، بالتزامن مع تراجع قيمة الجنيه بنسبة 21% أمام الدولار بعد صعوده من 46 إلى 56 جنيها.
كما انتقد الخبير الاقتصادي هاني توفيق قرار البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة بنسبة 1%، معتبرًا أنه قرار غير موفق في ظل الأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة.
وأوضح توفيق في تدوينة عبر حسابه على «فيس بوك»، ، أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين الحكومي، مشيرًا إلى أن عجز الموازنة يبلغ نحو 1.5 تريليون جنيه سنويًا، وفقًا لما ذكره في تعليقه على القرار.

عامل ضغط علي البورصة

ويقول الخبير الاقتصادي إيهاب سعيد، إن رفع أسعار الفائدة سيمثل عامل ضغط على أداء البورصة خلال الفترة المقبلة، في ظل توقعات ارتفاع التضخم والضغوط المرتبطة بسعر الدولار، موضحا أن صعود الأسهم مؤخرا قد يكون مجرد ارتداد تصحيحي لتعويض جزء من الخسائر السابقة، وليس بداية لاتجاه صاعد مستدام.
ويعتقد الخبير الاقتصادي وائل النحاس، أن قرار رفع الفائدة «يهدف إلى محاولة السيطرة على التضخم»، و«جذب أموال جديدة للبنوك»، ويقول إن رفع سعر الفائدة «قد يدفع كثيرين إلى إيداع أموالهم في البنوك خصوصا مع تذبذب الذهب والعقارات»، «كما سيجذب بعض صغار المستثمرين في البورصة ليضعوا نقودهم بالبنوك».

هل يحمي احتياطي النقد الأجنبي الجنيه؟

سجل صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري نحو 57.35 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، مقابل 57.21 مليار دولار في أغسطس ، بزيادة تقارب 137 مليون دولار.
ويمثل الاحتياطي أحد المؤشرات المهمة على قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية وتلبية الالتزامات الدولية. لكن استقرار سوق الصرف لا يعتمد على حجم الاحتياطي وحده، وإنما يرتبط كذلك بتوافر موارد دولارية مستدامة وتوازن المدفوعات الخارجية وقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات طويلة الأجل.

ناصر ..

«QNB» مصر يفتتح فرعًا جديدًا بميناء العامرية الجاف لدعم قطاع التجارة والخدمات اللوجستية



في إطار حرصه على دعم حركة التجارة وتعزيز الخدمات المصرفية المقدمة للقطاعات الحيوية للاقتصاد المصري، افتتح بنك قطر الوطني «QNB» مصر، الشركة التابعة لمجموعة QNB، المؤسسة المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، فرعه الجديد داخل ميناء العامرية الجاف بمحافظة الإسكندرية. وذلك بالتزامن مع افتتاح الميناء وبدء تشغيله، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية التي تلبي احتياجات الأنشطة التجارية واللوجستية بمختلف أطرافها.
شهد الافتتاح حضور الفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل، واللواء مجدي أنور، مدير جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، والدكتورة أميرة يسن، نائب محافظ الإسكندرية، والمهندس سيد متولي، رئيس الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة.
كما حضر من جانب «QNB» مصر محمد خيرت، مساعد الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال، وعلي عبد الرؤوف، الرئيس التنفيذي للعمليات، إلى جانب عدد من قيادات ومسؤولي البنك.
يأتي افتتاح فرع «QNB» مصر بالميناء في إطار استراتيجية البنك لتعزيز تواجده بالقرب من الأنشطة الاقتصادية الحيوية، وتوفير خدمات مصرفية متخصصة تواكب احتياجات الشركات العاملة في قطاعات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية، بما يدعم كفاءة العمليات المالية ويسهم في تيسير المعاملات التجارية.
ويُعد ميناء العامرية الجاف أحد المشروعات الجديدة الداعمة لمنظومة النقل والخدمات اللوجستية في مصر، حيث أقيم على مساحة تبلغ نحو 146 ألف متر مربع، باستثمارات تصل إلى 700 مليون جنيه، بما يعزز قدرات محافظة الإسكندرية على خدمة حركة التجارة والإنتاج، ويدعم الربط بين الموانئ البحرية ومناطق الصناعة والتوزيع.
كما يمثل الميناء خطوة جديدة نحو تعزيز تكامل وسائل النقل المختلفة، وتحسين كفاءة تداول البضائع، والحد من التكدس بالموانئ البحرية، وخفض زمن وتكلفة النقل، بما يدعم تنافسية الاقتصاد المصري وحركة الصادرات والواردات.
ويأتي افتتاح الميناء في إطار استراتيجية وزارة النقل لتنفيذ الممرات اللوجستية الدولية التنموية المتكاملة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، من خلال تطوير البنية التحتية وتكامل الموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجستية مع شبكات الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل الحديثة.
وتتولى شركة سيفتي لينك إدارة وتشغيل ميناء الإسكندرية الجاف، حيث تضطلع بدور استراتيجي في دعم وتطوير المنظومة اللوجستية بالميناء وتهيئة بيئة أعمال متكاملة تسهم في تعزيز حركة التجارة والاستثمار.
يقدم فرع QNB مصر بالميناء جميع الخدمات المصرفية الأساسية، مع تركيز خاص على الخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية وحلول تمويل التجارة، بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي يشهدها الميناء واحتياجات الشركات والمتعاملين بها.
وتشمل هذه الخدمات دعم عمليات الاستيراد والتصدير والمدفوعات والتحصيلات، الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، إلى جانب تلبية الاحتياجات المصرفية للشركات العاملة في الأنشطة الملاحية والخدمات اللوجستية والتخليص الجمركي، بما يسهم في تسهيل المعاملات المالية ورفع كفاءة دورة الأعمال.
قال محمد خيرت، مساعد الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال بـ«QNB» مصر: «يمثل افتتاح فرع «QNB» مصربميناء العامرية الجاف خطوة جديدة في توجهنا نحو تعزيز حضورنا بالقرب من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية، وتوفير حلول مصرفية متكاملة تتماشى مع احتياجاتها المتطورة".
وقال: «نحرص من خلال هذا التواجد على دعم الشركات العاملة في مجالات التجارة والخدمات اللوجستية، وتيسير معاملاتها المالية، وتقديم خدمات مصرفية أكثر قربًا وملاءمة لطبيعة أنشطتها، بما يعزز دور البنك في دعم حركة التجارة والنشاط الاقتصادي في مصر".
وأضاف: «يعكس افتتاح الفرع التزام «QNB» مصر بمواصلة تطوير شبكة فروعه وخدماته بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية واحتياجات العملاء، وتعزيز دوره كشريك مصرفي للقطاعات الإنتاجية والتجارية، من خلال حلول مرنة ومتكاملة تدعم النمو المستدام وتواكب خطط الدولة لتطوير منظومة النقل واللوجستيات".

البنك الأهلي المصري يسلم جوائز الفائزين في الحملة الترويجية لبطاقات الائتمان والخصم المباشر «صيف ٢٠٢٦»



أعلن البنك الأهلي المصري عن تسليم الجوائز النقدية للفائزين في الحملة الترويجية لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر «صيف 2026»، والتي أطلقها البنك خلال شهري يوليو وأغسطس 2026، والتي تضمنت فرصة للفوز بجوائز نقدية تصل إلى 600 ألف جنيه، وذلك بهدف تشجيع العملاء على زيادة استخدام بطاقات البنك في معاملاتهم الشرائية داخل مصر وخارجها.
حيث صرح كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، أن تسليم الجوائز للفائزين يأتي تأكيدًا لحرص البنك على تقدير عملائه ومكافأتهم على استخدام بطاقاتهم البنكية، مشيرًا إلى أن الحملة شهدت تفاعلا من العملاء، بما يعكس تنامي الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات اليومية، مضيفا أن البنك يواصل تقديم مبادرات وحملات ترويجية مبتكرة تضيف قيمة حقيقية للعملاء، بالتوازي مع جهوده لدعم التحول الرقمي والشمول المالي، وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وأمانًا.
ومن جانبها، أكدت هالة حلمي، رئيس مجموعة المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري، أن الحملة أتاحت لحاملي بطاقات الائتمان والخصم المباشر من البنك فرصة الاستفادة من الجوائز النقدية عند استخدام بطاقاتهم في عمليات الشراء خلال فترة الحملة، موضحة أن اختيار الفائزين تم من خلال سحوبات عشوائية وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للحملة وتحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي، مضيفة أن البنك يحرص على مواصلة تطوير برامجه وحملاته بما يشجع العملاء على الاستخدام المتزايد للبطاقات البنكية والاستفادة من الخدمات والمزايا المقدمة، بما يدعم نشر ثقافة المدفوعات الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي.
وأوضحت حلمي أن الحملة شملت اختيار 60 فائزًا على مدار شهري يوليو وأغسطس 2026، بواقع 30 فائزًا كل شهر، منهم 15 فائزًا من حاملي بطاقات الائتمان و15 فائزًا من حاملي بطاقات الخصم المباشر، وذلك من خلال سحوبات عشوائية تمت وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للحملة وتحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي ، مؤكدة البنك الأهلي المصري من خلال هذه الحملة التزامه المستمر بتقديم عروض وحوافز مبتكرة لعملائه، بما يسهم في تعزيز تجربتهم المصرفية وتشجيعهم على الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية، ودعم توجهات الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
السنة الثامنة عشر • الاحد 1 نوفمبر 2026 • العدد 865

الرقابة المالية تنظم أول برنامج تدريبي لتأهيل شركات السمسرة على «الشورت سيلينج»

نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور إسلام عزام، البرنامج التدريبي الأول من نوعه لإعداد وتأهيل كوادر شركات السمسرة والمؤسسات المالية على الإطار التنظيمي والتشغيلي الجديد لآلية «الشورت سيلينج» (اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع / بيع الأوراق المالية المقترضة) على ضوء قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (155) لسنة 2026.

نفذ البرنامج معهد الخدمات المالية، الذراع التدريبي للهيئة، بمشاركة المحاضرين حنان حمدي وعمرو السعودي، وتلقى التدريب أكثر من 100 متدرب من 42 شركة سمسرة ومؤسسة مالية، للعمل كمسئولين عن تنفيذ ومتابعة عمليات «الشورت سيلينج».

ويلزم قرار تنظيم الآلية كل شركة سمسرة ترغب في الحصول على ترخيص بمزاولة العمليات بأن يتوافر لديها مسؤول واحد على الأقل مختص بعمليات «الشورت سيلينج» ومتابعتها تتوافر فيه مجموعة شروط منها اجتياز الاختبارات.

مصر تطرح رؤيتها لإصلاح منظمة التجارة العالمية على منتدي الاستثمار بالدوحة

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية يبحث مع مديرة منظمة التجارة العالمية إصلاح النظام التجاري العالمي ودعم نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الدولية ..



تصاعد الإجراءات الحمائية والقيود التجارية والاضطرابات الجيوسياسية يؤثر على حركة التجارة العالمية

سجلت مصر حضورا قويا خلال فعاليات منتدى الاستثمار العالمي 2026 والذي عقد الأسبوع الماضي بالدوحة ، وأكد الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، خلال الفعاليات أن تعظيم مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري يتطلب الانتقال من التركيز على جذب رؤوس الأموال إلى توجيهها نحو أنشطة إنتاجية قادرة على تعزيز الصادرات وخلق روابط أوسع مع الصناعات المحلية، مشيرًا إلى أن مصر تعمل بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي على إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار تحقق هذه الأهداف.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير في جلسة «دور القطاع الخاص في تمويل التنمية في الدول النامية»، ضمن فعاليات منتدى الاستثمار العالمي 2026 بالدوحة، بمشاركة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة الدولة للتعاون الدولي بدولة قطر، والدكتور محمد عوض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، وعلي محمد عمر، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالصومال، ووامكيلي ميني، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعبدالرحمن هشام السويدي، الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية، وصلاح محمد جيدة، رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدويتشه بنك، وأدارت الجلسة فاتو حيدرة، نائبة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو».

وأوضح الدكتور محمد فريد أن استراتيجية الترويج للاستثمار تستهدف تحديد القطاعات ذات الأولوية والفرص المتاحة داخل سلاسل القيمة، بما يساعد على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي ترفع القدرات الإنتاجية وتزيد الصادرات، وتعزز التكامل بين المشروعات الكبرى والموردين والمصنعين المحليين، مستشهدًا بفرص تصنيع المكونات المرتبطة بمشروعات الطاقة المتجددة.

وأشار الوزير إلى أن جذب استثمارات القطاع الخاص طويلة الأجل يرتبط بوضوح السياسات الاقتصادية واستقرارها، وتبسيط إجراءات الاستثمار والتراخيص والموافقات، إلى جانب الاستفادة من شبكة الاتفاقيات التجارية التي تتمتع بها مصر وتتيح للمستثمرين الوصول إلى أسواق إقليمية ودولية أوسع، بما يعزز فرص نجاح المشروعات وقدرتها على جذب التمويل.

وأكد الدكتور محمد فريد أهمية تطوير القدرة على إعداد مشروعات جاهزة للتمويل، من خلال استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية، وتطوير النماذج المالية وتحديد المخاطر، وبناء القدرات المؤسسية اللازمة لإعداد المشروعات، لا سيما في قطاعات البنية الأساسية والمياه والطاقة، بما يحد من الاعتماد الكامل على المستثمرين في إعدادها.

وأضاف أن تطوير أسواق رأس المال المحلية وتوفير أدوات الضمان وآليات تخفيف المخاطر يمثلان عنصرين مهمين لتعبئة المدخرات وتوسيع مصادر التمويل المتاحة للمشروعات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا والمنافسة على جذب رؤوس الأموال، بما في ذلك توجه الاستثمارات إلى قطاعات سريعة النمو مثل الذكاء الاصطناعي.

وعلى المستوى الأفريقي، شدد الوزير على أهمية تقارب القواعد التنظيمية ومتطلبات الإفصاح بين أسواق رأس المال، بما ييسر الاستثمار في الطروحات عبر الحدود ويوسع قاعدة المستثمرين. كما أكد أن توحيد المواصفات وتقارب قواعد المنشأ والإجراءات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يدعمان تكامل الأسواق، ويزيدان قدرة الشركات والمشروعات على التوسع وجذب الاستثمارات.

إصلاح النظام الدولي

وضمن فعاليات المنتدي ، التقي الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، الدكتورة نجوزي أوكونجو إيويالا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية ، بحضور الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لبحث التطورات التي يشهدها النظام التجاري الدولي، وتداعيات الإجراءات الحمائية على حركة التجارة وكيفية معالجة آثارها، وأولويات إصلاح منظومة التجارة متعددة الأطراف، بما يدعم جهود الحكومة المصرية لزيادة الصادرات وتعزيز تجارتها مع العالم الخارجي.

وأكد الوزير أن تصاعد الإجراءات الحمائية والقيود التجارية والاضطرابات الجيوسياسية يؤثر على حركة التجارة العالمية ويحد من نفاذ الصادرات إلى عدد من الأسواق الرئيسية، مشددا على أهمية مراعاة أوضاع الاقتصادات الناشئة عند تطبيق الإجراءات التجارية.

وأوضح أن بعض التدابير التي تستهدف معالجة فائض الطاقة الإنتاجية لدى دول معينة قد تمتد آثارها إلى دول نامية ذات حصص محدودة في الأسواق المستوردة، رغم اختلاف ظروفها الإنتاجية والتنافسية.

وأكد الوزير ضرورة تمكين المزارعين والصيادين والمصنعين المصريين من النفاذ إلى الأسواق الدولية عبر مراعاة اختلاف الظروف الإنتاجية عند تطبيق التدابير التجارية، بما يعزز قدرتهم على المنافسة والتوسع في الأسواق الخارجية.

وأشار إلى أن الإنتاج في عدد من الاقتصادات يواجه تحديات مرتبطة بتكاليف الطاقة والإنتاج والمنافسة الدولية، بما يجعل من الضروري التمييز بين أوضاع الدول المختلفة عند تصميم الإجراءات التجارية، وتجنب فرض أعباء إضافية على الصناعات الناشئة.

وفيما يتعلق بإصلاح منظمة التجارة العالمية، أكد الوزير أهمية استعادة فاعلية نظام تسوية المنازعات التجارية، وضمان وجود آليات واضحة وقابلة للتنفيذ لحماية حقوق الدول الأعضاء، خاصة في ظل تصاعد الإجراءات التجارية الأحادية.

ومن جانبها، استعرضت المديرة العامة البدائل المتاحة في ظل تعطل هيئة الاستئناف، ومنها آلية التحكيم المؤقت متعددة الأطراف (MPIA)، إلى جانب المشاورات والوساطة وآليات تسوية الخلافات داخل لجان المنظمة، باعتبارها مسارات يمكن الاستفادة منها في معالجة النزاعات التجارية.

كما تناول اللقاء تداعيات آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (CBAM) على صادرات الدول النامية، حيث استعرض الوزير التجربة المصرية في إنشاء سوق طوعية منظمة للكربون، تتضمن قواعد للرقابة على المشروعات والتحقق من خفض الانبعاثات وإصدار شهادات الكربون وفقا لمتطلبات تنظيمية وفنية.

توصيات وإجراءات

كان منتدى الاستثمار العالمي اختتم أعماله في العاصمة القطرية الدوحة بالاتفاق على 20 إجراء في 6 مجالات ذات أولوية تتصل بالاستثمار والتجارة ومنظومة التمويل.

وقال وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية في قطر أحمد بن محمد السيد إن النقاشات التي دارت في جلسات المنتدى «أظهرت مبدأ بسيطا، وهو أن يسود الحوار على الانقسام، وأن يظل الازدهار المشترك لدول العالم الهدف الجامع» .

وقالت مديرة إدارة الاستثمار والمشروعات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) نان لي كولينز في الجلسة الختامية للمنتدى، الذي نُظم بالتعاون بين الأمم المتحدة ودولة قطر، إن المنتدى خلص إلى نتائج أساسية سيجري متابعتها مستقبلا، مشيرة إلى أن المنتدى أطلق المبادئ التوجيهية الجديدة لتحديث اتفاقيات الاستثمار الدولية، كما تعهدت الأمم المتحدة بمواصلة تقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية في مجال تسهيل الاستثمار.

ومن أجل مواكبة تحديات عصر الذكاء الاصطناعي، سيجري تشكيل لجنة مخصصة لمواصلة صياغة وتطوير «مبادئ الاستثمار المسؤول في الذكاء الاصطناعي»، ومن أجل تعزيز الاستثمار الأخضر والاقتصاد الأزرق جرى خلال المنتدى إطلاق «مجموعة عمل المناطق الخضراء» لدعم ترويج الاستثمارات الخضراء داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، فضلا عن إطلاق صندوق لدعم اقتصاد المحيطات وبناء شراكات جديدة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقالت إنه بالنظر إلى ما أظهره «تقرير الاستثمار العالمي لعام 2026» الصادر عن أونكتاد من أنه على الرغم من النمو السريع لقطاع الذكاء الاصطناعي والقطاعات الإستراتيجية فإن الدول النامية لا تزال عاجزة عن مواكبة هذه الوتيرة، فقد تقرر في المنتدى أن تطلق أونكتاد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات «محفز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية»، ويهدف إلى جمع المستثمرين لتطوير أدوات وإرشادات لمساعدة الدول النامية في جذب الاستثمارات إلى بنيتها الرقمية الحيوية.

وبخصوص قطاع الاستثمار في الفضاء، اتفقت أونكتاد مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على دعم الدول النامية في اللحاق بركب تطورات اقتصاد الفضاء.

وجرى خلال منتدى الاستثمار العالمي إطلاق «المبادرة العالمية لتقاسم مخاطر الاستثمار»، وتجمع مؤسسات تمويل التنمية، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، ووكالات ائتمان الصادرات، والمستثمرين، لبحث سبل تقاسم المخاطر وتخفيفها.

وشهد المنتدى إطلاق الأمم المتحدة ثلاثة تقارير استثمارية إقليمية: تقرير الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقرير الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتقرير الاستثمار في منطقة الكاريبي.

كما وُقعت خلال المنتدى شراكات جديدة مع جامعة الدول العربية، ومنظمة السياحة العالمية، واتحاد وكالات ترويج الاستثمار في الكاريبي، والرابطة الدولية للقانون. ووقعت الأمم المتحدة أيضاً مذكرة تفاهم مع رابطة سيدات الأعمال القطريات لتعزيز ريادة الأعمال النسائية.

ومما اتُفق عليه خلال جلسات المنتدى إطلاق «زمالة المؤسسين العالميين»، والهدف منها ربط رواد الأعمال في الدول النامية برؤوس الأموال والأسواق الدولية. كما وُزعت «جوائز سيدات الأعمال» للاحتفاء برائدات الأعمال المتميزات في الدول النامية.

وقال وزير الدولة القطري لشؤون التجارة الخارجية إن جلسات المنتدى الثمانين «بعثت برسالة ثقة في مستقبل المنطقة، فالسلام والاستقرار هما الأساس للاستثمار المستدام، والاستثمار المسؤول عن طريق خلق فرص العمل والتنمية التي تساعد على بناء سلام دائم».

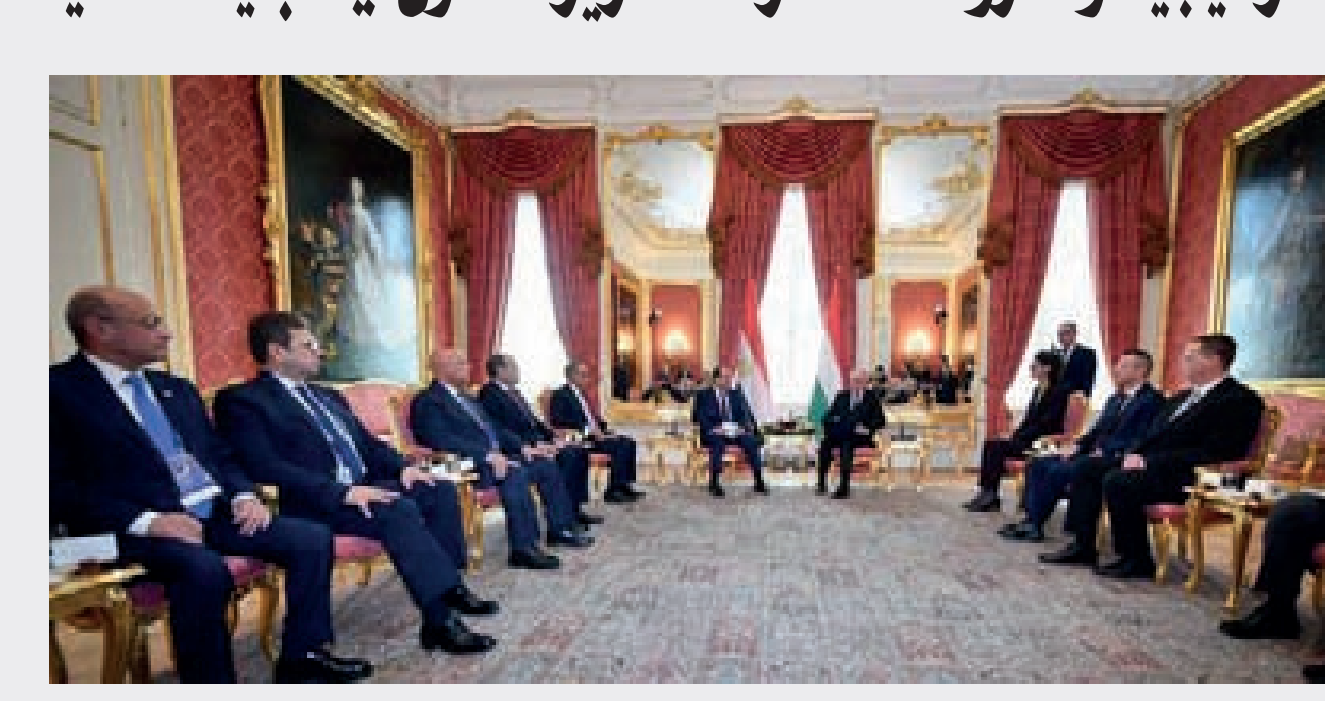
وأضاف الوزير القطري أن من الرسائل الأساسية التي حملها المنتدى «أنه لا ينبغي ترك الدول النامية في الخلف؛ بل يجب تمكينها لتشارك في صياغة هذا الاقتصاد وتقاسم ثماره»، مشددا على أنه «لن يقاس نجاح هذا المنتدى بنسب الحضور أو بالإعلانات الصادرة، بل بما سيحدث تاليا: بالشراكات التي تتحول إلى مشاريع، والالتزامات التي تتحول إلى استثمارات إنتاجية».

وقال نائب الأمين العام لمنظمة «أونكتاد» بيدرو مانويل مورينو في الجلسة الختامية إن انعقاد المنتدى في الدوحة « أنه رغم الظرف الحالي الذي تعيشه منطقة الخليج، فإن عدد المشاركين في المنتدى فاق 7 آلاف شخص، بحضور 4 رؤساء وزراء، وأكثر من 60 وزيرا وعشرات المستثمرين ووكالات ترويج الاستثمار في دول عدة.

محمد محيي الدين

قبل مئوية العلاقات في ٢٠٢٨..

الرئيس السيسي: مصر والمجر تتجهان لمرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية ومشروعات مشتركة لتعزيز التعاون في البنية التحتية



في إطار تحركات مصر لتعزيز علاقاتها الدولية وتوسيع آفاق التعاون مع الدول الأوروبية، التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأسبوع الماضي- بالعاصمة المجرية بودابست، الرئيس المجري الدكتور أندراش باكا، وذلك خلال الزيارة الرسمية التي أجراها إلى المجر، والتي تستهدف دفع العلاقات الثنائية إلى مستويات أوسع من التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي والأمني، والبناء على الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين.

وشهدت الزيارة مراسم استقبال رسمية للرئيس السيسي بميدان «كوشوت»، الواقع أمام مبنى البرلمان المجري العريق، حيث كان في استقباله الرئيس المجري، وسط مراسم رسمية عكست أهمية الزيارة ومكانة العلاقات التي تجمع القاهرة وبودابست.

وصرح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن مراسم الاستقبال تضمنت عزف السلامين الوطنيين لجمهورية مصر العربية والمجر، واستعراض حرس الشرف، إلى جانب تبادل التحية ومصافحة الرئيسين لأعضاء الوفدين المصري والمجري المشاركين في الزيارة.

السيسي يضع إكليلا من الزهور على النصب التذكاري بالمجر

وعقب انتهاء مراسم الاستقبال، توجه الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى «ساحة الأبطال» بالعاصمة بودابست، حيث وضع إكليلا من الزهور على النصب التذكاري الرسمي بالمجر، في إطار المراسم البروتوكولية المصاحبة للزيارة الرسمية.

وعقب ذلك، توجه الرئيس إلى قصر «شاندور» الرئاسي، لعقد مباحثات مع نظيره المجري، حيث كان في استقباله الرئيس أندراش باكا لدى وصوله إلى القصر.

وشهدت الزيارة التقاط صورة رسمية للرئيسين، أعقبها توقيع الرئيس السيسي في سجل الزيارات الرسمي للقصر الرئاسي، قبل انطلاق اللقاء الثنائي بين الجانبين، والذي أعقبه اجتماع موسع بمشاركة وفدي البلدين، لبحث مختلف ملفات التعاون المشترك والقضايا ذات الاهتمام المتبادل.

السيسي يؤكد حرص مصر على تطوير علاقاتها التاريخية مع المجر

وخلال المباحثات، أعرب الرئيس عبد الفتاح السيسي عن اعتزازه بزيارة المجر، مثمنًا ما حظي به من حفاوة استقبال وكرم ضيافة، ومؤكدًا عمق العلاقات التاريخية الراسخة التي تربط مصر والمجر، وحرص الدولة المصرية على مواصلة تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها في مختلف المجالات.

وأشار الرئيس إلى الأهمية الخاصة التي تكتسبها العلاقات الثنائية مع اقتراب الاحتفال بمرور مائة عام على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 2028، وهو ما يمثل فرصة مهمة لاستعراض مسيرة التعاون الممتدة بين القاهرة وبودابست، والعمل على فتح آفاق جديدة للشراكة خلال المرحلة المقبلة.

كما استعرض الرئيس السيسي عددًا من المشروعات القائمة بين البلدين في مجالات متعددة، من بينها قطاع السكك الحديدية، مشيرًا إلى أهمية توسيع نطاق التعاون في القطاعات الاقتصادية والتنموية بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

البناء على الشراكة الاستراتيجية وتحويلها إلى مشروعات ملموسة

وشدد الرئيس السيسي على ضرورة البناء على إعلان الشراكة الاستراتيجية الموقع بين مصر والمجر عام 2023، باعتباره إطارًا مهمًا لتعزيز العلاقات الثنائية ودفع التعاون المشترك إلى مستويات أكثر تقدمًا.

وأكد تطلع مصر إلى ترجمة هذه الشراكة إلى مشروعات وبرامج تنفيذية وعملية تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

داليا احمد



إيني توقع عقودًا تصل إلى 1.8 مليار دولار لتطوير حقل كرونوس القبرصي ونقل الغاز إلى مصر

وقعت شركة إيني الإيطالية، في نيقوسيا، عقودا بقيمة إجمالية تتراوح بين ١,٣ و١,٨ مليار دولار لإنشاء البنية التحتية اللازمة لاستغلال حقل كرونوس للغاز الطبيعي الواقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، حسبما ذكرت وكالة نوفا الإيطالية.

وأكدت صحيفة «فيليليفثيروس» القبرصية، الأهمية الجيوسياسية للصفقة، التي تعزز دور نيقوسيا في قطاع الطاقة بشرق المتوسط وتسهم في جهود أوروبا لتنويع مصادر إمدادات الغاز.

ومن المقرر، أن يستقبل الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، وفدا من شركة إيني، برئاسة الرئيس التنفيذي للعمليات جيدو بروسكو، في القصر الرئاسي، يعقبه حفل لتوقيع عقود الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب EPCI للبنية التحتية لتطوير الحقل.

ووفقا لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال، وأكده مصدر حكومي رفيع لصحيفة قبرصية، ستشمل الاتفاقيات إنشاء بنية تحتية تحت سطح البحر لاستخراج ومعالجة ونقل الغاز الطبيعي إلى مصر.

وكانت شركتا إيني وتوتال إنرجيز الفرنسية، اللتان تديران حقل كرونوس بشكل مشترك قد قررتا في يوليو الماضي تسريع وتيرة تطوير المشروع بهدف بدء الإنتاج في النصف الأول من عام ٢٠٢٨.

تنفيذ صفقة بقيمة 97.8 مليون جنيه على أسهم «فيركيم مصر للأسمدة»

شهدت البورصة المصرية، الأربعاء الماضي ، تنفيذ صفقة من خلال آلية الصفقات ذات الحجم الكبير على أسهم شركة فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات.

ووفقا لإفصاح المنشور على شاشات البورصة المصرية، أن الجلسة شهدت تنفيذ الصفقة على ١,٦٠٤,١٧٩ سهماً من أسهم الشركة المصدرة.

وبلغت القيمة الإجمالية للصفقة نحو ٩٧,٨٥٤,٩١٩ جنيها .

إلى ذلك كانت الجمعية العامة العادية لشركة فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات، قد وافقت على إضافة نشاط تشغيلي جديد يتمثل فى (إنتاج وبيع الطاقة الكهربائية باختلاف مصادرها) إلى الغرض الأساسي للشركة.

واعتمدت العمومية تعديل المادة الثالثة من النظام الأساسي لإدراج النشاط الجديد، بما يتيح لها توليد وتوزيع الكهرباء تجاريا، بجانب عملياتها القائمة في قطاعات الصناعات التعدينية والسمادية والكيماوية.

العاصمة الجديدة تستعد لإطلاق مشروعات طبية وتعليمية وبحثية عالمية بالشراكة مع مؤسسات بريطانية مرموقة

تواصل شركة العاصمة للتنمية العمرانية (ACUD)، بالتعاون مع ذراعها التعليمية شركة (WMC-EF)، اتخاذ خطوات متقدمة نحو تفعيل اتفاقيات التعاون مع مؤسسات بريطانية مرموقة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم العالي والبحث العلمي، تمهيدًا لبدء تشغيل عدد من الكيانات والمشروعات المشتركة.

واستقبل خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة للتنمية العمرانية، على مدار شهر أكتوبر الجاري، وفودًا من المؤسسات البريطانية المعنية، في إطار سلسلة من اللقاءات التي استهدفت متابعة الموقف التنفيذي لاتفاقيات التعاون القائمة، واستكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق المشروعات المتفق عليها، بما يسهم في نقل الخبرات الدولية وتطوير الخدمات الطبية والتعليمية والبحثية في العاصمة الجديدة.

وشملت الزيارات ممثلين عن مستشفى مورفيلدز للعيون (Moorfields Eye Hospital)، ومستشفيات جامعة كلية لندن (UCLH)، ومستشفى جامعة ساوثهامبتون (University Hospital Southampton)، وجامعة برونيل لندن (Brunel University of London)، إلى جانب متابعة تطورات التعاون مع مجموعة من الجامعات والمؤسسات البريطانية المتخصصة في الصحة العامة والعلوم الطبية والبيطرية والزراعة والعلوم البيئية.

وفي إطار تفعيل الشراكات الدولية، تشمل الاتفاقيات الموقعة مع كلية لندن للصحة والطب الاستوائي (LSHTM) إنشاء مركز إقليمي للتميز في الصحة العامة والبحوث الصحية، ومع جامعة كارديف تطوير برامج التعليم الطبي المستمر والدراسات العليا في مصر.

12 نوفمبر .. المصرية للاتصالات تعلن القوائم المالية عن الربع الثالث

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، موعد إعلان نتائج أعمالها القائمة المالية المجمعة والمستقلة عن الربع الثالث المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦.

وأوضح إفصاح صادر عن الشركة مرسل للبورصة المصرية، أنها ستقوم بالإعلان عن القوائم المالية يوم الخميس الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠٢٦.

وذلك قبل بدء جلسة التداول بكل من البورصة المصرية وبورصة لندن.

أبو قير للأسمدة تسند مشروع طاقة شمسية لـ«العربية للتصنيع» بـ 76.17 مليون جنيه

وافق مجلس إدارة شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، على إسناد أعمال المرحلة الثانية من مشروع توريد وتركيب محطات الطاقة الشمسية إلى الهيئة العربية للتصنيع.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر ، أن المحطات بقدرة إجمالية في حدود ٣ ميجاوات، بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٧٦,١٧ مليون جنيه، وبمدة تنفيذ مخططة تبلغ ١٢ شهرا.

وأضافت أن ذلك يأتي في إطار استراتيجية الشركة الهادفة إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وخفض الاعتماد على الكهرباء من الشبكة الخارجية، والتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بما يسهم في ترشيد تكاليف التشغيل وخفض البصمة الكربونية للشركة.

الأهلي كابيتال تستحوذ على ٤٠٪ من «القاهرة مصر للمنشآت التعليمية» لتعزيز شراكتها مع سيرا للتعليم وتوسيع الاستثمارات الجامعية وفرص التعليم في الدلتا



أعلنت شركة الأهلي كابيتال القابضة، الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري، توقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة قدرها 40% من أسهم شركة القاهرة مصر للمنشآت التعليمية، من شركة السويدي لخدمات التعليم القابضة المحدودة، في خطوة تستهدف تعزيز استثماراتها في قطاع التعليم الجامعي، وتوسيع محفظتها الاستثمارية، والاستفادة من فرص النمو والتوسع في القطاع بما يدعم تحقيق عوائد مستدامة وتعظيم القيمة الاستثمارية على المدى الطويل.

وبموجب الاتفاقية، تستحوذ الأهلي كابيتال القابضة على 30 مليون سهم تمثل كامل حصة شركة السويدي كابيتال البالغة 40% في شركة القاهرة مصر للمنشآت التعليمية، فيما تحتفظ شركة سيرا للتعليم بحصتها البالغة 60% دون تغيير. وقد حصلت الصفقة على موافقة جهاز حماية المنافسة، فيما يجري استكمال إجراءات التنفيذ ونقل ملكية الأسهم وفقًا للقواعد والإجراءات المعمول بها، تمهيدًا لإتمامها بصورة نهائية قبل نهاية عام 2026.

ووقّع الاتفاقية كل من كريم سعادة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال القابضة، والمهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة السويدي كابيتال، ممثلا عن شركة السويدي لخدمات التعليم القابضة المحدودة، والأستاذ محمد القلا، الرئيس التنفيذي لشركة سيرا للتعليم.

وجرت مراسم التوقيع بحضور محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ورئيس مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال القابضة، والدكتور حسن القلا، رئيس مجلس إدارة شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية »سيرا للتعليم«، وسهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وعضو مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال القابضة، إلى جانب قيادات وممثلي الأطراف المشاركة في الصفقة.

وتأتي الصفقة امتدادًا للشراكة الاستراتيجية بين الأهلي كابيتال القابضة وسيرا للتعليم من خلال شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية، كما تمثل خطوة جديدة لتوسيع نطاق التعاون بين الجانبين في مشروعات التعليم الجامعي، والبناء على ما تحقق من نتائج خلال السنوات الماضية، ويستهدف الاستثمار المشترك دعم نمو شركة الأهلي سيرا، وتعزيز حضورها في سوق التعليم، وتطوير مشروعات تستجيب للطلب المتزايد على التعليم الجامعي ذي الجودة المرتفعة في مصر.

وفي هذا السياق، قال محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ورئيس مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال القابضة»: «يمثل هذا الاستحواذ مرحلة جديدة في مسيرة الشراكة الاستراتيجية الناجحة مع شركة سيرا للتعليم وخطوة مهمة نحو تعميق هذه الشراكة وتوسيع نطاقها، والبناء على ما تحقق من نجاح من خلال شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية، وتعكس هذه الخطوة ثقة الجانبين في العمل المشترك فى آفاق النمو الواعدة لقطاع التعليم، بما يساهم في دعم نموه المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واضافت سهي التركي ان اتفاقية التعاون تعد خطوة مهمه في دعم شركة الاهلي كابيتال للاستثمار في التعليم والتي تتم بشراكة استراتيجية بين الشركة وكل من شركه سيرا والسويدي، وامتدادا للخطوات السابقة التي اتخذتها الشركة في دعم مجال التعليم الذي يعد من الصناعات الحيوية الداعمة للاقتصاد، معربة عن تطلعها لمزيد من التنسيق بين الشركاء لتحقيق مستهدفات الاتفاقية بفاعلية وتأثير على سوق التعليم في مصر، بالاستفادة من الخبرات والكوادر المتعددة لدى كل الشركاء.

من جانبه، قال كريم سعادة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال القابضة: «تعكس هذه الصفقة رؤيتنا للاستثمار في قطاعات تتمتع بفرص نمو واعدة وقدرة على تحقيق عوائد مستدامة، ويأتي التعليم الجامعي في مقدمتها، لما يشهده من طلب متزايد وفرص توسع كبيرة في السوق المصري.

أضاف : «كما تمثل الصفقة خطوة جديدة في تعزيز شراكتنا الناجحة مع سيرا للتعليم، والبناء على ما حققناه معا من خلال شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية. ونتطلع إلى توظيف خبراتنا الاستثمارية والمالية، بالتكامل مع الخبرات التشغيلية لسيرا، لدعم تطوير جامعة بدر بدمياط، وتعظيم القيمة الاستثمارية للمشروع، والمساهمة في توسيع نطاق التعليم الجامعي عالي الجودة خارج القاهرة الكبرى".

في نفس السياق، قال المهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة السويدي كابيتال القابضة: «نفخر بما نجحنا في بنائه بالتعاون مع سيرا، بدءًا من المدارس التي تقدم خدماتها اليوم للأسر في القاهرة الكبرى، وصولًا إلى الخطوات التأسيسية التي اتخذناها لإقامة مجمع العلوم والتكنولوجيا المتقدمة الدولي (ASTIH) في دمياط ومن خلال نقل حصتنا إلى الأهلي كابيتال، يصبح المشروع في أيدي شريك يمتلك المقومات اللازمة لدفعه قدمًا نحو مرحلته المقبلة، ونظل على ثقة بما سيقدمه من إسهام في إعداد الكفاءات الفنية التي يحتاج إليها الاقتصاد المصري. لقد كان التعاون مع سيرا تجربة مثمرة ومجزية بحق، ونتطلع إلى مواصلة البناء على هذه العلاقة من خلال مشروعات مشتركة جديدة".

ويُعد مجمع العلوم والتكنولوجيا المتقدمة الدولي (ASTIH) أحد المشروعات الرئيسية المرتبطة بالصفقة، ويُقام على مساحة 58 فدانًا بمدينة دمياط الجديدة، بهدف إنشاء وجهة تعليمية متكاملة تضم ثلاث جامعات مستقلة، وتوفر فرصًا للتعليم المتقدم والتعلم التطبيقي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتكنولوجيا الناشئة، بما يتماشى مع المعايير الأكاديمية الدولية واحتياجات سوق العمل. ومن المتوقع أن يضم المجمع 19 كلية تقدم 91 مجالا دراسيًا، بطاقة استيعابية تصل إلى نحو 30 ألف طالب، على أن تُفتتح المرحلة الأولى خلال العام الدراسي 2027/2028.

وفي هذا السياق، قال الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس إدارة شركة سيرا للتعليم: «آمنت شركة السويدي كابيتال بأهمية مشروع مجمع العلوم والتكنولوجيا المتقدمة الدولي (ASTIH) منذ اليوم الأول، وأود أن أتوجه إليهم بالشكر على ثقتهم الراسخة بالمشروع ودعمهم له. ويستحق الطلاب في دمياط ومختلف أنحاء إقليم الدلتا الحصول على تعليم متقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا دون الحاجة إلى مغادرة مناطقهم للحصول عليه. وسيتيح وجود ثلاث جامعات في موقع واحد أمام الطلاب فرصة الاختيار من بين مجموعة واسعة ومتنوعة من التخصصات الدراسية، بما يمثل إضافة نوعية غير مسبوقة للمنطقة. كما أرحب بهذه الخطوة الجديدة في إطار الشراكة الاستراتيجية الراسخة بين الأهلي كابيتال وسيرا.



هيئة الاستثمار تبحث مع كبرى الشركات السريلانكية فرص التوسع في مصر

شارك وفد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برئاسة وليد أنور نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، في القمة الاقتصادية والاستثمارية بسريلانكا في العاصمة كولومبو، بالتنسيق مع سفارة جمهورية مصر العربية لدى سريلانكا.

وعقد الوفد، لقاءات مع ممثلي مجلس الاستثمار السريلانكي، وراج أوبيسيكيرا، رئيس مجلس الشاي السريلانكي، وكريشان باليندرا، رئيس غرفة تجارة سيلان ورئيس غرفة صناعة الشاي السريلانكية، إلى جانب أشرف عمر، الرئيس التنفيذي لشركة «براندكس لانكا ليمتد» ، وممثلي مجموعة «إل أو إل سي»، وشركتي «سيلون فيشينج إندستريز» للصيد والصناعات السمكية، و«إميرالد إندستريز» للملابس، وشركة «زام جيمز» المتخصصة في الأحجار الكريمة والمجوهرات، لبحث فرص إقامة مشروعات وشراكات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة بمصر.

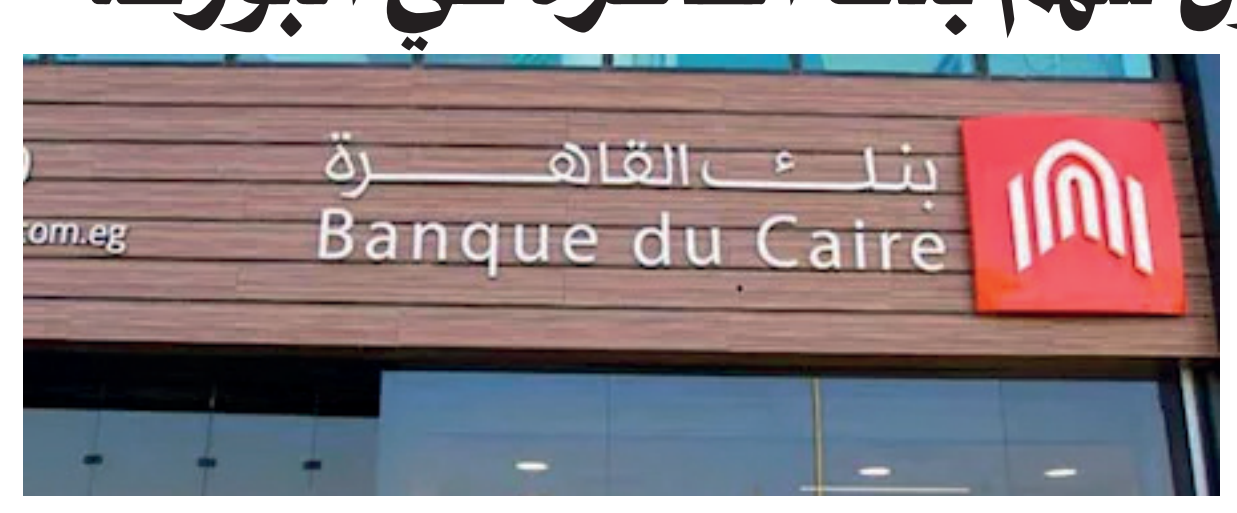
وعلى هامش القمة، نظم الوفد مائدة مستديرة بمشاركة ممثلي المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية والغرف التجارية السريلانكية، افتتحها السفير أحمد هلال، سفير مصر لدى سريلانكا، مؤكدا أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

وأكد وليد أنور، أن شبكة اتفاقيات التجارة الحرة تتيح فرصا متنوعة للنفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مشددا على حرص الهيئة على تقديم الدعم والتيسيرات اللازمة للشركات السريلانكية لإقامة مشروعات جديدة وتوسيع استثماراتها القائمة في مصر.

واستعرض وفد الهيئة، الأطر المنظمة للاستثمار والأنظمة الاستثمارية المختلفة والتيسيرات المتاحة للمستثمرين، وبحث فرص التعاون في قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة ومستلزمات الإنتاج والطباعة والتعبئة والتغليف، والصناعات الغذائية وإنتاج الشاي والمشروبات، والرعاية الصحية والسياحة العلاجية، والسياحة والضيافة، والنقل والشحن والخدمات اللوجستية، والثروة السمكية، والخدمات المصرفية والتمويل غير المصرفي، بما يشمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

بعد أن حقق تغطية الطرح العام لأسهمه ٢٧ مرة بحجم طلبات تتجاوز ٩,٢ مليار سهم ..

غدا .. بدء تداول سهم بنك القاهرة في البورصة



أعلنت لجنة العمليات بالبورصة، بدء التداول على أسهم بنك القاهرة اعتبارًا من جلسة تداول يوم غدا الاثنين.

وأضافت لجنة العمليات، في بيان، ، أن سعر الفتح للسهم هو سعر الطرح البالغ 5.30 جنيه للسهم.

وكانت إدارة البورصة المصرية قد أعلنت تغطية شريحة الطرح العام لأسهم بنك القاهرة نحو 27 مرة بإجمالي حجم طلبات بلغ 9.2 مليار سهم مقارنة بـ228.7 مليون سهم مستهدف طرحهم لهذه الشريحة.

جاءت تغطية الطرح العام لبنك القاهرة عقب الانتهاء من تغطية شريحة الطرح الخاص بنحو 19.8 مرة، بعد استبعاد المستثمرين الرئيسيين، وتحديد السعر النهائي للسهم عند 5.30 جنيه.

وطرح بنك القاهرة نحو 30% من أسهمه للاكتتاب العام بداية الشهر الماضي، بما يعادل نحو 4.5 مليار سهم موزعة على 95% للطرح الخاص للمستثمرين المؤهلين و5% للطرح العام للجمهور، مستهدفا جمع 80 مليار جنيه.

وفي ظل الطلب القوي على الاكتتاب، رفعت الحكومة الحصة المطروحة من البنك إلى 45%، وذلك بعدما سمحت لمؤسسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية بالمشاركة في شريحة الطرح الخاص.

وقالت بحوث أسطول في تقرير لها، إن القيمة العادلة لسهم بنك القاهرة تبلغ 6.5 جنيه، متوقعة أن تصل إلى 7.44 جنيه في حالة صعود أرباح البنك أعلى من التوقعات، أما في حالة تراجع الأرباح فتنخفض القيمة العادلة إلى 5.05 جنيه.

وكان بنك القاهرة قد عن تحديد السعر النهائي لطرح أسهمه في البورصة المصرية عند 5.30 جنيه مصري للسهم الواحد، وذلك عقب الانتهاء من عملية بناء سجل الأوامر الخاصة بالطرح الخاص.

• تضمن الطرح الخاص عدد 6,519,375,000 سهم، تمثل 95% من الطرح و42.75% من إجمالي رأس المال المصدر للبنك، وقد طرحت للمستثمرين المؤهلين في مصر وللمستثمرين خارج مصر، بما في ذلك مستثمرو المؤسسات المؤهلون في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للقاعدة 144A بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 وتعديلاته («قانون الأوراق الأمريكي») أو أي اعفاء من التسجيل اخر متاح بموجب قانون الأوراق الأمريكي، والمستثمرون خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للائحة S بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي («الطرح الخاص»).

• يمثل الطرح الخاص أكبر شريحة طرح خاص في تاريخ الطروحات الأولية بالبورصة المصرية، إذ تبلغ قيمته نحو 34.55 مليار جنيه مصري (ما يعادل نحو 625 مليون دولار أمريكي).

اختتمت عملية بناء سجل الأوامر الخاصة بالطرح الخاص محققة طلبا قياسيا من المستثمرين، إذ بلغ إجمالي الأوامر نحو 205.8 مليار جنيه مصري (ما يعادل نحو 3.72 مليار دولار أمريكي)، وهو أعلى مستوى طلب مسجل على شريحة طرح خاص1 في تاريخ الطروحات الأولية بالبورصة المصرية، بمعدل تغطية بلغ نحو 6.0 مرات.

استقطب الطرح الخاص اهتماما كبيرا من قاعدة واسعة من المستثمرين الدوليين والإقليميين والمحليين، إلى جانب مشاركة المستثمرين المؤهلين الرئيسيين الذين سبق الإفصاح عنهم، وهم: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ("EBRD")، ومؤسسة التمويل الدولية ("IFC")، وHelikon، وSustainable Capital، وRWC، وWaha Investments (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"المستثمرين المؤهلين الرئيسيين")، بما يعكس ثقة المستثمرين الراسخة في المقومات الاستثمارية للبنك.

وباستبعاد عدد الأسهم المخصصة للمستثمرين المؤهلين الرئيسيين من شريحة الطرح الخاص، بلغ معدل التغطية نحو 19.8 مرة، بما يؤكد طلب المستثمرين على الطرح

وبناء على سعر الطرح، يصبح اجمالي حجم الطرح نحو 36.37 مليار جنيه مصري (ما يعادل نحو 658 مليون دولار أمريكي)، بما يعكس قيمة سوقية للبنك تبلغ نحو 80.83 مليار جنيه مصري (ما يعادل نحو 1.46 مليار دولار أمريكي).. يتضمن الطرح العام عدد 343,125,000 سهم، تمثل 5% من الطرح و2.25% من إجمالي رأس المال المصدر للبنك. وقد بدأت فترة الاكتتاب في الطرح العام في 19 أكتوبر 2026، •

وتعليقا على الطرح صرّح حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للبنك، قائلا: «يسعدنا الإقبال الاستثنائي الذي شهده طرح بنك القاهرة من جانب المستثمرين الدوليين والإقليميين والمصريين، والذي توّج بطلب قياسي وتسعير الطرح عند الحد الأقصى للمدى السعري المعلن. ويُعد حجم وتعدد الطلب بشريحة الطرح الخاص، ولا سيما من جانب كبرى المؤسسات الاستثمارية الدولية، شهادة قوية على جاذبية الفرصة الاستثمارية لبنك القاهرة، وعلى ما حققه البنك من تقدم في رحلة التحول والتطوير، وآفاق نموه المستقبلية. ويمثل النجاح في إتمام أكبر شريحة طرح خاص في تاريخ الطروحات الأولية بالبورصة المصرية، مدعوما بمستويات غير مسبوقة من طلب المستثمرين، علامة فارقة لبنك القاهرة، ويؤكد قدرة سوق المال المصري على جذب استثمارات دولية ضخمة. ونتطلع إلى الترحيب بمساهمينا الجدد، والبناء على هذا النجاح مع انطلاق مرحلة جديدة من مسيرة نمو وتطور البنك كمؤسسة مدرجة بالبورصة".

وقد قام البنك بتعيين شركة سي آي كابيتال لترويج وتغطية الاكتتابات في الأوراق المالية للقيام بدور مدير الطرح الرئيسي والمنسق الدولي للطرح، وشركة إي إف جي هيرميس للترويج وتغطية الاكتتاب للقيام بدور مدير الطرح والمنسق الدولي للطرح. كما تم تعين مكتب بيكر مكنزي مستشاراً قانونيا للبنك وبنك مصر فيما يتعلق بالقانونين الأمريكي والإنجليزي، ومكتب حلمي وحمزة وشركاؤهما - أعضاء مكتب المحاماة بيكر مكنزي، مستشارا قانونيا فيما يتعلق بالقانون المصري لأغراض الطرح.. قام كل من بنك القاهرة وبنك مصر بإبرام اتفاقيات منفصلة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بموجبها وافق كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على المشاركة بشكل مستقل في الطرح الخاص، بقيمة تعادل 100 مليون دولار أمريكي لكل منهما. وتخضع التزامات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار لاستيفاء بعض الشروط المسبقة، بما في ذلك إتمام الطرح الخاص. كما يحق لكل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية و/أو مؤسسة التمويل الدولية إنهاء الاتفاقية الخاصة بكل منهما (مع استثناء بعض البنود التي تظل سارية بعد انهاء الاتفاقية المعنية) في حال عدم تحقق (أو عدم التنازل عن) أي من الشروط المسبقة. وتشمل الاتفاقيات بعض الشروط الأخرى، من بينها قيام بنك القاهرة بالعمل على تطوير وتحسين بعض السياسات الداخلية الخاصة بالحوكمة، والشفافية، ومكافحة الفساد والجرائم المالية وبعض القواعد الخاصة بالالتزام بقوانين العقوبات الدولية، وتطبيق أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية وقد وافق كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على عدم التصرف في أسهمهما لفترات محددة وفقا لاتفاقيتيهما، شريطة استمرار الالتزام بالشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات. بالإضافة إلى ذلك، تعهد بنك القاهرة دعم الاستقلالية من خلال ضمان وجود عدد كاف من الأعضاء المستقلين، ومواءمة عملياته مع أهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الالتزام بوضع خطة للانتقال المناخي. ولا تتضمن هذه الاتفاقيات أية اتفاقيات على التصويت بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية و/أو مؤسسة التمويل الدولية من جهة، وبنك مصر من جهة أخرى، فيما يتعلق ببنك القاهرة.

شيماء مرسي

«البترول» تستعد لأكبر عملية تكسير هيدروليكي متعدد المراحل بالبئر «الأبيّض H18»

تستعد وزارة البترول والثروة المعدنية لتنفيذ أكبر عملية تكسير هيدروليكي متعدد المراحل يشهدها قطاع البترول المصري، وذلك بالبئر الأفقي «الأبيّض H18» بالصحراء الغربية، في خطوة تستهدف تعظيم الاستفادة من الآبار القائمة ورفع كفاءتها الإنتاجية.

وتفقد المهندس إسحاق سعد، رئيس الإدارة المركزية لإنتاج الزيت الخام والمشرف على إنتاج الغاز بوزارة البترول، موقع الأبيّض التابع لشركة بدر الدين للبترول، لمتابعة الاستعدادات الفنية والتجهيزات النهائية لتنفيذ العملية، بمشاركة المهندس خالد عبد السلام رئيس الشركة والمهندس علاء حتاتة مدير عام الشركة، ومن قطاع الإنتاج بالوزارة المهندس هشام عويضة والمهندس محمود طلبة.

وتأتي العملية في إطار استراتيجية وزارة البترول وخطتها الخمسية لزيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز، من خلال التوسع في تطبيق التكنولوجيات الحديثة وتطوير أساليب استغلال الآبار وتعظيم الاستفادة من البنية التحتية والاحتياطيات المتاحة بما يدعم جهود زيادة الإنتاج وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

واستعرضت شركة بدر الدين للبترول، وهي شركة مشتركة بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركتي كايرون وكابريكورن، الدراسة الفنية وخطة العمل التي أعدتها على مدار عدة أشهر لتنفيذ العملية مستهدفة تعزيز إنتاجية أحد آبار الغاز الأفقية التي شهدت تراجعا طبيعيا في معدلات إنتاجها.

صافي أصول صناديق الاستثمار في مصر يتجاوز نصف تريليون جنيه بنهاية سبتمبر

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، تقرير الأداء ربع السنوي لصناديق الاستثمار، والذي رصد تطورات السوق حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ٢٠٢٦، كاشفًا استمرار النمو الملحوظ في حجم الأصول متجاوزًا نصف تريليون جنيه، والزيادة المطردة في قاعدة المستثمرين وارتفاع عدد الوثائق بأكثر من ١٩٪ عن الربع الثاني من العام، مما يعكس تنامي دور صناديق الاستثمار كإحدى أهم أدوات الاستثمار في السوق المصري.

وأوضح التقرير ارتفاع إجمالي عدد الصناديق بإصداراتها المختلفة إلى ٢٣٢ صندوقًا بنهاية سبتمبر ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٢٢٤ صندوقًا في نهاية الربع الثاني من العام.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن ما حققته صناديق الاستثمار من استمرار للنمو وتجاوز حاجز النصف تريليون جنيه في صافي الأصول يعكس نجاح جهود الهيئة المستمرة في تهيئة بيئة تشريعية ورقابية محفزة، وتطوير البنية الأساسية للأنشطة المالية غير المصرفية.

وأشار إلى أن التنوع الكبير حاليًا أكثر من أي وقت مضى في الأدوات والمنتجات الاستثمارية، بدءًا من صناديق الأسهم وأسواق النقد، مرورا بصناديق المعادن النفيسة والملكية الخاصة وصناديق المؤشرات والعقارات،

«سامكريت القابضة» تفتتح مستودع السويس الاستراتيجي باستثمارات ٢ مليار جنيه



افتتح د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء مشروع «مستودع السويس الاستراتيجي» بمحافظة السويس، التابع لشركة السويس للمستودعات الاستراتيجية—إحدى شركات مجموعة سامكريت القابضة، بتكلفة استثمارية 2 مليار جنيه.

ويقع المشروع بمنطقة عتاقة بمحافظة السويس على مساحة إجمالية تبلغ نحو 13 فدانًا. وتصل السعة التخزينية الإجمالية للمستودعات إلى 75 ألف موضع تخزين على البالتات، بما يوفر سعات تخزينية متنوعة تدعم كفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي والحفاظ على جودة السلع وانتظام تدفقها إلى الأسواق.

وتتوزع السعة التخزينية على ثلاث مناطق للتخزين الجاف تضم 71,250 موضع تخزين و منها : 1,500 موضع للتخزين الجاف المعزول و 750 موضعًا لتخزين الزيوت الجافة، إلى جانب 3,375 موضعًا للتخزين المبرد، و375 موضعًا للتخزين المجمد. كما يضم المشروع 16 رصيفًا للتحميل والتفريغ، إلى جانب مناطق شحن معدات المناولة و البطاريات، ومكاتب إدارية ومرافق خدمية ومناطق للتجهيز والتشغيل، بما يدعم تكامل العمليات التشغيلية داخل المستودع.

أكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، إن المشروع يدعم توجه الدولة المصرية نحو تطوير منظومة متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، وتحديث البنية التحتية اللازمة لتخزين السلع وإدارتها وحوكمة تداولها وتوزيعها بكفاءة.

وتولت شركة سامكريت مصر مهندسون ومقاولون تنفيذ كافة الأعمال الهندسية والإنشائية للمشروع، مستفيدة من التكامل المتخصص بين شركات المجموعة وقدراتها على إنجاز المشروعات الاستراتيجية الكبرى التي تدعم الاقتصاد الوطني.

ويعتمد المشروع على نظام VNA (Very Narrow Aisle) ، الذي يستخدم ممرات ضيقة يقل عرضها عادة عن 1.8 متر ومعدات رفع متخصصة لتحقيق الاستغلال الأمثل للمساحات وزيادة الطاقة الاستيعابية، بما يدعم استدامة توافر السلع وانتظام تدفقها إلى الأسواق، ويرفع كفاءة سلاسل الإمداد والتوزيع، ويعزز قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

صادرات مصر من الطباعة والتغليف ترتفع إلى ٨٦٧ مليون دولار في ٩ أشهر خلال ٢٠٢٦

أعلن المجلس التصديرى للطباعة والتغليف والورق، برئاسة المهندس نديم إلياس، ارتفاع صادرات القطاعات التابعة للمجلس بنسبة 23% خلال أول 9 أشهر من عام 2026، لتسجل 867 مليون دولار، مقابل 707 ملايين دولار خلال الفترة نفسها من عام 2025، بزيادة بلغت 160 مليون دولار.
وقال المهندس نديم إلياس، رئيس المجلس التصديرى للطباعة والتغليف والورق، إن نمو الصادرات يعكس تطور أداء القطاعات التابعة للمجلس وقدرتها على التوسع فى الأسواق الخارجية، مشيرا إلى أن قطاع التغليف استحوذ على النصيب الأكبر من إجمالى الصادرات، يليه قطاع الورق، ثم قطاع الطباعة والكتب.
وأوضح إلياس أن صادرات قطاع التغليف ارتفعت إلى 545.6 مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2026، مقابل 438.05 مليون دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضى، محققة نموا بنسبة 25%.

"رجال أعمال إسكندرية" تبحث مع وفد صيني التعاون في الموانئ والطاقة المتجددة وتصنيع المعدات



استقبلت جمعية رجال الأعمال في الإسكندرية، وفدًا اقتصاديا صينيًا، برئاسة تانغ جيلان، نائب رئيس جمعية شعب مقاطعة سيتشوان للصداقة مع الشعوب الأجنبية ورئيسة الوفد الصيني، وشيوي مِين، القنصل العام لجمهورية الصين الشعبية بالإسكندرية، والوفد المرافق لهما، وذلك لبحث فرص التعاون في القطاعات الصناعية والتكنولوجية والطاقة المتجددة .

وأدار هيثم القيار، نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية، الحوار، مؤكداً على أهمية توطيد الروابط بين مجتمعي الأعمال في مصر والصين، ولا سيما مع مقاطعة سيتشوان. وأشار إلى استعداد الجمعية لفتح قنوات للتواصل التجاري، وإتاحة الفرص الاستثمارية التي تطرحها الشركات الصينية أمام أعضائها، بالتنسيق مع إدارة العلاقات الخارجية.

وأضاف «القيار»، أن الجمعية تضُم نخبة من رجال الأعمال وأصحاب الشركات الموثوقين، بما يُدعم إقامة شراكات ناجحة ومُستدامة بين الشركات المصرية والصينية، كما دعا القنصل العام الصيني إلى المشاركة في فعاليات الجمعية المقبلة.

من جانبها، دعَت تانغ جيلان، إلى إنشاء منصة مشتركة لتعزيز التعاون وتبادل الفرص الاستثمارية بين شركات الإسكندرية وسيتشوان، التي تُعد إحدى أكبر المقاطعات الصينية اقتصاديًا. وأوضحت أن المقاطعة تضُم 41 قطاعًا صناعيًا رئيسيًا و31 قطاعًا تصنيعيًا، فضلًا عن 6 صناعات محورية تشمل تصنيع المعدات، والصناعات الغذائية والمنسوجات الخفيفة، والطاقة والصناعات الكيميائية، والمواد المتقدمة، والصناعات الدوائية والرعاية الصحية، إلى جانب نحو 19 ألف شركة ابتكارية.

وأشارت نائب رئيس جمعية شعب مقاطعة سيتشوان، إلى تطلع الجانب الصيني إلى تعميق التعاون مع جمعية رجال أعمال إسكندرية في قطاعات الطاقة المتجددة، وتصنيع المعدات، والتكنولوجيا المتقدمة، والموانئ، إلى جانب مجالي الثقافة والسياحة. ووجّهت نائب رئيس جمعية شعب مقاطعة سيتشوان، الدعوة إلى الجمعية لتنظيم وفد من أعضائها لزيارة مقاطعة سيتشوان والمشاركة في الدورة العشرين من معرض غرب الصين الدولي، المقرر عقده في سبتمبر 2027.

رضوى عبدالله

الحكومة تقر اشتراطات مبادرة «شمس الصناعة» لتركيب ١٠٠٠ ميجاوات بالمصانع

وافق مجلس الوزراء، برئاسة مصطفى مدبولي، ، على اشتراطات ومحددات مبادرة دعم تحول القطاع الصناعي للطاقة الشمسية «مبادرة شمس الصناعة»، التي اقترحتها وزارات: الصناعة والمالية والكهرباء والطاقة المتجددة، في إطار التوجه نحو التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، وخفض تكلفة الطاقة على القطاع الصناعي، وتنويع مصادر الطاقة، وتعزيز تنافسية الصناعة المصرية، وزيادة المنتج المحلي، وتوطين صناعات الطاقة الشمسية.

تأتي المبادرة في استجابة سريعة لتنفيذ توصيات منتدى مصر 2026، بشأن إطلاق عدد من المبادرات لتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في القطاعات المختلفة.

وتستهدف المبادرة إضافة قدرات تصل إلى نحو 1000 ميجاوات من الطاقة الشمسية للقطاع الصناعي، لخدمة نحو 7000 مصنع، وفقًا للجاهزية الفنية والتمويلية، إلى جانب خفض تكلفة الكهرباء وتقليل استهلاكها من الشبكة خلال ساعات النهار، وخفض كمية الوقود الأحفوري المستخدم في إنتاج الكهرباء.

كما تستهدف المبادرة، بصورة غير مباشرة، تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية من خلال خفض البصمة الكربونية للمنتج المصري، وخلق سوق وطلب مستدام على مكونات وخدمات الطاقة الشمسية، وتعميق الصناعة في مجال الطاقة الشمسية، ودعم نقل التكنولوجيا والاستثمار في صناعات الطاقة المتجددة، وبناء منظومة وطنية متكاملة تشمل التنفيذ والتشغيل والصيانة وتدريب الكوادر الفنية، بما يسهم في خلق فرص عمل.

خلال فعاليات النسخة الخامسة من المنتدى العربي الإيطالي للأعمال..

أحمد الوكيل يدعو لتحالفات مصرية إيطالية في الصناعة والطاقة وإعادة إعمار أفريقيا



شارك الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، برئاسة أحمد الوكيل، في فعاليات النسخة الخامسة من المنتدى العربي الإيطالي للأعمال، الذي تستضيفه مدينة ميلانو الإيطالية، بمشاركة رفيعة المستوى من كبار المسئولين وقيادات اتحادات الغرف التجارية وممثلي المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية ومجتمعات الأعمال العربية والإيطالية.

وقال الوكيل، خلال كلمته الافتتاحية، إن العلاقات الاقتصادية المصرية الإيطالية تمثل نموذجًا متقدمًا للشراكة الاستراتيجية القائمة على المصالح المتبادلة، مشيرًا إلى أن إيطاليا تعد من أبرز الشركاء التجاريين لمصر على المستوى الأوروبي، في ظل ما تشهده العلاقات الثنائية من تطور مستمر في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الصناعي.

وأوضح أن المرحلة الراهنة تفرض أهمية الانتقال من التعاون التجاري التقليدي إلى شراكات استراتيجية أوسع بين القطاع الخاص المصري والإيطالي، تقوم على التصنيع المشترك، وتوطين التكنولوجيا، والتوسع في الاستثمارات، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، والانطلاق المشترك نحو الأسواق الأفريقية والعربية والأوروبية، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لمصر وشبكة اتفاقياتها التجارية الواسعة.

وأشار إلى أن التحديات الاقتصادية العالمية، وما تشهده المنطقة من تغيرات في سلاسل الإمداد وارتفاع في تكاليف الطاقة والنقل، تمثل في الوقت ذاته فرصًا حقيقية لتعزيز التعاون المصري الإيطالي، خاصة في مجالات الخدمات اللوجستية والطاقة والنقل والزراعة والأمن الغذائي وإعادة الإعمار ومشروعات البنية الأساسية في إفريقيا.

الصناعات الغذائية تسجل ٥٫٨٢١ مليار دولار ونمو ١٢٫٦٪ خلال ٩ أشهر

حقق قطاع الصناعات الغذائية فى مصر رقما غير مسبوق خلال أول 9 أشهر من عام 2026، حيث وصلت صادراته إلى 5.821 مليار دولار مقارنة بـ 5.170 مليار دولار فى نفس الفترة من العام الماضى، بزيادة 651 مليون دولار وبنسبة نمو 12.6%. وشهر سبتمبر وحده شهد طفرة كبيرة بصادرات بلغت 655 مليون دولار مقابل 542 مليون دولار فى سبتمبر 2025 بنمو 20.9%.

كما ارتفع عدد أسواق التصدير بحسب المجلس التصديرى للصناعات الغذائية وبلغ عدد الأسواق 120 سوقا، وعدد الشركات التى تصدر فعليا ارتفع إلى 2848 شركة تصل منتجاتها إلى 182 دولة حول العالم، مقابل 2710 شركات كانت تصدر إلى 179 دولة العام الماضى.

وعلى مدار العام، كان الأداء يتصاعد. خلال الربع الأول سجل 1.770 مليار دولار بنمو 7.9%، ثم قفز الربع الثانى إلى 2.055 مليار دولار بنمو 15.9%، والربع الثالث إلى 1.996 مليار دولار بنمو 13.6%. وهذا يعنى أن الربعين الثانى والثالث وحدهما كانا مسؤولين عن 80% من الزيادة الكلية.

وأوضحت البيانات أن الدول العربية لاتزال هى المشترى الأكبر للغذاء المصرى بـ 2.749 مليار دولار تستحوذ على 47% من الصادرات، تليها دول الاتحاد الأوروبى بـ 1.247 مليار دولار بحصة 21% ونمو 17.4%، ثم الولايات المتحدة التى حققت أعلى نسبة نمو بين المجموعات الكبرى بـ 18.2% لتصل إلى 403 ملايين دولار. كما ارتفعت الصادرات إلى باقى دول العالم إلى مليار دولار تقريبا بنمو 16.8%.

على مستوى الدول، السعودية هى أكبر سوق منفرد بـ 475 مليون دولار بنمو 16%، ثم أمريكا بـ 403 ملايين دولار، ثم الأردن 258 مليون وليبيا 254 مليونا وهولندا 235 مليونا.

أمام منتدي غرفة التجارة الأمريكية و (أفريكسيم بنك) ..

تفاصيل استراتيجية غزو الصادرات المصرية لأسواق أفريقيا



وزير الصناعة: جاري دراسة إقامة عدد من المشروعات الصناعية المصرية في دول إفريقية ..

رئيس جمعية المصدرين المصريين : 7,6 مليار دولار صادرات مصر إلى إفريقيا خلال 2025

أكد خالد هاشم وزير الصناعة أن التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تفرض على قارة أفريقيا تحديات وتخلق فرصاً في آن واحد؛ فهي تتيح تعزيز القدرات الصناعية، وتوسيع التجارة الإقليمية، وجذب الاستثمارات، وتحقيق مزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يؤكده «تقرير التجارة الأفريقية» الصادر عن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لعام 2026، الذي يؤكد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ليصل إلى 4.5% في عام 2025، كما بلغ إجمالي تجارة السلع نحو 1.5 تريليون دولار، لافتاً إلى أن التجارة البينية الأفريقية بلغت نحو 214 مليار دولار في عام 2025، مسجلة نمواً بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق، وقد استحوذت مصر على ما يقرب من 4.4% من إجمالي التجارة البينية الأفريقية، وهو ما يعادل نحو 9.3 مليار دولار، ورغم أن هذه الأرقام تعكس تقدماً ملموساً، إلا أنها تُظهر أيضاً حجم الإمكانات التي يمكن تحقيقها من خلال تكثيف التصنيع، وإضافة القيمة، وتطوير سلاسل التوريد الإقليمية.

جاء ذلك خلال فعاليات المنتدى الذي نظمته لجنة التعاون الدولي بغرفة التجارة الأمريكية في مصر بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم بنك) تحت عنوان «توسيع نطاق الشركات المصرية الرائدة في قطاعي الأدوية والصناعات الزراعية التجارة، والتصنيع، والتوسع الإقليمي» وذلك بمشاركة عمر مهنا رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة الأمريكية في مصر، و أولورانت دوهرتي، مديرة تنمية الصادرات بالبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم بنك)، والدكتور أحمد مغاوري، مساعد وزير الصناعة للتعاون الدولي، إلى جانب ممثلي الشركات المصرية الرائدة والجهات الحكومية والمؤسسات المالية وشركاء القطاع الصناعي.

وأوضح وزير الصناعة أن هذا الحدث، الذي يجمع قادة الأعمال وصناع السياسات من مختلف أنحاء القارة، يكتسب أهمية خاصة في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، مدفوعة بالتطورات الجيوسياسية، والتحول التكنولوجي، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية.

وقال هاشم إن هذه التطورات تفرض على قارة أفريقيا تحديات وتخلق فرصاً في آن واحد؛ فهي تتيح تعزيز القدرات الصناعية، وتوسيع التجارة الإقليمية، وجذب الاستثمارات، وتحقيق مزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يؤكده «تقرير التجارة الأفريقية» الصادر عن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لعام 2026، الذي يؤكد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ليصل إلى 4.5% في عام 2025، كما بلغ إجمالي تجارة السلع نحو 1.5 تريليون دولار، لافتاً إلى أن التجارة البينية الأفريقية بلغت نحو 214 مليار دولار في عام 2025، مسجلة نمواً بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق، وقد استحوذت مصر على ما يقرب من 4.4% من إجمالي التجارة البينية الأفريقية، وهو ما يعادل نحو 9.3 مليار دولار، ورغم أن هذه الأرقام تعكس تقدماً ملموساً، إلا أنها تُظهر أيضاً حجم الإمكانات التي يمكن تحقيقها من خلال تكثيف التصنيع، وإضافة القيمة، وتطوير سلاسل التوريد الإقليمية.

وأوضح الوزير أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تمثل إحدى أهم الأدوات المتاحة بالقارة لتحقيق هذه الإمكانات، إلا أن توسيع نطاق التجارة البينية الأفريقية يتطلب ما هو أبعد من فتح الأسواق وخفض التعريفات الجمركية؛ إذ يستلزم تعزيز القدرات الإنتاجية، وبناء صناعات قادرة على المنافسة، وتطوير خدمات لوجستية فعالة، وتوفير تمويل موثوق، وتقديم منتجات تلبي احتياجات الأسواق الأفريقية ومعاييرها، مشيراً إلى ضرورة التحول من تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات النهائية، إلى بناء سلاسل قيمة أفريقية متكاملة تضمن بقاء قدر أكبر من القيمة الاقتصادية داخل القارة، ما يبرز ضرورة تضافر الجهود بين السياسات الصناعية، والاستثمارات الخاصة، وتمويل التنمية.

وأشار هاشم إلى أن وزارة الصناعة حددت استراتيجيتها، بناءً على نهج شامل يركز على زيادة الصادرات الصناعية، وجذب الاستثمارات، وتعميق التصنيع المحلي، ودمج الصناعة المصرية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ويتمثل أحد العناصر الجوهرية لهذا النهج في جذب الاستثمارات التي تجلب التكنولوجيا والخبرات الصناعية والإنتاج عالي القيمة المضافة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وتوسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى أن الاستراتيجية حددت خمس مجموعات صناعية من بينها 7 صناعات مُستهدفة للاندماج في سلاسل التوريد العالمية، في مقدمتها الصناعات الغذائية والدوائية.

ولفت الوزير إلى أن نهج الوزارة يرتكز على تعزيز القدرات الصناعية لمصر، ودفع عجلة التكامل مع الصناعات والأسواق الأفريقية، وذلك من خلال تطوير منظومات إنتاجية تنافسية، وزيادة المكون المحلي، وتقوية شبكات الموردين، والاستثمار في تقنيات ومهارات المستقبل، كما تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية أخرى في الاستراتيجية؛ إذ تهدف الوزارة إلى توسيع قاعدة هذه المشروعات، وتعزيز قدراتها، وربط صغار المصنعين بالشركات الصناعية الكبرى وسلاسل التوريد، كما يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق التكامل الصناعي الأفريقي، حيث يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة توريد المكونات، ومدخلات الإنتاج، والخدمات، والتقنيات المتخصصة عبر الحدود.

وقال هاشم إن قطاعي الصناعات الزراعية والأدوية يوفران فرصاً واعدة للتعاون بين مصر والدول الأفريقية، ولكلا القطاعين أهمية استراتيجية في مسيرة التحول الاقتصادي لأفريقيا، كما تم تصنيفهما ضمن سلاسل القيمة الإقليمية ذات الأولوية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ، حيث تمتلك أفريقيا موارد زراعية هائلة وإمكانات إنتاجية كبيرة؛ كما يفتح توسيع نطاق التصنيع الزراعي وإضافة القيمة للمنتجات آفاقاً رحبة لتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية، مشيراً إلى أن الوزارة تستهدف في إطار استراتيجية الصناعة دعم إنشاء تجمعات صناعية زراعية تعمل على إضافة قيمة للمنتجات الزراعية، وتوسيع عمليات تصنيع الأغذية، وتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية لسلاسل التبريد والخدمات اللوجستية، ويمكن للشراكات بين الشركات المصرية والأفريقية في مجال التصنيع الزراعي أن تسهم في تقليل الفاقد بعد الحصاد، والاحتفاظ بجزء أكبر من القيمة المضافة داخل الاقتصادات الأفريقية.

ونوه الوزير إلى إمكانية عمل المنتجين الأفارقة، بالتعاون مع شركات التصنيع والتعبئة والتغليف ومقدمي الخدمات اللوجستية في مصر، من خلال عقود توريد ومشروعات مشتركة لتوفير منتجات نهائية للأسواق الإقليمية، ما يسهم في تحويل الإمكانات الزراعية إلى أنشطة تصنيعية، مع خلق طلب تجاري يمتد ليشمل أكثر من دولة، مشيراً إلى أن قطاع الأدوية يمثل فرصة كبرى أخرى للتعاون الصناعي والتكامل الإقليمي، لا سيما في ظل استمرار اعتماد أفريقيا على استيراد المنتجات الدوائية، ويصنف قطاع الأدوية ضمن المجالات التي تمتلك إمكانات واعدة للتصنيع القائم على القيمة المضافة وتنمية الصادرات، حيث تعمل وزارة الصناعة حالياً على تعميق التصنيع الدوائي في مصر، لا سيما في مجالات المكونات الدوائية الفعالة وأدوية الأورام، والأنسولين، والمنتجات البيولوجية المعقدة.

وشدد هاشم على أن دمج القدرات الصناعية المصرية مع نظيرتها في الدول الأفريقية سيتيح تعزيز سلاسل القيمة الدوائية الإقليمية عبر التخصص في مجالات مثل المكونات الفعالة، والتركيبات الدوائية، والتعبئة والتغليف، والتوزيع، بما يحقق وفورات أكبر في الإنتاج، ويسهل الوصول إلى الأدوية، وبناء صناعة دوائية أفريقية أكثر تكاملاً ومرونة، وذلك شريطة تعزيز التعاون التنظيمي، وتوحيد المعايير، وتبسيط الإجراءات التجارية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المخصص للاستثمارات الصناعية، لافتاً إلى أنه جاري دراسة إقامة عدد من المشروعات الصناعية المصرية في دول إفريقية.

ولفت هاشم إلى أن مصر استضافت مطلع الشهر الجاري النسخة الأولى من «منتدى العلمين-أفريقيا للأعمال»، الذي جمع قادة أفارقة ومؤسسات مالية وممثلين عن القطاع الخاص؛ بهدف دفع عجلة التعاون الاقتصادي والاستثمار والشراكات، بما يتماشى مع «أجندة 2063»، وقد شدد المنتدى على أهمية تحويل الفرص المتاحة إلى مشاريع ملموسة، وحشد التمويل اللازم، وإرساء شراكات صناعية طويلة الأمد، مشيراً إلى أن وزارة الصناعة المصرية تعمل على تطوير «مبادرة التكامل الصناعي الأفريقي»، استناداً إلى مبادئ المنفعة المتبادلة، والشراكة العادلة، والأولويات التنموية للدول الأفريقية، بهدف دمج القدرات الصناعية المصرية مع موارد وفرص الشركاء الأفارقة؛ لتشجيع الاستثمارات المشتركة، وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، وتحفيز التجارة البينية الأفريقية.

و شدد هاشم على التزام مصر بالعمل مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (أفريكسيم بنك)، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشركاء الأفارقة، والقطاع الخاص، لتعزيز التعاون الصناعي، وتيسير التجارة، وإقامة شراكات استثمارية ذات منفعة متبادلة.

صادرات مصرية لأفريقيا

من جانبه ، أكد محمد قاسم، رئيس جمعية المصدرين المصريين، أهمية السوق الإفريقية باعتبارها إحدى الأسواق الاستراتيجية أمام الصادرات المصرية، في ظل ما تتيحه من فرص واسعة لزيادة الصادرات الصناعية والغذائية، وتعزيز تنافسية المنتج المصري، وفتح أسواق جديدة أمام الشركات المصرية.

أضاف رئيس جمعية المصدرين المصريين أن أرقام التبادل التجاري والصادرات المصرية لقارة أفريقيا لا تتناسب مطلقا مع العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول القارة ، مستنكرا استمرار تلك الأوضاع مستقبلا .

وأوضح أن أغلب صادرات مصر لقارة أفريقيا تتركز في الدول العربية بشمال أفريقيا ، بجانب السودان مع ضعف الصادرات لدول القارة ، مستعرضا ابرز الصادرات من مصر لتلك الدول والتى تتضمن المنتجات الزراعية والأدوية والكيماويات والأسمدة وغيرها من الصادرات .

وأشار محمد قاسم إلى أن صادرات مصر إلى دول الاتحاد الإفريقي بلغت نحو 7.6 مليار دولار خلال عام 2025، مقابل 7.8 مليار دولار خلال عام 2024، وفقًا للبيانات المعلنة عن التجارة الخارجية، وهو ما يعكس أهمية استمرار التحركات الرامية إلى تعزيز الوجود المصري في الأسواق الإفريقية وزيادة معدلات التبادل التجاري مع دول القارة.

وأوضح أن أبرز المنتجات المصرية المصدرة إلى الأسواق الإفريقية تشمل الآلات والأجهزة الكهربائية، واللدائن ومصنوعاتها، والحديد والصلب، والمحضرات الغذائية المتنوعة، والخضر والفاكهة، والملح والأحجار والأسمنت، وهي منتجات تمتلك مصر فيها قاعدة إنتاجية متنوعة وقدرات تصديرية يمكن البناء عليها خلال المرحلة المقبلة. وتشير بيانات عام 2025 إلى أن صادرات الآلات والأجهزة الكهربائية إلى دول الاتحاد الإفريقي بلغت نحو 633.6 مليون دولار، واللدائن ومصنوعاتها 544.4 مليون دولار، والحديد والصلب 528.3 مليون دولار، والمحضرات الغذائية المتنوعة 517.8 مليون دولار، والخضر والفاكهة 491.4 مليون دولار، فيما بلغت صادرات الملح والأحجار والأسمنت نحو 446.4 مليون دولار.

ولفت إلى أن أسواق شمال إفريقيا تمثل وجهة رئيسية للصادرات المصرية، وفي مقدمتها ليبيا والجزائر والمغرب والسودان، إلى جانب فرص التوسع في أسواق شرق وغرب ووسط القارة، بما يتيح تنويع الوجهات التصديرية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الخارجية. ووفقًا للبيانات المعلنة، جاءت ليبيا في مقدمة الدول الإفريقية المستوردة للصادرات المصرية بقيمة بلغت نحو 1.5 مليار دولار خلال عام 2025، تلتها الجزائر بنحو 1.2 مليار دولار، ثم المغرب بنحو 1.1 مليار دولار، والسودان بنحو 957.1 مليون دولار، وتونس بنحو 431.3 مليون دولار. كما تشمل الأسواق الإفريقية المهمة كينيا ونيجيريا وساحل العاج وجنوب إفريقيا والصومال، بما يعكس تنوع الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية للتوسع في الأسواق القريبة والبعيدة داخل القارة.

وأكد أن زيادة الصادرات المصرية إلى إفريقيا تتطلب العمل على تعزيز تنافسية المنتجات المصرية من حيث الجودة والسعر، وتطوير منظومة النقل والشحن والخدمات اللوجستية، وتسهيل الإجراءات التجارية والجمركية، إلى جانب توفير المعلومات الدقيقة للمصدرين بشأن احتياجات الأسواق الإفريقية والفرص المتاحة بها.

وشدد على أهمية الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتكثيف المشاركة في المعارض والبعثات التجارية، وتوسيع التعاون بين الشركات المصرية ونظيراتها الإفريقية، بما يسهم في بناء شراكات مستدامة وفتح قنوات توزيع جديدة للمنتجات المصرية.

وأشار إلى أن التوسع في الأسواق الإفريقية يمثل فرصة لدعم الصناعة الوطنية وزيادة معدلات تشغيل المصانع وتوفير فرص العمل وتعزيز موارد النقد الأجنبي، خاصة مع تنوع المنتجات المصرية القادرة على تلبية احتياجات عدد كبير من الأسواق داخل القارة.

وأكد أن المرحلة المقبلة تتطلب تحركًا أكثر تكاملًا بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص وجمعيات الأعمال، لتحويل الفرص المتاحة في إفريقيا إلى تعاقدات تصديرية فعلية، وزيادة حصة المنتجات المصرية في الأسواق الإفريقية، بما يدعم مستهدفات الدولة لزيادة الصادرات وتعزيز مكانة مصر التجارية داخل القارة.

اسامة السيد

ضوابط مشدد قبل انطلاق موسم تخفيضات «الجمعة البيضاء»

رئيس جهاز حماية المستهلك : إجراءات لضمان جدية التخفيضات ومواجهة العروض الوهمية والمضللة.

أعلن ابراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، عن الضوابط المنظمة لموسم تخفيضات «الجمعة البيضاء» لعام 2026، والتي تستهدف ضمان جدية العروض والتخفيضات المعلنة، وتعزيز الرقابة على المحال التجارية ومنصات التجارة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، للتصدي لأي ممارسات تستهدف تضليل المستهلكين أو استغلال الموسم من خلال خصومات وهمية وأسعار غير حقيقية.

وأكد أن هذه الضوابط تأتي في إطار حرص الجهاز على حماية حقوق المستهلكين، وضمان حصولهم على تخفيضات حقيقية، وترسيخ قواعد الشفافية والمنافسة العادلة بالأسواق.

وأشار السجيني إلي أن الضوابط الرقابية لموسم «الجمعة البيضاء» تستند إلى الالتزامات التي يفرضها قانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018، وفي مُقدمتها حظر الممارسات والإعلانات المضللة، وضمان حق المستهلك في الحصول على معلومات صحيحة وواضحة تمكنه من اتخاذ قرار شراء واع.

وشدد على ضرورة الإعلان بوَضوح عن السعر قبل التخفيض وبعده، وبيان نسبة الخصم الحقيقية، والالتزام بشفافية شروط العروض ومدتها، وعدم اللجوء إلى التخفيضات الصورية أو الإعلان عن مزايا غير متاحة فعليًا، بما يضمن جدية العروض ويحمي المستهلك من الخداع و التضليل.

وأشار في السياق ذاته إلي أن حقوق المستهلك القانونية في الاستبدال والاسترجاع تظل مكفولة خلال مواسم التخفيضات، ولا يجوز الانتقاص منها أو التحايل عليها تحت أي مسمى، مشددًا على أن المشاركة في موسم «الجمعة البيضاء» لا تعفي الموردين من التزاماتهم القانونية، وأن الجهاز سيتعامل بحسم مع أي ممارسات تخل بحقوق المستهلكين أو تضللهم.

تجارة الكترونية

وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، أكد رئيس الجهاز أن العروض المنشورة عبر المنصات الرقمية تخضع للضوابط ذاتها المقررة لحماية المستهلك، بما يفرض على الموردين إتاحة بيانات واضحة ودقيقة عن المنتجات وأسعارها وخصائصها، ومدة العروض، وشروط الضمان، وأي رسوم أو مصروفات إضافية، بما يضمن إلمام المستهلك بكافة التفاصيل قبل إتمام عملية الشراء، مُشددًا على أن الجهاز سيكثف رقابته على الإعلانات والعروض الترويجية عبر منصات التجارة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، للتحقق من جدية التخفيضات ومطابقة الأسعار والخصومات المعلنة للواقع، والتصدي لأي تلاعب في البيانات أو الأسعار أو شروط البيع، مؤكدًا أن البيع عبر الوسائل الرقمية لا يُعفي الموردين من التزاماتهم القانونية، ولا ينتقص من حق المستهلك في الحصول على معلومات صحيحة وشفافة تحميه من التضليل والعروض الخادعة.



وشدد السجيني على أن موسم التخفيضات لا يعفي الموردين والمعلنين، من التزاماتهم القانونية تجاه المستهلكين، وفي مقدمتها إصدار فاتورة تثبت التعامل وتتضمن البيانات الأساسية للمنتج وسعره وطبيعته ونوعيته وكميته، وفقًا للمادة العاشرة من القانون ولائحته التنفيذية، مع عدم تحميل المستهلك أي أعباء إضافية مقابل حصوله على الفاتورة.

وأكد كذلك استمرار سريان الحقوق القانونية للمستهلك خلال مواسم التخفيضات، بما في ذلك حقه في استبدال السلعة أو إعادتها واسترداد قيمتها في الأحوال والمدد التي يحددها القانون، فضلًا عن حقوقه عند وجود عيب بالسلعة أو عدم مطابقتها للمواصفات أو للغرض المتعاقد عليها من أجله، مُشددًا على أن الإعلان عن التخفيضات لا يمثل مُبررًا للانتقاص من هذه الحقوق أو فرض شروط تخالف أحكام القانون، وأن الجهاز سيتعامل مع أي مخالفة في هذا الشأن وفقًا لصلاحياته والإجراءات المقررة.

وفيما يتعلق بالمسابقات والعروض الترويجية خلال موسم «الجمعة البيضاء»، شدد السجيني على التزام الموردين والمعلنين بالضوابط القانونية، وفي مقدمتها إخطار الجهاز قبل الإعلان عن المسابقات بثلاثة أيام على الأقل، مؤكدًا أن المسؤولية القانونية عن الالتزام بأحكام قانون حماية المستهلك لا تقتصر على الجهة المنظمة للمسابقة، بل تمتد إلى المعلن وفقًا لدوره والتزاماته القانونية، كما شدد على ضرورة وضوح شروط الاشتراك والجوائز وآليات اختيار الفائزين وتسليمها، مؤكدًا أن الجهاز سيتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لوقف المسابقات أو إعلاناتها حال ثبوت عدم جديتها أو تضليلها للمستهلكين، ومساءلة المسؤولين عن المخالفات.

رقابة مشددة

وفي إطار إحكام الرقابة على موسم «الجمعة البيضاء»، وجّه رئيس جهاز حماية المستهلك، بتفعيل غرفة عمليات مركزية بالتنسيق مع الأفرع الإقليمية للجهاز بمختلف المحافظات، لمتابعة الأسواق وسرعة التعامل مع شكاوى وبلاغات المواطنين، كما وجّه بتكثيف جهود المرصد الإعلاني بالجهاز لرصد العروض المنشورة عبر وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، والتحقق من جدية التخفيضات وصحة الأسعار ونسب الخصم المعلنة، والتصدي لأي ممارسات مضللة، بما يضمن حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الشفافية والمنافسة العادلة.

وفي هذا السياق، أوضح «السجيني» أن الجهاز يدعم العروض الترويجية الجادة التي تتيح للمواطنين الحصول على السلع والمنتجات بأسعار تنافسية، وتمنح الشركات الملتزمة فرصًا عادلة للمنافسة وتوسيع قاعدة عملائها، مشددًا على أن ترسيخ الثقة في مواسم التخفيضات يتطلب التزامًا كاملًا بالشفافية والمصداقية، حتى تتحول هذه المواسم إلى أداة فاعلة لتنشيط التجارة الداخلية وتحفيز المبيعات، دون الإخلال بحقوق المستهلك أو السماح باستغلاله من خلال خصومات وهمية أو ممارسات مضللة.

وشدد على تكثيف الحملات الرقابية طوال موسم التخفيضات، ومتابعة الأسواق والعروض المعلنة ميدانيًا ورقميًا، مع سرعة التعامل مع الشكاوى والبلاغات واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين، مؤكدًا أن العقوبات المقررة تصل إلى مليوني جنيه أو مثلي قيمة المنتج محل المخالفة، أيهما أكبر، داعيًا المواطنين إلى التحقق من جدية التخفيضات ومقارنة الأسعار والاحتفاظ بفواتير الشراء، والإبلاغ عن أي ممارسات مضللة عبر قنوات التواصل الرسمية للجهاز.

شيماء مرسي

مصر تبحث توطين صناعة بطاريات الليثيوم مع «روساتوم» الروسية



بحث الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، مع مسؤولي شركة «رينيرا» (RENERA) الروسية، التابعة لمؤسسة «روساتوم»، فرص التعاون في تصنيع بطاريات الليثيوم وأنظمة تخزين الطاقة، ونقل التكنولوجيا إلى مصر، بما يسهم في توطين الصناعة وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.

جاء ذلك خلال زيارة تفقدية أجراها وزير الكهرباء إلى مصنع الشركة الروسية، على هامش مشاركته في فعاليات المنتدى الاقتصادي والإنساني «روسيا – إفريقيا»، ضمن أعمال القمة الروسية الإفريقية الثالثة، حيث التقى إدارة الشركة برئاسة أناستاسيا ميخايلوفا، المدير العام، لبحث تكنولوجيا إنتاج خلايا الليثيوم أيون وبطاريات تخزين الطاقة واستخداماتها في مراكز البيانات والمنشآت الصناعية الكبرى.

وأكد عصمت وجود توافق مصري روسي على توسيع نطاق الشراكة والتعاون ليشمل مختلف مجالات الطاقة الكهربائية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة، مشيرًا إلى استمرار التواصل مع الشركاء الروس لدراسة فرص توريد أنظمة تخزين الطاقة وتطوير تقنيات البطاريات.

واستمع وزير الكهرباء إلى عرض تفصيلي حول المصنع المتكامل لإنتاج خلايا الليثيوم أيون والوحدات وأنظمة تخزين الطاقة الثابتة، ومراحل التصنيع التي تبدأ بإعداد خليط الكاثود والأنود، وتنتهي بتجميع الوحدات والبطاريات.

كما تفقد عصمت خطوط الإنتاج المتطورة، التي تصل نسبة الأتمتة فيها إلى 95%، واطلع على القدرات الإنتاجية للمصنع، التي تبلغ 18 مليون خلية بطارية، بما يعادل 50 ألف بطارية سنويًا. وتُستخدم منتجات المصنع في تشغيل السيارات والحافلات الكهربائية والترام والسفن النهرية الكهربائية ووسائل التنقل الفردية، فضلًا عن أنظمة الطاقة الاحتياطية التي تعتمد عليها المنشآت الصناعية ومراكز البيانات والمستشفيات.

وأكد وزير الكهرباء أن توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا عبر الشراكات مع القطاع الخاص يمثلان أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية الدولة، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة مهمات الطاقة المتجددة.

وأوضح أن التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في إطار الاستراتيجية الوطنية للطاقة، يتطلب تعزيز الاعتماد على بطاريات تخزين الكهرباء، بما يضمن استقرار الشبكة القومية واستدامة التغذية الكهربائية، ويساعد على الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة أكبر.

وأضاف أن الوزارة تدعم نماذج الشراكة مع الشركات العالمية في تصنيع مهمات الطاقة المتجددة وأنظمة التخزين، بما يتوافق مع خطط الدولة للتنمية المستدامة وتعميق التصنيع المحلي.

وأشار عصمت إلى أن الشراكة الاستراتيجية بين مصر وروسيا تمتد إلى مجالات متعددة، من بينها نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتوطين الصناعة، بما يعزز القيمة المضافة للاقتصاد المصري، ويدعم تطوير القدرات التكنولوجية والصناعية.

داليا احمد

فرص جديدة أمام الشركات المصرية لزيادة صادراتها..

السودان يرفع الحظر عن استيراد ٤٤ سلعة غذائية ويعفي سلعًا أخرى من الرسوم الجمركية والضريبية

في خطوة تهدف إلى تيسير حركة التجارة ودعم الأسواق، صدرت مساء أمس قرارات جديدة لرئيس مجلس الوزراء السوداني بناءً على توجيهات رئيس مجلس السيادة الانتقالي، قضت برفع حظر الاستيراد عن 44 سلعة من إجمالي 46 سلعة كانت مشمولة بقرار حظر الاستيراد رقم 74 لسنة 2026 من كافة دول العالم.

وأوضح خطاب رسمي صادر عن المكتب التجاري بسفارة جمهورية مصر العربية في الخرطوم (بورتسودان مؤقتا) والموجه إلى المجلس التصديري للصناعات الغذائية، أن الحزمة الجديدة من القرارات تضمنت ثلاثة قرارات رئيسية حاسمة لدعم القطاع التجاري والصناعي:

* قرار رقم 294: يقضي بإعفاء بعض السلع الغذائية من الرسوم الجمركية والضريبية.

* قرار رقم 295: يقضي برفع الحظر عن استيراد عدد (44) سلعة من بين السلع الـ (46) المتضمنة في القرار رقم 74 لسنة 2026.

* قرار رقم 296: يقضي بإعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية والضريبية.

وأشار المراجعة الفنية للقرارات ذات الصلة إلى أنه قد تم رفع حظر الاستيراد عن جميع السلع المعنية بالقرار "ما عدا أكياس البلاستيك والعبوات والفراء ومصنوعاته" والتي ظلت خاضعة للقيود.

قائمة أبرز السلع المشمولة برفع حظر الاستيراد:

تضمنت قائمة السلع التي أتيح استيرادها مجدداً تشكيلة واسعة من المنتجات الأساسية والاستهلاكية والصناعية، ومنها:

* المنتجات الغذائية والزراعية: منتجات الألبان الجاهزة، اللحوم المصنعة، الأسماك (ما عدا الأسماك المزروعة)، البسكويت، الحلويات والشوكولاتة، المربيات، الخضروات، الفواكه، ملح الطعام، الطحينة والطحينية، الشعيرية الجاهزة "الإندومي"، عجائن غذائية مطبوخة، شيبس ومقرمشات، كتشب، حساء مرق ومثلجات (بوظة)، الصلصة، الفول المصري، والأرز.

* المشروبات والمياه: المياه المعدنية والغازية والعصائر الجاهزة السائلة والبودرة.

* المستلزمات الشخصية ومنها: مستحضرات التجميل، العطور، صابون الفسيل والحمام، الشعر المستعار، الحلي، ولولو طبيعي وأحجار كريمة.

المواد الصناعية والتجهيزية: المواد الخام للشركات، الأسلحة والذخائر للشركات، ألواح الزنك، الأسمنت، دهانات (بويات)، الإعلاف، والأخشاب والأثاث.

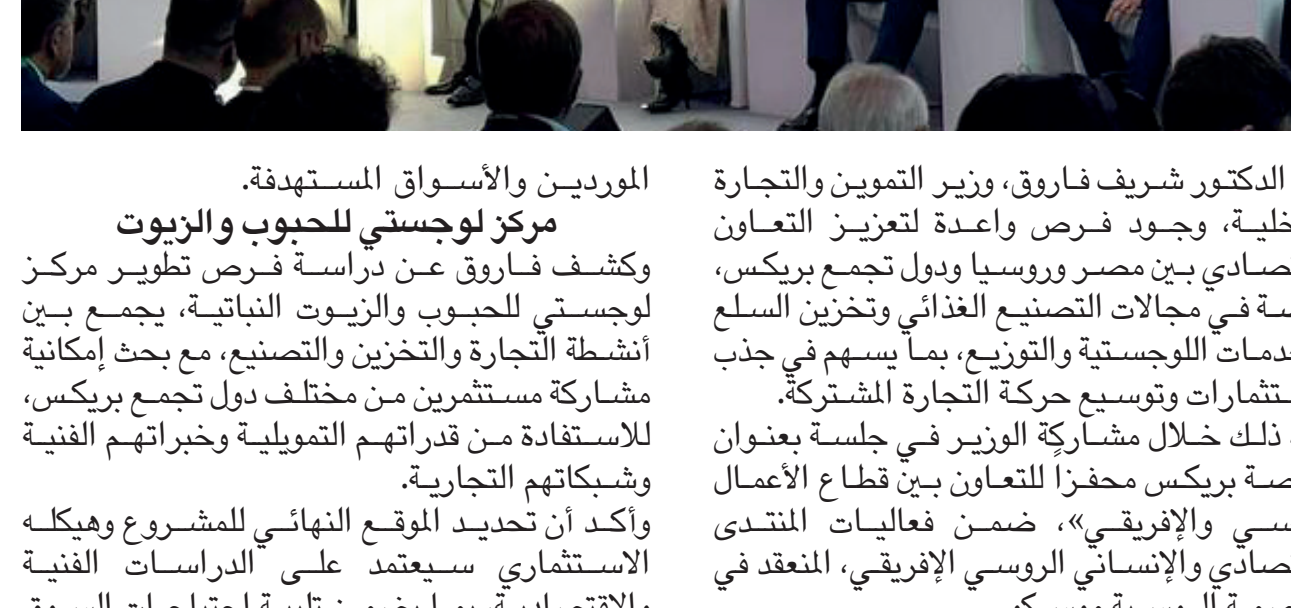
المنسوجات والسلع الأخرى: المنسوجات والسجاد والملبوسات الجاهزة، المصنوعات الجلدية، إكسسوارات السيارات، طيور وأسماك زينة، أزهار وبراعم الباقات والتزيين، حرير ونسيج من حرير، قبعات وسماط وأوتار موسيقى، وغيرها من سلع التسلية والالعاب والقطع الفنية.

ويأتي هذا التحرك الرسمي في إطار التنسيق المستمر لتسهيل تدفق السلع والمنتجات وتخفيف الأعباء عن قطاع الصناعة والتجارة الخارجية.

ووجّه القرار وزارات المالية والصناعة والتجارة، وقوات الجمارك، وجهاز المخابرات العامة، والجهات المعنية الأخرى، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارين.

وتأتي هذه الخطوات في إطار مساعي الحكومة السودانية لتخفيف تكاليف المعيشة وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، وسط تحديات اقتصادية تؤثر في أسعار السلع وتكاليف نقلها وتوافرها في الأسواق.

وزير التموين : ندرس إنشاء مركز لوجستي للحبوب والزيوت بمشاركة مستثمرين من بريكس



أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، وجود فرص واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وروسيا ودول تجمع بريكس، خاصة في مجالات التصنيع الغذائي وتخزين السلع والخدمات اللوجستية والتوزيع، بما يسهم في جذب الاستثمارات وتوسيع حركة التجارة المشتركة.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير في جلسة بعنوان «منصة بريكس محفزاً للتعاون بين قطاع الأعمال الروسي والإفريقي»، ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي والإنساني الروسي الإفريقي، المنعقد في العاصمة الروسية موسكو.

وأوضح فاروق أن المنطقة الصناعية الروسية في مصر تمثل فرصة مهمة لتعميق الشراكة الاقتصادية بين الجانبين، من خلال زيادة الاستثمارات وتوطين الإنتاج وتعزيز التبادل التجاري، مشدداً على ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية ووضع جداول زمنية واضحة لبدء تشغيل المشروعات، مع تعزيز ارتباطها بالموردين المحليين.

وأشار وزير التموين إلى أن الفرص الاستثمارية المتاحة لا تقتصر على منطقة قناة السويس، بل تمتد إلى مواقع متعددة في مختلف أنحاء مصر، لافتاً إلى أن اختيار الموقع المناسب لكل مشروع يعتمد على طبيعة نشاطه واحتياجاته، ومدى توافر الخدمات وسهولة الوصول إلى الموانئ والقرب من الموردين والأسواق المستهدفة.

مركز لوجستي للحبوب والزيوت

وكشف فاروق عن دراسة فرص تطوير مركز لوجستي للحبوب والزيوت النباتية، يجمع بين أنشطة التجارة والتخزين والتصنيع، مع بحث إمكانية مشاركة مستثمرين من مختلف دول تجمع بريكس، للاستفادة من قدراتهم التمويلية وخبراتهم الفنية وشبكاتهم التجارية.

وأكد أن تحديد الموقع النهائي للمشروع وهيكله الاستثماري سيعتمد على الدراسات الفنية والاقتصادية، بما يضمن تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لتجارة الغذاء.

الصادرات المصرية إلى روسيا

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري، أكد الوزير تطلع مصر إلى زيادة صادراتها إلى السوق الروسية، مشيراً إلى أهمية انتظام خدمات الشحن، وتحسين آليات الدفع، وتوسيع نطاق الشراكات التجارية المباشرة بين الشركات في البلدين.

وأضاف أن تجمع بريكس يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في ربط المستثمرين والشركات والمؤسسات المالية بالفرص المتاحة، إلى جانب استكشاف آليات التمويل والدفع المناسبة لدعم حركة التجارة والاستثمار.

«المواصفات والجودة» تحصل على اعتماد «إيجاك» لتصبح أول جهة تحقق مصرية معتمدة لتقارير البصمة المائية

حصلت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، ممثلة فى وحدة الأداء البيئى، على اعتماد المجلس الوطنى للاعتماد «إيجاك»، لتصبح أول جهة تحقق مصرية معتمدة لتقارير البصمة المائية، فى خطوة تستهدف دعم استدامة المنشآت الصناعية والخدمية وتعزيز قدرتها على المنافسة فى الأسواق المحلية والدولية.

وقال الدكتور خالد صوفى، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ورئيس منظمة التقييس الدولية «ISO»، إن هذا الاعتماد يمثل إنجازًا مؤسسيًا جديدًا يُضاف إلى سجل الهيئة، ويدعم جهودها فى مساعدة المنشآت الصناعية والخدمية على تحسين أدائها البيئى، من خلال تبنى الممارسات المستدامة والالتزام بالمتطلبات والمعايير البيئية ذات الصلة.

وأوضح أن الاعتماد يتيح تقديم خدمات التحقق من تقارير البصمة المائية محليًا، بما يساعد الشركات على تقييم الآثار البيئية المرتبطة باستخدام المياه، وتحديد فرص ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة استخدام الموارد فى العمليات الإنتاجية.

وأضاف صوفى أن إتاحة هذه الخدمات من خلال جهة مصرية معتمدة تمثل فرصة أمام الشركات والمؤسسات المحلية للاستفادة من الخبرات الفنية المتخصصة داخل السوق المصرية، بدلًا من اللجوء إلى جهات أجنبية، بما يسهم فى خفض الأعباء المالية المرتبطة بالحصول على خدمات التحقق، ودعم قدرة المنشآت على استيفاء المتطلبات البيئية اللازمة للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

من جانبها، قالت المهندسة إكرام سعيد، مدير وحدة الأداء البيئى بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، إن الاعتماد يأتى تتويجًا لجهود تطوير القدرات الفنية للوحدة وتطبيق المتطلبات والمواصفات الدولية ذات الصلة، بما يضمن كفاءة عمليات التحقق واستقلاليتها وموثوقية نتائجها.



ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

القمة الروسية الإفريقية.. الحضور المصري بين رهانات الشراكة الاستراتيجية ومستقبل النفوذ الروسي في القارة السمراء

قراءة في أبعاد مشاركة الرئيس السيسي في قمة موسكو ودلالات تطور العلاقات المصرية الروسية وحدود الدور الذي تسعى روسيا إلى ترسيخه في أفريقيا

لم تكن مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في أعمال القمة الروسية الإفريقية الثالثة، التي استضافتها العاصمة الروسية موسكو يومي ٢٨ و٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦، مجرد حضور مصري في قمة دولية تجمع روسيا بالدول الأفريقية، وإنما حملت أبعادًا سياسية واستراتيجية تتجاوز حدود العلاقات الثنائية بين القاهرة وموسكو، لتلامس طبيعة التحولات الجارية في النظام الدولي، ومستقبل التنافس على النفوذ في القارة الأفريقية، وموقع مصر في خريطة التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة.

فالقمة، التي شهدت مشاركة ممثلين عن ٤٨ دولة أفريقية، من بينها ٢٢ دولة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، جاءت في توقيت تتزايد فيه أهمية أفريقيا باعتبارها إحدى الساحات الرئيسية لإعادة توزيع موازين القوة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على المستوى الدولي. كما جاءت في ظل سعي روسي واضح إلى تعزيز الحضور في القارة، وتوسيع شبكة الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية، والاستفادة من التحولات التي تشهدها علاقات عدد من الدول الأفريقية بالقوى الدولية التقليدية، ولا سيما القوى الغربية.

ومن هنا، تكتسب المشاركة المصرية أهمية مضاعفة؛ فمصر ليست مجرد دولة أفريقية مشاركة في القمة، وإنما ترتبط بموسكو بشراكة استراتيجية شاملة، وتمتلك في الوقت نفسه ثقلًا سياسيًا وجغرافيًا واقتصاديًا يؤهلها للقيام بدور محوري في بناء جسور التعاون الروسي الأفريقي. كما أن القاهرة تنظر إلى علاقاتها الدولية من منظور يقوم على تنويع الشراكات، وعدم الارتهان لمحور دولي واحد، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني، بما يتيح لها التعامل مع القوى الكبرى وفق المصالح المصرية والأفريقية.

ما وراء الحضور الدبلوماسي

يمكن قراءة مشاركة الرئيس السيسي في القمة من خلال ثلاثة اعتبارات أساسية ، أولها تأكيد خصوصية العلاقات المصرية الروسية، وثانيها تعزيز موقع مصر باعتبارها حلقة وصل بين موسكو والقارة الأفريقية، وثالثها توظيف هذا الحضور في دعم الأولويات الأفريقية المتعلقة بالتنمية والأمن والاستقرار وإصلاح النظام الدولي.

ولعل من المهم التوقف عند حقيقة أن مصر كانت شريكًا مؤسسًا في المسار الذي انطلقت منه القمة الروسية الأفريقية؛ إذ استضافت مدينة سوتشي الروسية النسخة الأولى عام ٢٠١٩ برئاسة مشتركة بين الرئيسين السيسي وبوتين، في وقت كانت فيه مصر تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي. ومن ثم فإن المشاركة الحالية تحمل امتدادًا لمسار دبلوماسي مصري ساهم في تأسيس إطار مؤسسي للحوار بين روسيا والدول الأفريقية، وليس مجرد استجابة لدعوة روسية للمشاركة في اجتماع دولي.

كما أن انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني في القاهرة في ديسمبر ٢٠٢٥، قبل استضافة موسكو للقمة الثالثة، يعكس استمرار الدور المصري في دعم المسار، ومحاولة الانتقال به من مستوى اللقاءات السياسية إلى مستوى التعاون العملي والمشروعات المشتركة. والأكثر أهمية أن القاهرة لا تنظر إلى علاقاتها مع موسكو باعتبارها بديلًا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة أو أوروبا أو الصين، وإنما باعتبارها أحد مكونات شبكة علاقات دولية متعددة الأطراف، تتيح لها توسيع خياراتها السياسية والاقتصادية ، وهذا المعنى يكتسب أهمية في ظل ما يشهده العالم من استقطاب دولي، وتداخل الأزمات الإقليمية مع التنافس بين القوى الكبرى.



شراكة تتجاوز حدود السياسة

تستند العلاقات المصرية الروسية إلى تاريخ طويل من التعاون، لكنها شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا نوعيًا، خصوصًا في ظل انتظام الاتصالات الرئاسية وتوسع مجالات التعاون الاقتصادي والاستراتيجي.

وقد اكتسبت هذه العلاقات وصف الشراكة الاستراتيجية الشاملة، ودخلت الاتفاقية المرتبطة بها حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢١، بما وفر إطارًا أوسع للتنسيق السياسي والتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية وغيرها.

ويظل مشروع محطة الضبعة النووية أحد أبرز تجليات هذه الشراكة، ليس فقط بسبب حجمه الاستثماري والتكنولوجي، وإنما لارتباطه بمستقبل أمن الطاقة المصري، وبسعي الدولة إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء وتطوير القدرات الوطنية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

فالمشروع يمثل تعاونًا طويل الأمد مع مؤسسة روساتوم الروسية، ويتضمن جوانب تتعلق بالبناء والتشغيل والتدريب ونقل الخبرات، بما يمنح العلاقات بين البلدين بعدًا يتجاوز التبادل التجاري التقليدي إلى بناء قدرات تكنولوجية وصناعية متخصصة.

ولا تقل أهمية عن ذلك المنطقة الصناعية الروسية المزمع إقامتها داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والتي يمكن أن تتحول، إذا اكتملت مقوماتها الاستثمارية والتشغيلية، إلى منصة للإنتاج والتصنيع والتصدير، ليس إلى السوق المصرية وحدها، وإنما إلى الأسواق الأفريقية والعربية وغيرها، مستفيدة من الموقع الجغرافي المصري وشبكة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها القاهرة.

وهنا تبرز أهمية الربط بين المصالح الروسية والموقع المصري؛ فموسكو تبحث عن منافذ أوسع لمنتجاتها واستثماراتها في أفريقيا، بينما تسعى مصر إلى جذب الاستثمارات وتوطين الصناعة وتعظيم القيمة المضافة وخلق فرص عمل جديدة. وعلى المستوى التجاري، تشير البيانات الرسمية المصرية إلى أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ نحو ٤٫٩١ مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، بزيادة بلغت ٢٢٫٤٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، مع استمرار الحبوب والزيوت والوقود والحديد والصلب ضمن أبرز الواردات المصرية، مقابل صادرات مصرية تشمل المنتجات الزراعية والبلاستيك وغيرها. وهذه الأرقام تعكس حجم المصالح المتبادلة، لكنها تكشف أيضًا عن أهمية العمل على زيادة الصادرات المصرية وتحقيق قدر أكبر من التوازن في هيكل التجارة بين البلدين.

العلاقات المصرية الروسية دخلت مرحلة تتجاوز حدود التعاون التقليدي إلى شراكة استراتيجية متعددة المجالات و مصر تسعى إلى توظيف هذه الشراكة في تعزيز حضورها الأفريقي وتوسيع فرص التنمية والتكامل الاقتصادي

الدور الروسي في أفريقيا

لفهم أبعاد القمة الروسية الأفريقية، لا بد من التوقف أمام طبيعة الحضور الروسي في القارة، والذي يستند إلى إرث تاريخي يعود إلى مرحلة الحرب الباردة، عندما دعمت موسكو حركات التحرر الوطني الأفريقية، وقدمت المساندة السياسية والعسكرية والاقتصادية لعدد من الدول التي كانت تسعى إلى التخلص من الاستعمار وبناء مؤسساتها الوطنية.

وقد أسهم هذا الإرث في تكوين رصيد من العلاقات السياسية والثقافية والعسكرية بين روسيا وعدد من الدول الأفريقية، ظل حاضرًا في الذاكرة السياسية للقارة، رغم تراجع الاهتمام الروسي بأفريقيا خلال سنوات ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

لكن السنوات الأخيرة شهدت عودة روسية متزايدة إلى أفريقيا، مدفوعة بجملة من الاعتبارات؛ يأتي في مقدمتها سعي موسكو إلى توسيع نطاق علاقاتها الدولية في مواجهة الضغوط والعقوبات الغربية، والبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها واستثماراتها، وتعزيز حضورها في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية، فضلًا عن رغبتها في الحصول على دعم سياسي ودبلوماسي أفريقي في المحافل الدولية.

وتدرك موسكو أن أفريقيا لم تعد مجرد ساحة لتلقي المساعدات أو استيراد السلع، بل أصبحت منطقة تمتلك موارد طبيعية هائلة، وأسواقًا متنامية، واحتياطيات استراتيجية من المعادن والطاقة، فضلًا عن موقعها المؤثر في حركة التجارة العالمية والممرات البحرية الدولية.

ومن هنا يمكن فهم تعدد أدوات الحضور الروسي، والتي تتوزع بين خمسة مسارات رئيسية ، أولها التعاون العسكري والأمني ، والذي يمثل أحد أكثر مجالات الحضور الروسي وضوحًا في أفريقيا، حيث ترتبط موسكو باتفاقيات للتعاون العسكري والفني مع عشرات الدول الأفريقية، تشمل توريد الأسلحة والمعدات، وتدريب القوات المسلحة، وتبادل الخبرات، والتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتصدي للتهديدات الأمنية.

وتحظى الأسلحة الروسية بوجود تاريخي في عدد من الجيوش الأفريقية، وهو ما يمنح موسكو ميزة نسبية تتصل بخبرات الاستخدام واحتياجات الصيانة والتدريب والتحديث. وخلال السنوات الأخيرة، توسع هذا الحضور بصورة ملحوظة في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث اتجهت السلطات الحاكمة في هذه الدول إلى تنويع شركائها الأمنيين، والاستعانة بالدعم الروسي في مواجهة التنظيمات المسلحة والتهديدات الداخلية.

كما شهدت طبيعة الوجود الروسي تحولًا بعد إعادة تنظيم الأنشطة التي ارتبطت بمجموعة فاجنر، وظهور ما يعرف بـ«فيلق أفريقيا» الخاضع لإشراف وزارة الدفاع الروسية، بما يعكس اتجاه موسكو إلى تعزيز السيطرة المؤسسية على جانب من تحركاتها العسكرية الخارجية.

محور الطاقة والتعدين والموارد الطبيعية

تمثل الطاقة أحد أهم المجالات التي تمتلك فيها روسيا أدوات حقيقية للتعاون مع الدول الأفريقية، سواء في مجالات النفط والغاز أو الطاقة النووية أو الكهرباء والطاقة المتجددة.

وتسعى موسكو إلى توسيع التعاون في مشروعات الطاقة النووية السلمية، وتقديم الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لإنشاء المحطات النووية، إلى جانب التعاون في مجالات الاستكشاف والتعدين وتطوير الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية.

وتبرز أهمية هذا المسار في ضوء احتياجات أفريقيا المتزايدة للطاقة، حيث لا تزال قطاعات واسعة من سكان القارة تعاني نقصًا في خدمات الكهرباء، بينما تتطلب خطط التصنيع والتوسع العمراني والاستثماري توفير مصادر طاقة مستقرة ومستدامة.

كما تمتلك الشركات الروسية خبرات في استخراج الذهب واليورانيوم والبوكسيت والألماس وبعض المعادن الاستراتيجية، وهي موارد تكتسب أهمية إضافية في ظل التنافس الدولي المتصاعد على المعادن المستخدمة في الصناعات التكنولوجية والتحول في قطاع الطاقة.

محور الأمن الغذائي والتجارة والحبوب

يمثل الغذاء أحد أهم أوراق الحضور الروسي في أفريقيا، بالنظر إلى موقع روسيا ضمن كبار منتجي ومصدري القمح والحبوب والأسمدة عالميًا، واحتياجات العديد من الدول الأفريقية المتزايدة لتأمين وارداتها الغذائية.

وقد اكتسب هذا الملف أهمية خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وما صاحبها من اضطرابات في أسواق الحبوب وسلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على عدد من الاقتصادات الأفريقية. وتشير بيانات نقلتها وكالة أسوشيتد برس خلال القمة إلى أن صادرات الحبوب الروسية إلى أفريقيا تجاوزت ١٨ مليون طن خلال عام ٢٠٢٥، فضلًا عن استمرار تدفق الأسمدة الروسية إلى الأسواق الأفريقية. كما تجاوز حجم التجارة الروسية الأفريقية ٢٧ مليار دولار في العام نفسه.

محور التعليم والصحة والتكنولوجيا

يمثل التعاون في التعليم أحد المسارات التي تسعى روسيا إلى تعزيزها، من خلال المنح الدراسية وتبادل الطلاب والبعثات العلمية والتدريب الفني، حيث تستقبل الجامعات الروسية عشرات الآلاف من الطلاب الأفارقة، وفق البيانات التي جرى عرضها خلال القمة.

كما تسعى موسكو إلى توسيع تعاونها في مجالات الأدوية والخدمات الصحية والتكنولوجيا والاتصالات والذكاء الاصطناعي، وهي مجالات يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة أمام الشراكة الروسية الأفريقية إذا انتقلت من مستوى الاتفاقات العامة إلى مشروعات إنتاجية وبحثية قابلة للقياس.

التنسيق الدولي

تسعى روسيا كذلك إلى توسيع التنسيق مع الدول الأفريقية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، وتدعم مطالب القارة بزيادة تمثيلها في مؤسسات صنع القرار الدولي، وفي مقدمتها مجلس الأمن.

ويتقاطع هذا التوجه مع مطالب أفريقية تاريخية تتعلق بإصلاح النظام الدولي، وإنهاء اختلالات التمثيل داخل المؤسسات الدولية، وإتاحة مساحة أكبر للدول النامية للمشاركة في صياغة القرارات التي تؤثر في مستقبلها.

لكن من المهم التمييز بين الدعم السياسي الروسي لهذه المطالب وبين مدى قدرة موسكو على المساهمة العملية في تحقيقها؛ فإصلاح النظام الدولي يحتاج إلى توافقات واسعة، وإرادة جماعية، ومواقف أفريقية موحدة تتجاوز اختلاف المصالح والحسابات بين دول القارة.

ماذا تريد موسكو من أفريقيا

يمكن القول إن الطموح الروسي في أفريقيا لم يعد يقتصر على استعادة علاقات تاريخية أو توسيع تجارة السلاح والحبوب، وإنما يتجه إلى بناء شبكة متكاملة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية.

وتتمثل إحدى أولويات موسكو في تعزيز وجودها في مناطق استراتيجية، خاصة الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي وشمال القارة، بالنظر إلى ما تمثله هذه المناطق من أهمية في معادلات الأمن البحري والتجارة الدولية والوصول إلى الموارد الطبيعية.

وتشير دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، صدرت في أكتوبر ٢٠٢٦، إلى أن روسيا تعمل على ربط وجودها العسكري بالصفقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وشبكات النفوذ، مع اهتمام متزايد بالحصول على ترتيبات تتيح لها حضورًا عسكريًا طويل الأمد في بعض المناطق الأفريقية.

ويكشف ذلك عن أن موسكو تنظر إلى أفريقيا باعتبارها جزءًا من حساباتها الأوسع في مواجهة الضغوط الدولية، وباعتبارها مجالا يمكن من خلاله تعزيز مكانتها في نظام دولي متعدد الأقطاب.

لكن الطموح الروسي يصطدم بعدد من القيود، أبرزها محدودية القدرات المالية والاستثمارية مقارنة بالصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلًا عن الأعباء الاقتصادية والعسكرية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية.

الطموح الروسي في أفريقيا لم يعد يقتصر على استعادة علاقات تاريخية أو توسيع تجارة السلاح والحبوب وإنما يتجه إلى بناء شبكة متكاملة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية

كيف يمكن توظيف الشراكة الروسية؟

ربما يكون هذا المحور هو الأكثر أهمية في قراءة الموقف المصري من القمة، لأن القاهرة لا تنظر إلى العلاقات الروسية الأفريقية من زاوية المصالح الروسية وحدها، وإنما من منظور ارتباط مستقبل مصر بمستقبل القارة، وضرورة بناء شراكات دولية تساعد الدول الأفريقية على تجاوز تحدياتها الاقتصادية والأمنية والتنموية.

وقد عكست كلمة الرئيس السيسي أمام الجلسة العامة للقمة في ٢٩ أكتوبر هذه الرؤية بوضوح، عندما دعا إلى الانتقال بالعلاقات الروسية الأفريقية من مرحلة التفاهمات السياسية وتقييم ما تحقق إلى صياغة رؤية تنفيذية أكثر طموحًا، تقوم على احترام الأولويات الأفريقية وتحويل المصالح المشتركة إلى مشروعات ملموسة.

تقاطعات المصالح المصرية الروسية في أفريقيا

لا يمكن فصل البعد التنموي للقمة عن الأبعاد الأمنية والسياسية، خصوصًا أن أفريقيا تواجه مجموعة من التحديات المتشابكة، تبدأ من النزاعات المسلحة والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، ولا تنتهي عند التنافس الدولي على الممرات البحرية والموارد الاستراتيجية.

وتكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية خاصة بالنسبة لمصر، في ظل ارتباطها المباشر بأمن البحر الأحمر، وحركة الملاحة الدولية، وملف مياه النيل، فضلًا عن التطورات المتعلقة بوحدة الدول وسيادتها وسلامة أراضيها.

وقد حرص الرئيس السيسي خلال لقائه الرئيس بوتين على إثارة تطورات القرن الأفريقي، مؤكدًا ضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار واحترام سيادة الدول ووحدتها وسلامة أراضيها، كما جدد التأكيد على أن قضية المياه تمثل قضية وجودية لمصر، وأن القاهرة ترفض الإجراءات الأحادية في حوض النيل الشرقي.

وهذه الرسائل تحمل دلالات مهمة؛ فمصر تدرك أن استقرار القرن الأفريقي والبحر الأحمر لا يمكن التعامل معه باعتباره شأنًا إقليميًا محدودًا، بل يرتبط بالأمن القومي المصري والعربي، وبحركة التجارة العالمية، وبالتوازنات الدولية في أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية.

كما أن الموقف المصري من أي وجود عسكري أجنبي في البحر الأحمر يجب أن يُقرأ في ضوء مبدأ احترام سيادة الدول المشاطئة، وعدم تحويل المنطقة إلى ساحة للتنافس العسكري بين القوى الخارجية.

وقد أكد الرئيس السيسي هذه الرؤية في كلمته بالقمة، عندما أعرب عن القلق من تصاعد التوترات في القرن الأفريقي، ورفض أي تحركات تهدد سيادة دول المنطقة أو تسعى إلى فرض وجود عسكري لدول غير مشاطئة على سواحل البحر الأحمر.

وتتقاطع هذه الرؤية مع المصالح الروسية في الحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة، وتعزيز التعاون في مجالات الأمن البحري والتجارة والطاقة، وإن كانت حسابات موسكو الاستراتيجية قد تدفعها أحيانًا إلى تبني مقاربات تختلف عن الأولويات المصرية في بعض الملفات.

وفي ملف السودان، تبرز أهمية التنسيق المصري الروسي في دعم وحدة الدولة السودانية وسيادتها وسلامة أراضيها ومؤسساتها الوطنية، والعمل على إنهاء الحرب عبر مسار سياسي يفضي إلى حوار سوداني خالص.

مستقبل العلاقات الروسية الأفريقية

من أبرز مخرجات القمة الثالثة الاتفاق على خطة عمل للفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٩، بما يوفر إطارًا لتطوير التعاون بين روسيا والدول الأفريقية في المرحلة المقبلة.

وتكمن أهمية هذه الخطة في أنها تمثل محاولة للانتقال من الإطار السياسي العام إلى تحديد مسارات أكثر عملية للتعاون، في وقت تحتاج فيه القارة إلى شراكات لا تقتصر على الوعود أو التفاهمات الدبلوماسية، وإنما تترجم إلى استثمارات ومشروعات قابلة للتنفيذ .

كما أن الدعوة إلى توسيع استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون في قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة، تعكس إدراكا متزايدًا بأن مستقبل العلاقات الدولية لن يتحدد فقط بالقدرات العسكرية والموارد الطبيعية، وإنما أيضًا بالقدرة على امتلاك التكنولوجيا وتطوير المعرفة وبناء الاقتصادات المنتجة.

